الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة–

كلية العلوم الاجتماعية الإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

# نفوذ وسلطة الجيش الإنكشاري في إيالة الجزائر

# 1671-1519

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث

تحت إشراف الأستاذة:

- من إعداد الطالبة:
- برحمون وفاء

- د. شيخ فطيمة

لجنة المناقشة

| الأستاذ | الصفة |
|---|---|
| بكوش فافة | رئيسا |
| شيخ فطيمة | مشرفة ومقررا |
| شباب عبد الكريم | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية: 1447/1446هـ-2025/2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

## الشكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد

خاتم الأنبياء و المرسلين.

يسرني في هذا العمل المتواضع أن أتوجه بخالص الشكر و الامتنان لكل من

ساهم في إنجاح هذا العمل و تقديم الدعم و المساندة لي خلال مسيرتي.

أولا أتوجه بالشكر العميق إلى والدتي العزيزة، وعائلتي كل باسمه وكل بلقبه

الذين قدموا المحبة و الدعم اللامحدود، وكانوا دائما مصدر إلهامي و تشجيعي.

كما أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى الأستاذة المشرفة

**شيخ فطيمة**

ولا يفوتني أن أشكر **السيد فراجي الطيب**

على مساعدته في إنجاز هذا العمل.

وأود أن أعبر عن امتناني لكل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في
إنجاز هذا البحث .

## الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ المصطفى، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يعجز اللسان عن التعبير، وتضيق الكلمات عن الوفاء؛ فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله.

في لحظة كهذه، تتوقف الكلمات، وتفيض المشاعر. بعد طريقٍ طويل مليء بالتعب والسهر والتحديات، أصل اليوم إلى ثمرة اجتهادي... إلى التخرّج، الذي لم يكن مجرّد شهادة، بل قصة كُتبت بالدمع والابتسامة، بالحيرة والثبات، بالخذلان والدعم، بالسقوط والقيام مرارًا.

وفي لحظة الوصول، لا يسعني إلا أن ألتفت إلى من كانوا الضوء في عتمتي، والكتف في انكساري، والنبض الذي دفعني لأكمل... إليكم جميعًا، أُهدي هذا التخرّج، وكل لحظة فخر جاءت معه:

**إلى أمي الحبيبة،** يا نبع الحنان، ويا سرّ كل شيء جميل في حياتي... كنتِ الدافع، والأمان، والدعاء الذي فتح لي الأبواب المغلقة. تخرّجي اليوم وسام يُعلَّق على قلبك قبل أن يكون على صدري.

**إلى أبي العزيز،** يا صاحب القلب الكبير، واليد التي لم تتخلَّ عني أبدًا... دعمتني بصمتك واحتويتني بحكمتك، وهذا النجاح امتداد لعطائك العظيم.

**إلى أخواتي العزيزات،** أنتن النصف الأجمل من روحي... كنتن الفرح في التعب، والصبر في الأوقات الصعبة.

**إلى أخي الغالي،** يا من كنت السند والقوة، شكرًا لك على وقوفك إلى جانبي في كل لحظة.

**إلى كل من علّمني الحرف الأول،** وكل من فتح لي باب القراءة والكتابة، شكرًا لكم... أنتم من بدأ المسيرة، وبكم كانت البداية.

**إلى أصدقائي في الجمعية الخيرية،** معكم فهمت أن النجاح لا يكون فقط بالعلم، بل أيضًا بالعطاء والعمل لأجل الآخرين. أنتم القلب الطيب في هذه الحياة.

تخرّجي هذا لا يُذكر دون أن يُذكر اسمك... فشكرًا، من قلبي، من القلب، إلى كل هؤلاء... هذا التخرّج يُهدى لكم.

# مقدمـــــة

**مقدمة:**

عرفت إيالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1519 إلى 1671 تحولات عميقة على المستويين السياسي والعسكري في ظل تبعيتها للدولة العثمانية وقد كان للجيش الانكشاري دور محوري في صياغة ملامح الحكم العثماني في المنطقة، حيث لم يقتصر حضوره على الجبهة العسكرية فحسب، بل امتد ليصبح قوة فاعلة في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية بل وفي بعض الأحيان الحكم الفعلي في دولية السلطة.

تكمن أهمية دراسة موضوع نفوذ وسلطة الجيش الإنكشاري في إيالة الجزائر في النقاط التالية:

اتسم نفوذ الانكشارية في الجزائر بطابع مركز فهو من جهة ساهم في حد العدوان الأوروبي لاسيما الإسباني ، أو ضمان الأمن والإستقرار في بعض الفترات لكنه من جهة أخرى كان مصدرا للإضطرابات نتيجة تدخلهم المفرط في شؤون الحكم.

ساهم الإنكشارية في حماية الجزائر من التهديد الإسبانية وكان لهم دور كبير في الدفاع عن سواحل المغرب الأوسط.

أصبح الجيش الإنكشاري أحد أهم أدوات الدولة العثمانية في الحفاظ على نفوذها في الإيالة بل وتحول إلى أحد الفاعلين الأساسيين في صنع القرار السياسي خصوصا مع تزايد تدخلهم في شؤون تعيين الحكام وإقالتهم وتوجيه سياسات الدولة الداخلية والخارجية.

وقد دفعتنا عدة أسباب لدراسة هذا الموضوع من بينها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فيما يخص الأسباب الذاتية تتمثل في: الرغبة الشخصية في البحث عن مواضيع هامة متعلقة بتاريخ الجزائر الحديث.

إلى جانب الأسباب الذاتية برزت جملة من دوافع موضوعية التي كان لها دورا نحو دراسة هذا الموضوع نذكر منها ما يلي:

-تأسست إيالة الجزائر في سياق عسكري بحت، إثر تدخل الإخوة بربروس لحماية الساحل الجزائري من التهديد الإسباني.

-ارتباطهم المباشر بالباب العالي منحهم سلطة تفوق في بعض الأحيان سلطة الدايات المحلين.

سيطرت الإنكشارية على جزء كبير من عائدات الغنائم والضرائب وعلى أنشطة مثل القرصنة البحرية.

-وتهدف دراستنا على تعرف نفوذ وسلطة الجيش الإنكشاري في إيالة الجزائر وعليه فإشكالية هذا الموضوع:

**– فيما تتمثل نفوذ وسلطة الجيش الإنكشاري في إيالة الجزائر ؟**

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية من بينها:

– ما هي الأصول التاريخية للجيش الإنكشاري؟

– كيف يتم التجنيد للجيش الانكشاري ؟

– ماهي نفوذ الجيش الإنكشاري السياسي والإجتماعي والإقتصادي في كل مراحل الحكم (البايلربايات، البشوات، الأغوات) ؟

وللإجابة على الإشكالية اعتمدنل على خطة متكونة من مقدمة، وفصل تمهيدي إضافة إلى ثلاث فصول، وخاتمة، وقائمة بيبليوغرافيا ثم فهارس عامة، ففي المقدمة عرفنا بالموضوع حيث أبرزنا في أهمية وأسباب اختيارنا الموضوع، ثم طرحنا الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية، متبعين في ذلك مراحل المنهجية التي تستوجبها كتابة مقدمة العلمية السليمة.

ففي الفصل التمهيدي: تناولت فيه الظروف العامة لسقوط الحكم الزياني والسيطرة الإسبانية على السواحل ثم تطرقت إلى الأوضاع السياسية قبل العثمانيين وأيضا التدخل الإسباني في منطقة شمال إفريقيا.

ثم تعرفنا على الأصول التاريخية للجيش الانكشاري.

تحدثنا في الفصل الأول: نفوذ وسلطة الجيش الإنكشاري في مرحلة البايلربايات بداية ظهور البايلربايات ودور خير الدين بربروس في تأسيس الحكم العثماني للتعرف على نشأة نظام البايلربايات ثم خير الدين بربروس كقائد عسكري ومؤسس فعلي للإيالة.

ثم إلى النفوذ السياسي للجيش الانكشاري خلال مرحلة البايلربايات ثم تطرقنا إلى دور الإنكشارية في تثبيت الحكم العثماني وسط السلطة ثم تأثير الإنكشارية في صنع القرار السياسي المحلي ثم إلى السلطة الإجتماعية والإقتصادية للجيش الانكشاريين داخل المجتمع الحضري ثم إلى الإمتيازات للجيش الانكشاري.

أما الفصل الثاني: نفوذ وسلطة الجيش الإنكشاري في مرحلة الباشاوات عرضنا فيه على النفوذ السياسي للجيش الانكشاري خلال مرحلة الباشاوات. ثم الوضعية الاجتماعية للجيش الانكشاري داخل المجتمع الحضري ثم دور الإنكشارية في ضبط النظام الإجتماعي ثم الإمتيازات الإقتصادية للإنكشارية ثم المشاركة الإنكشارية في التجارة والموانئ.

أما الفصل الثالث معنونا بنفوذ وسلطة الجيش الإنكشاري في مرحلة الآغوات عرضنا فيه إلى النفوذ السياسي للجيش الإنكشاري في مرحلة الأغوات تعرفنا فيه على احتكار السلطة التنفيذية وصياغة القرار السياسي ثم العلاقة بين الآغا والديوان ثم السلطة الاجتماعية للجيش الانكشاري ثم الوضعية الاجتماعية للجيش داخل المدن ثم العلاقة مع المجتمع المدني ومؤسسات الدينية ثم الامتيازات الاقتصادية ثم مشاركة الإنكشارية في النشاط التجاري.

وأنهينا موضوع المذكرة بخاتمة تضمنت جملة من الإستنتاجات والنتائج المستوفاة من دراستنا لموضوع نفوذ وسلطة الجيش الإنكشاري في إيالة الجزائر 1519-1671 وملاحق تفيد الموضوع.

طبيعة الموضوع تفرض علينا الإعتماد على المنهج التاريخي الذي ساعدنا في ذكر الأحداث المتعلقة بالجيش الإنكشاري مع استخدام المنهج التحليلي في تحليل الأوضاع السياسية والإجتماعية والإقتصادية للجيش الانكشاري.

ولإنجاز هذا الموضوع ودراسة اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع من أبرزها ما يلي:

- محمد ميمون، الاحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق، عبد الكريم الجزائري، شركة وطنية للنشر والتوزيع، 1981.
- خير الدين بربروس ، الغاية في اختصار الراية، تر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991.

وأما المراجع فاعتمدنا على كتاب:

- محمد الصغير غانم، النظام الإداري في الجزائر العثمانية، منشورات جامعة الجزائر ، 2003.
- أفادنا في دور الإنكشارية في تثبيت الحكم العثماني وبسط السلطة وعدة أعمال من بينها:
- -يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

وعدة أطروحات دكتوراه من أبرزهم:

- درياس، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني
- ويليام شالر، وغيرها.

وخلال انجازنا لهذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات وعراقيل منها:

قلة الخبرة والتجربة في ميدان البحث العلمي.

# الفصل التمهيدي

**المطلب الأول: الظروف العامة لسقوط الحكم الزياني والسيطرة الإسبانية على السواحل.**

**المطلب الثاني: الأصول التاريخية للجيش الانكشاري.**

قبل وصول العثمانيين إلى الجزائر في أوائل القرن السادس عشر، كانت المنطقة تحت حكم الدولة الزيانية، وقد شهدت هذه الفترة تراجعًا في القوة السياسية والاقتصادية للزيانيين، بسبب الضغوطات الخارجية المتمثلة في الهجمات الإسبانية والفرنسية، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية بين الأسر الحاكمة.

كان الساحل الجزائري يشهد تداخلا بين القوى الأوروبية، خاصة إسبانيا، التي كانت تسعى للهيمنة على الموانئ الجزائرية. وفي ظل هذه الفوضى السياسية، أصبح من الضروري وجود قوة خارجية قادرة على إعادة الاستقرار".

دخل العثمانيون الساحة الجزائرية في عام 1518 عندما أرسل السلطان العثماني سليم الأول الأسطول العثماني بقيادة خير الدين بربروس، الذي كان قد هرب من تونس بعد أن تعرضت لتهديدات من قبل القوى الأوروبية. استغل بربروس ضعف الدولة الزيانية وأدى دورًا محوريًا في توحيد الجزائر تحت الراية العثمانية ومع الوقت بدأ العثمانيون في تثبيت وجودهم وعينوا خير الدين بربروس بيلرباي على الجزائر، ليكون نقطة انطلاق للسيطرة العثمانية على منطقة شمال إفريقيا، وقد نجح العثمانيون في استعادة السيطرة على المدن الساحلية، مما مهد الطريق لاستقرار الحكم العثماني .

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث بحيث قسمناه إلى مطلبين فالمطلب الأول تناولنا الظروف العامة لسقوط الحكم الزياني والسيطرة الإسبانية على السواحل والمطلب الثاني: الأصول التاريخية للجيش الانكشاري.

## المطلب الأول: الظروف العامة لسقوط الحكم الزياني والسيطرة الإسبانية على السواحل

في ظل الاحتلال الإسباني المتزايد للسواحل الجزائرية بدأ السكان المحليون، خاصة في المدن الساحلية، يشعرون بالخطر الحقيقي على دينهم وحياتهم نتيجة القمع والاضطهاد الذي مارسته الحاميات الإسبانية وأمام غياب قوة محلية قادرة على المواجهة لجأ السكان إلى الاستنجاد بالقوة الصاعدة في شرق البحر المتوسط، وهي الدولة العثمانية. وكان البحاران ،المعروفان، عروج وخير الدين بربروس، قد ظهرا كقوة

بحرية مؤثرة في تلك الفترة، خاصة بعد نجاحهما في صد هجمات الإسبان في مناطق مختلفة. استغل الإخوة بربروس هذه الدعوة لتوسيع نفوذهم في شمال إفريقيا، وبدأوا في التحرك نحو الجزائر لتحريرها من الاحتلال.[1]

## أولا: الأوضاع السياسية قبل العثمانيين

عند دخولهم الجزائر تمكن الإخوة بربروس بدايةً بعروج[2] واثم خير الدين، من طرد الحاميات الإسبانية من عدة مواقع ، وأعادوا تنظيم السلطة في الجزائر بما يتماشى مع المصالح العثمانية. وبعد مقتل عروج في إحدى المعارك تولى خير الدين قيادة الحملة، ونجح في فرض سيطرته على مدينة الجزائر سنة 1518، ثم أعلن تبعيته للسلطان العثماني سليم الأول. وبموجب ذلك، أصبحت الجزائر ولاية عثمانية، وتم تعيين خير الدين كأول بيلرباي، ما فتح صفحة جديدة في تاريخ الجزائر، حيث بدأ النفوذ العثماني يترسخ عبر مؤسسات الحكم، وعلى رأسها الجيش الإنكشاري الذي لعب دورا مركزيًا في تثبيت سلطة الباب العالي.[3]

شهدت الجزائر خلال أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر أزمة سياسية عميقة نتيجة تفكك السلطة المركزية وضعف الدولة الزيانية. فبعد أن كانت هذه الدولة تحكم غرب البلاد انطلاقًا من عاصمتها تلمسان، دخلت في دوامة من النزاعات الداخلية بين أفراد الأسرة الحاكمة، مما أضعف هيبتها أمام السكان وأدى إلى انفصال بعض القبائل والمناطق عنها. وكان هذا التدهور السياسي .

---

[1] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر في القديم والحديث، ج2، مطبعة الشعب، الجزائر، 1965، ص212

[2] عروج: مجاهد بدأ حياته البحرية في الحوض الشرقي للمتوسط، حيث اتخذ من حلق الوادي قاعدة أساسية له وأجري قاعدة ثانوية بالاتفاق مع الحاكم الحفصي مقابل خمس الغنائم، ينظر إلى عائشة غطاس الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساته، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، وزارة المجاهدين، طبعة خاصة، الجزائر: 2007، ص196.

[3] يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ديوان المطبوعة الجامعية ، الجزائر: ، 1980، ص56-58.

عاملًا حاسما في جعل الجزائر مهيأة للتدخلات الأجنبية، خاصة مع غياب جيش موحد قادر على الدفاع عن الحدود البحرية والبرية للدولة.[1]

إلى جانب الضعف الداخلي، كان الوجود الأوروبي المتزايد في البحر المتوسط يشكل تهديدًا كبيرًا على شمال إفريقيا، وخصوصًا الجزائر فقد بدأت إسبانيا، بعد سقوط غرناطة سنة 1492، حملة منظمة للسيطرة على الموانئ الاستراتيجية في المغرب العربي لتأمين حدودها البحرية ومواجهة النشاط البحري الإسلامي. وفي هذا السياق، احتلت مرسى الكبير سنة 1505 ، ثم بجاية سنة 1510، وتوالت بعدها.

## 2 – 2 – الأهداف الدينية والسياسية للتدخل الإسباني:

حمل التدخل الإسباني في شمال إفريقيا أبعادًا دينية واضحة، تمثلت في استمرار ما اعتبر "صليبية متأخرة" ضد الإسلام. فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية داعمة بقوة لهذا المشروع، خصوصا أن سقوط غرناطة لم يكن في نظر الإسبان نهاية المواجهة، بل بداية لحملة تطهير ديني وجغرافي أوسع. إلى جانب الدافع الديني، كانت هناك مصالح سياسية واستراتيجية، أبرزها تأمين الملاحة البحرية، قطع الطريق على الدولة العثمانية المتقدمة في شرق المتوسط، ومراقبة التحركات الإسلامية المناهضة للحكم المسيحي في شبه الجزيرة الإيبيرية[2].

## 2 – 3 – المراحل الأولى من التدخل احتلال الموانئ الساحلية

بدأ التدخل الإسباني فعليًا باحتلال عدة مواقع ساحلية استراتيجية على الساحل المغربي والجزائري. ففي سنة 1505 احتلت القوات الإسبانية مدينة مرسى الكبير، ثم تلتها مدينة بجاية سنة 1510،

[1] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج02، دار الثقافة ، الجزائر ، 1977، ص85

[2] عبد الجليل التميمي، احتلال الاسباني في المغرب العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص55.

وقاموا بعدها ببناء حصون وقلاع في مدن أخرى، كشرشال وهران والجزائر العاصمة، خصوصا على الجزر الصغيرة المحاذية لها.

استخدمت إسبانيا أسطولًا بحريًا قويًا مدعومًا بالمدفعية الحديثة، وتمركزت قواتها في هذه المدن لتأمين مصالحها والقيام بعمليات عسكرية من حين لآخر.[1]

## 2 – 4/– طبيعة الاحتلال الإسباني: قلاع معزولة وعنف ممنهج

لم يكن الاحتلال الإسباني شاملًا أو متغلغلا داخل الأراضي، بل اقتصر على مراكز ساحلية محصنة كانت بمثابة نقاط مراقبة وتحكم في الملاحة لكنّ وجود هذه القلاع خلق مناخًا من التوتر مع السكان خصوصا بسبب سياسات العنف التي مارستها الحاميات الإسبانية. فقد كانت هناك محاولات لإجبار السكان على التنصير، إلى جانب فرض الضرائب واستغلال الثروات المحلية[2]، مما فجر موجات مقاومة شعبية لم يكن بالإمكان تنظيمها بشكل فعال بسبب ضعف السلطات المحلية، خاصة الدولة الزيانية.[3]

المحاولات للسيطرة على الجزائر العاصمة نفسها. وقد فشلت القوى المحلية في صد هذه الهجمات نظرًا لافتقارها للعتاد والتنظيم.[4]

كان احتلال الإسبان للمدن الساحلية يتمّ غالبًا بوسائل عسكرية مباشرة، ترافقها محاولات لإخضاع السكان من خلال إنشاء قلاع محصنة وتجنيد عملاء محليين. لكن هذه السياسة أثارت غضب الأهالي، خصوصا في الجزائر العاصمة، حيث قاوم السكان هذا الاحتلال بكل الوسائل المتاحة، غير أنهم افتقروا إلى القيادة الموحدة والدعم الخارجي. هذه الظروف دفعت سكان الجزائر إلى البحث عن حلفاء أقوياء

---

[1] ناصر الدين سعيدون، الجزائر في تاريخ العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص33.

[2] رباح بونار، الجزائر العثمانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2004 ص41.

[3] مصطفى الغريب، الجزائر في العهد الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985 ، ص49.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافة، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر:، 1981، ص102.

بإمكانهم طرد الإسبان واستعادة الاستقلال وكان العثمانيون يمثلون في ذلك الوقت قوة صاعدة قادرة على الوقوف في وجه الأطماع الأوروبية.[1]

برز في هذا السياق الإخوة بربروس عروج وخير الدين، كقوة بحرية ضاربة في البحر المتوسط. فقد بدأ نشاطهم البحري في محاربة الإسبان والبرتغاليين على السواحل المغاربية، واكتسبوا شهرة كبيرة كقادة متمرسين في القتال البحري لجأ إليهم سكان الجزائر ، وطلبوا مساعدتهم لطرد الإسبان من مدينتهم، فلبّي عروج هذا النداء سنة 1516، وتمكن من دخول العاصمة بعد معركة شرسة ضد الحامية الإسبانية.[2]

بعد نجاحه في دخول الجزائر، حاول عروج بربروس تنظيم الحكم المحلي، فعيّن نفسه حاكمًا على المدينة باسم السلطان العثماني، رغم أن ذلك لم يكن رسميًا في البداية. إلا أن مقتل عروج . سنة 1518 في معركة ضد الإسبان في منطقة تلمسان، دفع شقيقه خير الدين إلى تولي القيادة فطلب رسميًا الدعم من الدولة العثمانية، وهو ما تحقق بإعلان السلطان سليم الأول تبعية الجزائر للباب العالي، وتعيين خير الدين بيلربايًا عليها.[3]

بعد تعيين خير الدين بربروس كأول بيلرباي عام شكل نقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر، إذ بدأ العثمانيون منذ ذلك الوقت في تثبيت مؤسساتهم الإدارية والعسكرية وتم تعزيز الوجود العثماني بإنشاء فرق عسكرية نظامية أهمها الجيش الإنكشاري، الذي لعب دورًا سياسيًا وأمنيًا رئيسيًا في حماية الجزائر من الاعتداءات الخارجية، وكذا في ضبط الأمن الداخلي.[4]

---

[1] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص215.

[2] محمد العجيمي، البحرية الإسلامية في العصر العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص144.

[3] سعدون عبد الكريم، إيالة الجزائرية في العهد العثماني، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر:،2000، ص66.

[4] رمضان بشطارة، نظام الحكم في الجزائر خلال العهد العثماني، دار الهدى ، الجزائر : ، 2008، ص89.

إلى جانب البعد العسكري، ساعد الحكم العثماني في إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية في الجزائر، حيث تم تأمين الطرق التجارية البحرية والبرية وتنشيط الأسواق المحلية من خلال ربطها بالتجارة العثمانية المتوسطية. وقد سهل وجود ميناء الجزائر العاصمة في تلك الحقبة ازدهار التجارة البحرية، مما جعل المدينة تدريجيًا واحدة من المراكز التجارية المهمة في المنطقة.[1]

في الجانب الديني والثقافي، حافظ العثمانيون على الهوية الإسلامية للمنطقة، ودعموا المدارس القرآنية والزوايا، مما منحهم شرعية إضافية في نظر السكان المحليين مقارنة بالمستعمر الإسباني الكاثوليكي. وقد تمتع الحكم العثماني، خاصة في مراحله الأولى، بدعم شرائح واسعة من المجتمع الجزائري، نظرًا لدوره في صد الاحتلال الأوروبي وتوفير الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني.[2]

**ثانيا: التدخل الإسباني في شمال إفريقيا**

## 2-1- خلفية تاريخية للتوسع الإسباني بعد سقوط الأندلس:

بعد سقوط مملكة غرناطة سنة 1492، آخر معاقل المسلمين في الأندلس، أصبحت إسبانيا مملكة موحدة تحت حكم الملكين الكاثوليكيين فرناندو الثاني وإيزابيلا. ومع استكمال "حروب الاسترداد"، تحوّل المشروع السياسي الإسباني إلى الخارج، فبدأ التفكير في توسيع حدود المملكة نحو الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. وقد رأت إسبانيا في شمال إفريقيا امتدادًا طبيعيًا لسيطرتها، خاصة وأنه كان يُنظر إليه كملجأ للمسلمين المطرودين من الأندلس، وكمصدر تهديد دائم للأمن الإسباني بسبب عمليات بالبحرية التي كان ينشط فيها مسلمو البحر المتوسط.[3]

[1] محمد الناصر، الاقتصاد والمجتمع في الجزائر العثمانية، دار ابن خلدون ، الجزائر، 2012، ص104.

[2] محمود قنانش، الحياة الدينية والثقافية في الجزائر العثمانية، منشورات المركز البحث في التاريخ، الجزائر، 2015، ص52.

[3] أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص77

## 2-5 – فشل السلطات المحلية في التصدي للتوغل الإسباني

في الجزائر، كانت الدولة الزيانية تمر بمرحلة ضعف شديدة نتيجة الصراعات الداخلية والانقسامات بين العائلات الحاكمة، وهو ما حال دون قدرتها على مواجهة الاحتلال الإسباني. أما في الشرق الجزائري، فقد كانت الحفصيون منشغلين بصراعاتهم الخاصة،[1] هذا الفراغ السياسي سهل على الإسبان تنفيذ استراتيجيتهم دون مقاومة حقيقية، مما جعلهم يواصلون التوسع حتى أصبحت أغلب الموانئ الجزائرية تحت التهديد أو السيطرة الفعلية خلال العقدين الأولين من القرن السادس عشر.[2]

## 2-6- أثر التدخل الإسباني على الوضع الداخلي لشمال إفريقيا

أدى الوجود الإسباني إلى حالة من الانهيار الأمني في المناطق الساحلية، وتوقف كثير من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالملاحة والتجارة كما تسبب الاحتلال في نزوح جماعي من المدن الساحلية إلى الداخل، خوفًا من الاضطهاد الديني والعنف العسكري[3] ومن جهة أخرى، أدى هذا التدخل إلى تغيّر موازين القوى في المنطقة، حيث بدأ السكان يبحثون عن قوى بديلة لردع الإسبان، وهو ما مهد الطريق لدخول العثمانيين إلى الجزائر لاحقًا.[4]

## 7- التدخل الإسباني كدافع مباشر لقدوم العثمانيين

كان التدخل الإسباني في شمال إفريقيا وخاصة في الجزائر، سببًا مباشرًا في استنجاد السكان بالعثمانيين، الذين بدؤوا يشكلون قوة بحرية متنامية في شرق المتوسط. فشخصيات مثل عروج وخير الدين بربروس استثمرت هذا الظرف، وبدأت بتحرير الموانئ المحتلة وطرد الإسبان منها، وهو ما مثل بداية تحول الجزائر

---

[1] أحمد توفيق المدني، الحركة الوطنية للجزائريين، المكتبة العصرية، بيروت، 1961، ص12.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص91.

[3] إبراهيم بحاز، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى ، الجزائر: 2001، ص66.

[4] سعدون حمادي، دخول العثمانيين إلى الجزائر ، **المجلة التاريخية الجزائرية**، العدد 12، 1980، ص34.م

إلى ولاية عثمانية[1] بالتالي، ساهم الاحتلال الإسباني بشكل غير مباشر في تعزيز النفوذ العثماني على سواحل المغرب العربي.

**المطلب الثاني: الأصول التاريخية للجيش الانكشاري.**

**1- نشأة الجيش الانكشاري:**

ينشأ الأتراك العثمانيون على البداوة والترحال إلى أن اعتنقوا الاسلام، وعندما اعلنوا عن انشاء دولتهم بالأناضول سنة 1299 رفعوا راية الجهاد ضد الدولة البيزنطية[2]، التي سقطت على أيدي سلاطينهم سنة 1453 ويعود الفضل في ذلك إلى قوة هذه الدولة التي أصبحت بزمن قياسي إمبراطورية ضمن ثلاث قارات.

وتكون فرق النظام العسكري الجديد بفضل عملية "الدفشرمة" أو "الدوشرمة"[3]، وهي جمع الصبية المسيحيين وتربيتهم تربية عسكرية إسلامية بعيدا عن أهل الوطن ويلتحق هؤلاء الصبية بالمدارس العسكرية في سن مبكر ، بين 10 و15 سنة وأحيانا أقل من ذلك، وكانت عملية "الدفشرمة" تتم كل خمس سنوات ثم تقلصت الفترة إلى ثلاث سنوات ثم إلى سنتين ثم أصبحت تتم كل سنة، ويجمع الصبية

[1] خير الدين بربروس، غاية في الاختصار الراية، تر: دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1991، ص89.

[2] الدولة البيزنطية: هي في الحقيقة دولة الروم، أرثودوكس التي أسسها امبراطورية الرومانية، القسطنطين سنة 330م، مدينة القسطنطينية وذلك نظرا لموقعها الجغرافي الممتاز ثم إن هذا الامبراطور قد اختار هذه المدينة عاصمة لامبراطورية رومانية بسبب تعلقه بالديانة المسيحية وصعوبة ممارسة هذه الديانة في روما التي كان معظم قاداتها وتثمين ويمقتون المسيحية أنظر: عمار بوحوش تاريخ السياسة الجزائرية من بداية والغاية ، 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت ، 1997 ، ص51.

[3] دوشرمة هو نظام أسهم في زيادة القوة التي ساندت النظام العثماني بحكم أنهم لا يرتبطون بحدود عرقية وليس لهم ظهير شعبي إلا أن هذه الفئة لا يمكن إسناد لها دور رئيسي فيما تم من فتوحات عثمانية خاصة في مراحل القوة وتأسيس الدولة العثمانية، أنظر: زكريا سليمان بيومي، قراءة إسلامية في تاريخ الدولة العثمانية، ط1 ، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دمشق، 2008م، ص29.

من مختلف المناطق المسيحية الخاضعة للدولة العثمانية وخاصة أوروبا الشرقية، حيث تخرجت أول دفعة من النظام الإنكشاري حوالي 1335م[1].

لقد تبلور هذا النظام فيما يعرف بقانون السلطان "مراد الأول" ، وتدور المبادئ العامة لهذا النظام حول حقوق جنود الإنكشارية،[2] وضبط سلوك أفراد هذه الفرق مما جعلها ولفترة طويلة عماد الدولة العثمانية 14مادة.

1-الطاعة التامة لقادة الجيش .

2-وحدة الصف والإقامة.

3-البعد عن البذخ وعن كل ما يشتت الإنكشارية.

4-الإرتباط التام بالشريعة الاسلامية وطريقة البقطاشية[3].

5-عدم قبول غير المجندين عن طريق الدفشرمة.

6-خصوصية الإعدام بالنسبة للإنكشاري.

7-الترقية حسب الأقدمية.

8-لا يعاقب الإنكشاري إلا من طرف قائده الآغا.

9-يحال المعاق على التقاعد.

10-يجب على الانكشاري أن يحلق ذقنه لأن اللحية من حق الإحرار فقط.

11-منع الزواج على الإنكشاري.

---

[1] جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث**، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم تاريخ والآثار، جامعة منثوري قسنطينة، 2007-2008 ، ص ص 02-03.

[2] حنيفي هلايلي، بنية جيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1 ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ، الجزائر، 2007، ص09.

[3] البقداشية: طريقة صوفية تنسب إلى الشيخ حاجي بكتاش ولي (القرن 13م)، ارتبطت بالإنكشارية في الدولة العثمانية، ومزجت بين التصوف وبعض المعتقدات الشيعية، فكان لها أثر ديني واجتماعي وسياسي بارز.

12- لا يحق للإنكشاري الإبتعاد عن الثكنة.

13- لا يجوز للإنكشاري اختراق أي مهمة.

14- يمضي الانكشاري أوقاته في احتراف التدريب على قنون القتال .

الإشارة الى الخصائص التي كانت تتميز بها الإنكشارية تتمثل في ما يلي:

**1-القرآن:** وهو القدر الكبير الذي كان رمزا مقدسا "قرآن شريف"، يعبر عن التماسك الأسري الذي كان يجمع أفراد الانكشارية، إذ أن الطعام عادة هو الرابط الأساسي الذي يجمع أفراد الأسرة الواحدة، وهو دعامة أساسية لولاء الفرد للجماعة ، حيث كان قدر فرق الإنكشارية يحمل في الحروب وعلى كل فرقة أن تحافظ على قاداتها أثناء المعركة.

**الأوجاق:** ويعني لغويا "الموقد" وهو محور تجمع الأسرة ومصدر دفئها ، كما يعني المنزل أو الأسرة، ويطلق على الوحدات العسكرية، الكبيرة والصغيرة.

**الصفرة:** وتعني المائدة التي يجتمع حولها الإنكشارية للأكل أو مناقشة أمور الدولة، وتطلق على الكنيسة التي تتكون عادة من 16 إلى 21 مجندا.

**الأودة "الأوضة":** وتعني الغرفة أو غرفة النوم وتدل على المأوى الذي يضم عادة أفراد الأسرة.[1]

**1-النواة الأولى للجيش البري الجزائري:**

عندما عجز خير الدين بربروس، أول بايلربايات الجزائر (1519-1534)، عن طرد الإسبان من المدن الساحلية الجزائرية التي استحوذوا عليها قبل مجيء العثمانيين، أدركت الدولة العثمانية الحاجة إلى تعزيز قوته العسكرية. ومن ثم يرجع تأسيس الجيش الانكشاري في الجزائر إلى عام 1520م، حينما أرسل السلطان سليم الأول إلى خير الدين ألفين من الجنود الإنكشارية، وأتبعهم بعد ذلك بأربعة آلاف

[1] جميلة المعاشي، المرجع السابق، ص ص 4-8.

من المتطوعين من الرغبة، مع منحهم نفس الامتيازات والحقوق المادية والأدبية التي كان يتمتع بها الجيش الإنكشاري في إسطنبول. ونظراً لحاجة الدولة العثمانية للجنود، مُنحت الإيالة حرية تنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية، وبصفة خاصة في الأناضول.

ومنذ ذلك الحين أصبحت الجزائر تجند جنودها من الأراضي العثمانية، فكلما كانت البلاد بحاجة إلى جنود جدد ترسل بعثات إلى المشرق لتتولى مهمة التجنيد[1]،

وبخصوص عملية الدور شرمة فإنها تتم بإصدار السلطان لفرمان ينص على ذلك، حيث يكلف ضابط في الجيش الإنكشاري برتبة أياباشي بالسهر على جمع أبناء المسيحيين ، الذين تتراوح أعمارهم ما بين عشر وخمس عشرة سنة ليختار أقواهم وأصلحهم للخدمة[2].

## 2 – التجنيد في الجيش الإنكشاري الجزائر

### 2-1 عملية للتجنيد

لقد أرغمت الضرورة العسكرية وحركة الجهاد ضد الأخطار الاجنبية وخاصة الحظر الاسباني إيالة الجزائر على الاهتمام بجمع المجندين من أنحاء الدولة العثمانية، حيث خول السلطان «سليمان القانوني» (1520-1566) "لخير الدين بربروس" حق التجنيد من مناطق الأناضول[3] ابتداءا من سنة 1525.

أصبحت الجزائر تجند جنودها من الأراضي العثمانية، فكلما كانت البلاد بحاجة إلى جنود جدد، ترسل بعثات إلى الوكلاء في مختلف الموانئ المشرقية لنفس الغرض وحول قضية التجنيد هذه ذكر أحد الدارسين

---

[1] ارزقي شويتام، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي، الفترة العثمانية، (1519-1830)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر : ، 2010، ص13-14.

[2] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص09-10.

[3] كانت عملية التجنيد تتم كل خمس سنوات من مناطق الخاضعة للامبراطورية العثمانية، خاصة من اليونان، مقدونيا، ألبانيا، صربيا، بلغاريا، بوسنة، وهرسك، أرمينيا، أنظر إلى حنيفي هلايلي المرجع السابق ص 15.

أن الجزائر كانت تملك مركزا بأزمير يطلق عليه "خان" ويتكون من عدد الغرف بعضها أرضي وأخرى علوي، مسجد ومخازن، ويشرف على إدارته وكيل يعينه الباشا في الجزائر، ويسمى باش دائي، أوباش دايي، ويعمل تحت أوامره عدد من الموظفين، يعرف كل واحد منهم باسم دائي أودايي[1] ومهمتهم تتمثل في تنظيم عمليات التجنيد التي تبدأ بنصب خيمة يطلق عليها اسم "أوجاق"، يتوافد عليها الراغبون في الغرض وبعد جمع عدد معتبر، يتم نقلهم إلى مدينة الجزائر[2].

وكان التجنيد في البداية يتم بين الشجعان والمستقيمين أخلاقيا، ثم أصبح يجمع من بين المشردين والمجرمين الفارين من العدالة، وهو ما اتفق حوله معظم المؤرخين للعهد العثماني بالجزائر، ومنهم "حمدان بن عثمان خوجة" الذي أعاد سبب انحطاط حكومة الجزائر إلى هذه النوعية من المجندين، وزيادة على هذا وصل إلى الجزائر الكثير من المتطوعين غير الرسميين ، ومن المغامرين الذين وصلوا بطرق مختلفة منها الاندساس في السفن التجارية وسفن الحجيج[3] هو في هذا الصدد يقول "وليام شارل" : – معظم الذين يقبلون الإنخراط في سلك الانكشارية من الأشرار الذين يخرجون من السجون و ينتمون إلى أحد الطبقات"[4] ، وتتفق المصادر الأوروبية بأنهم من المهمشين ومن غير المرغوبين بشكل عام، وفي بعض المدن كالاسطمبول والأزمير[5] .

---

[1] ارزقي شويتام، المرجع السابق، ص13-14.

[2] فهيمة عمريوي، الجيش الانكشاري في مدينة الجزائر خلال القرن 12هـ/18م الدراسة الاجتماعية-الاقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير**، كلية العلوم الاجتماعية والتاريخية قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص38.

[3] جميلة معاشي المرجع السابق، ص16.

[4] ويليام شالر، مذكرة قنصل أمريكا في الجزائر (1816 – 1824)، تح، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر:،ص44

[5] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص24-25.

إلا أننا وفي غياب المصادر المحلية التي تفند ما قيل عنهم أو تؤكدها فإننا نكتفي بالقول بأن هذا الجند كان ينحدر من أوساط فقيرة وكان تجنيد بالنسبة لهم فرصة للخروج من الوضعية المعاشة في ديارهم وهو الأمر الشائع والمعروف في التجنيد الطوعي في كل بلدان العالم.

**2-2 تكاليف التجنيد:** وكانت عملية التجنيد في بداية الحكم العثماني في تتم تحت الإشراف ونفقة السلطان العثماني إذ أصدر السلطان "سليم الأول" (1512-1520) فرمانا يقضي بمجائية نقل المجندين إلى الجزائر التي أصبحت إيالة عثمانية وضمان انخراطهم في الأوجاق بأجور منتظمة، كما أمر بإصدار جواز مرور السفن الجزائرية بالموانئ العثمانية باعتبارها وحدات في الأسطول العثماني، إلا أن ذلك الوضع لم يدم إذ أجبرت حكومة الجزائر بعد إستقلالها عن الباب العالي 1671 على تحمل جميع نفقات التجنيد.[1]

وكانت عملية التجنيد سواء كانوا وكلاء أو مكلفين بمهام كان لزاما عليهم ربح ود وصداقة المسؤولين العثمانيين وأعوانهم من أميرالات الأسطول ومساعديهم وولاة المقاطعات والذين كانوا يتولون مهمة التجنيد في الأراضي العثمانية، وهذا حتى يسهلوا لهم المهمة ، فكانوا يدفعون لهم هدايا باهضة ونقودا ففي 1233 تلقى "خسرو باشا" وهو أميرال الأسطول العثماني هدية تضمن معطفين ومسدسا وثلاث سبحات من المرجان وحزاما وساعة وجلد أسد وجلد نمر، كما تلقى مساعدو الأميرال هدايا مماثلة [2]، إضافة إلى هدية السلطان التي ترسل كل ثلاث سنوات وقدرها القنصل الأمريكي "شارل" ب500ألف دولار.[3]

وكان حجم المبالغ المالية التي كانت تنفق في عمليات التجنيد مكلفة وباهظة، وأن تجنيد 150متطوعا وإرسالهم علة متن سفينة يكلف مبلغ أربعة آلاف دولار، فعلاوة على مصاريف إقامة الجنود الذين

[1] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص16.
[2] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص70.
[3] ويليام شالر: المرجع السابق، ص44.

كانت النفقات تجري عليهم في الخان بسخات، كانت الإيالة تدفع مرتبات الدايات والإمام والعاملين في الخان، حيث بلغت مصاريف الخان خلال الفترة الواقعة بين 19فبراير 1825 إلى 25 ديسمبر 1828 مبلغ 5870 قرشا أي بمعدل 130 قرشا في كل شهر[1] وفي أواخر العهد العثماني كانت عملية التجنيد قد أثقلت كاهل الخزينة الجزائرية، حيث إن نقل حوالي 983 جندي تك إرسالهم إلى الجزائر على متن 07 سفن كلفت خزينة الدولة مبلغ 240249قرشا[2].

**3-رتب وألقاب الجند:**

**اليولداش:** وهي عبارة عن تركبة "الرفيق" أو "الزميل" وتطلق على الجندي البسيط، ويبدأ الإنكشاري عمله في الجزائر من هذه الرتبة، فيقضي ثلاث سنوات حاملا لقب " بني يولداش" أي الجندي الجديد ويوضع تحت تصرف المجندين القدماء لدراية على الخيانة الجديدة.

**أسكي يولداش:** بعد بقائه ثلاث سنوات في الرتبة الأولى ينتقل إلى أسكي يولداش ومعناها الجندي القديمة[3].

**وكيل الخرج:** كان يتم اختيار وكيل الخرج من أقدم اليولداش وتوكل إليهم مهمة توفير المرونة وكافة المستلزمات الضرورية للجنود سواء عند تواجدهم في الخيام أو في الثكنات ويتميزون بإرتداء قلنسوة بيضاء ذات شكل هرمي[4].

**الأوداباشي:** ملازم أول مسؤول على الفرقة العسكرية التي يتراوح عددها ما بين عشرة إلى عشرين جنديا، والأودة تعني في اللغة العثمانية الغرفة، أو المرقد المخصص للجنود وهو تحت مسؤولية الأودباشي.

---

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص17-19.

[2] حنيفي، المرجع السابق، ص26

[3] فهيمة عمريوري، المرجع السابق، ص27

[4] نفسه، ص42

**بوكلباشي:** "نقيب" هو رئيس الفرقة.

**أياباشي:** يعادله الرائد، يعمل تحت أوامر الداي، يتلقى منه الأوامر، ويقوم بتبليغها إلى المعنيين داخل البلاد وخارجها، ويتوسط بين الإنكشارية ويتوسط بين الانكشارية والداي.

كما أنه كان مكلف بمراقبة المراكب أثناء مغادرتها الميناء، والسهر على منع الأسرى من الهروب.[1]

**الكاهية:** يسهر على حفظ النظام والأمن العام في المدينة ويترأس اجتماع الضباط.

**آغا الإنكشارية:** يرقى إلى رتبة آغا الهلايين، وهي أعلى رتبة في الجيش، وتقدر المدة الزمنية لهذا المنصب بشهرين قمريين، لذلك كان يتداول على هذا المنصب ستة أغوات سنويا، ويمارس الآغا دور مستشار الداي، وعند تقاعده يمكنه ممارسة القضاء[2].

## 4- ثكنات الإنكشارية:

تضاربت المصادر التاريخية بخصوص أعداد ثكنات مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، ففي عهدها كانت بمدينة الجزائر خمس ثكنات كبيرة وثكنات صغيرتان وقد أشار المؤرخان الفرنسيين حوفو وبابروجر في دراستهما حول الثكنات الإنكشارية بالجزائر إلى وجود سبع ثكنات.

[1] آرزقي شويتام، المرجع السابق، ص18.

[2] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص40

**1- ثكنة باب عزوز:** تعتبر من أهم الثكنات بمدينة الجزائر نظرا لمساحتها ففي حسب بابروجر قد تعرضت منذ بداية الإحتلال الفرنسي إلى عدة تغييرات حيث تحولت إلى مستشفى عسكرية ثم مدرسة مع مكتبة ومتحق المدينة إلر أن أصبحت ثانوية ويعود تاريخ بناء الثكنة إلى عهد البايلربايات حسب باشا (سنة 955هـ/1548م) وأطلق عليها أسماء عديدة منها الكبيرة واللبانجية (شاربو الحليب).

2- ثكنة صالح باشا وعلي باشا: يطلق على الثكنتين ما من دوفر وبابروجر اسم ثكنة الخراطين لوجودهما في تكثر فيه دكاكين الخراطين، أما السكان مدينة الجزائر فكانوا يطلقون على الثكنتين اسم باب السخرية.

3- ثكنة صالح باشا: بها 26غرفة يسكنها 1266 رجلا يشكلون 60 أوجاقا.

4- ثكنة علي باشا: بها 24 غرفة يسكنها 1516 رجلا يشكلون 55 أجواقا.[1]

**5- ثكنة أوسطى موسى:** سميت بهذه التسمية نسبة إلى المهندس المعماري موسى الأندلسي الذي كلف بإنجاز شلكة مياه الحامية وكان مقيما في هذه الثكنة ، يعود تاريخ بناءها عام (1082هـ/1674-1675م) وكان بها 31 غرفة يقيم بها 1433 رجلا موزعين على 72 أجواقا.

6- ثكنة يالي: وردت عدة تسميات لهذه الثكنة منها ثكنة القناصل لأنها كانت موجهة لشارع القناصل وأطلق عليها الأهالي اسم ثكنة الدروج لأن الوصول إليها كان يتم بواسطة صعود الدرج.

7- ثكنة أسكي القديمة وثكنة بني الجديدة المعروف أن هاتين الثكنتين كانت ملتصقتين ببعضهما البعض.

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص29-31.

**الثكنة القديمة:** تقع في العلى ويطلق عليها الفوقانية، التكثة الجديدة تقع في الأسفل ويطلق عليها السفلانية وأطلق على جنود اسم الرماة الرصاص القصي لأنهم كانو يتدربون يوميا على الرمي.[1]

**الأسلحة الجيش الانكشاري الجزائري:**

**الأسلحة النارية (البنادق والمسدسات):**

وتشمل البنادق ذات الفتيل الموسكية وكانت تستعمل خاصة في العمل الميداني خارج مدينة الجزائر أما صنعها فكان يتم محليا خاصة في قلعة بني راشد أين حافظت عائلات أندلسية وتركية على هذه الحرفة منذ القرن السادس عشر ميلادي، هذا إلى جانب قلعة بني عباس والقرى الفليسة حيث كانت تصنع البنادق ذات نوعية جديدة مرصعة بالذهب والمرجان[2].

**الأسلحة البيضاء (السيوف والخناجر):**

كان لها دور كبير في حسم المعركة عند الالتحام بالعدو وهي تشمل اليطفان وهو نوع من السيوف الحادة من الجهتين ليكون أكثر فاعلية أثناء المعارك ويضاف إليها خناجر .

**المدافع:**

[1] المرجع السابق، ص32-33.

[2] سعيدوني ناصر الدين: ورقات في تاريخ الجزائر وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ، ط2 ، دار البصائر ، الجزائر:، 2009، ص66.

إلى جانب الأسلحة الفردية كانت فرق الجيش تتوفر على مدافع وقد عانى العثمانيون كثيرا في بداية عهدهم بالجزائر من قلة الأسلحة الثقيلة وخاصة المدافع المستعملة في معارك البر.[1]

كل ما توفر لديهم مدافع صغيرة لم تشكل أي خطر على الحصون الاسبانية في بجاية وعجزت على ذلك طلعت البانيون التي لم تكن تبعد عن مدينة الجزائر إلا بثلاثمائة مترفي وقت كان مدافع الاسبان يصل مدها إلى أعالي المدينة.

ومن أهم المدافع نذكر منها:

أ- **المدافع الطويلة (طوأل)**: المعروفة بالقلبرنية لكونها أطول مدافع وأمتنها من كثرت المعدن وتستعمل في الحصون والقلاع وكذا، في الرمي البعيد لغرض هدم الأسوار ولهذا النوع من مدافع أجزاء كنصف القلبرنية وربع القلبرنية التي يقسمها بدورها إلى أنواع أهمها **(الزربطان)** وكرته تزن ستة أرطال، **والمنيون:** وكرته تزن رطلين، والباز كرته تزن خمس أرطال.

ب- **مدافع الوسطى**: وهي معروفة بالجعب واستعمالها يكون في هدم الحصون والأسوار ولا تحتاج من البارود قدر مدافع طويلة وينقسم هذا النوع إلى عدة مدافع أهمها: العمي، الناقوس، المخزني.

ت- **مدافع الحجارة:** قصيرة في طولها ومتسعة فوهة وتعد من أحسن المدافع التي استعملت في السفن الجزائرية القرن (16و17م) وتستعمل في هدم الأسوار والقلاع في دفاع عن موانئ ويصل وزن كورها إلى قنطارين وتتميز بخفتها.

[1] محمد بن ميمون: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق بن عبد الكريم الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر:، 1981، ص37

ث- **المهارس:** بعد استعمالها في القرن 17م وكانت تستعمل في السفن وكذا في الأسوار والقلاع، وبدأت تحل محل مدافع الحجارة في نهاية القرن 18م.[1]

[1] لخضر الدرياس، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، **الأطروحة المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ**، معهد تاريخ ، جامعة الجزائر، الجزائر:، 1989-1990، ص ص 186-189.

# الفصل الأول: نفوذ وسلطة الجيش الإنكشاري سياسية، اجتماعية، اقتصادية، مرحلة البايلربايات.

**المبحث الأول: الأصول التاريخية للجيش الانكشاري**

**المبحث الثاني: النفوذ السياسي للجيش الإنكشاري خلال مرحلة البيلربايات**

**المبحث الثالث: السلطة الاجتماعية والاقتصادية للجيش الإنكشاري**

**تمهيد:**

مع بداية الحكم العثماني في الجزائر وتعيين البيلربايات على رأس السلطة، برز الجيش الإنكشاري كأداة حاسمة لبسط النفوذ العثماني وتثبيت أركان الدولة الجديدة. فقد اعتمد البيلربايات، وأبرزهم خير الدين بربروس على هذه القوة العسكرية المنظمة ذات الولاء المباشر للسلطان، لضمان السيطرة على المدن الساحلية وردع التدخلات الأجنبية خاصة الإسبانية. وبفعل هذا الدور، تحوّل الجيش الإنكشاري إلى عنصر سياسي محوري، ليس فقط في تنفيذ سياسات البيلرباي، بل أيضًا في التأثير على قراراته وتثبيت سلطته في وجه التحديات الداخلية والخارجية.

أدت القوة العسكرية والامتيازات الممنوحة للجيش الإنكشاري إلى بروز طبقة اجتماعية جديدة داخل المجتمع الحضري الجزائري، تتميّز بهويتها العثمانية وارتباطها بالسلطة تمركز أفراد الإنكشارية في مدن كبرى مثل الجزائر العاصمة، وتشكّل بينهم تنظيم اجتماعي، مغلق ما جعلهم في موقع مغاير لبقية السكان المحليين الذين ظلوا في موقع التبعية. وقد ساهم هذا الوضع في بروز نوع من الانقسام الاجتماعي، حيث تمتع الإنكشاريون بمكانة خاصة وامتيازات ميزتهم عن الأهالي، مما منحهم نفوذا مجتمعيًا يتجاوز الطابع العسكري.

لم يقتصر نفوذ الجيش الإنكشاري على السياسة والمجتمع، بل امتد أيضًا إلى المجال الاقتصادي، حيث استفاد أفراده من الرواتب النظامية، والغنائم البحرية والإعفاءات الضريبية، إلى جانب مشاركتهم في النشاط التجاري داخل الموانئ. وقد ساهمت هذه الامتيازات في تعزيز سلطتهم الاقتصادية داخل المدن، وجعلتهم قوة تسيطر على جزء من الدورة المالية، لا سيما في ظل علاقتهم الوثيقة بالخزينة والديوان وهكذا، تشكل نفوذ اقتصادي مواز يعكس تحوّل الجيش من مجرد أداة أمنية إلى طبقة نافذة متعددة الوظائف، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل بحيث قسمناه إلى ثلاث مباحث:

فالمبحث الأول: ظهور البيلربايات ودور خير الدين بربروس لتأسيس الحكم العثماني

أما المبحث الثاني: النفوذ السياسي للجيش الانكشاري خلال مرحلة البيلربايات

أما المبحث الثالث: السلطة الاجتماعية والاقتصادية للجيش الانكشاري

## المبحث الأول: ظهور البيلربايات ودور خير الدين بربروس في تأسيس الحكم العثماني

بعد تصاعد التدخل الإسباني في السواحل الجزائرية خلال أوائل القرن السادس عشر، وجد السكان المسلمون، وخاصة في المدن الساحلية كالجزائر وتلمسان وبجاية، أنفسهم في وضع سياسي هش، نتيجة غياب سلطة مركزية قادرة على مواجهة التهديدات الأوروبية هذا الفراغ السياسي دفع بعض زعماء الجزائر إلى الاستنجاد بالأخوين عروج وخير الدين بربروس، وهما من القراصنة العثمانيين الذين أصبحوا لاحقًا أدوات فعل سياسي باسم الدولة العثمانية في غرب البحر الأبيض المتوسط. وقد تمكن عروج من تحرير مدينة الجزائر سنة ،1516 قبل أن يُقتل لاحقًا في معركة ضد الإسبان في تلمسان سنة 1518, تولى أخوه خير الدين القيادة بعده، وقرر طلب الدعم العسكري والسياسي المباشر من الدولة العثمانية، فقام بتسليم مدينة الجزائر رسميًا للسلطان سليم الأول، الذي منحه لقب بيلرباي، أي حاكم الولايات الغربية التابعة للدولة العثمانية.[1]

بهذا الإعلان، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها السياسي، تمثلت في تأسيس نظام "البيلربايات"، وهو نظام إداري عثماني يمنح صلاحيات واسعة للحاكم المعيَّن من قبل السلطان، خاصة في المجالين العسكري والمالي وقد مثّل خير الدين بربروس أول بيلرباي فعلي للجزائر، حيث بدأ بإعادة تنظيم الحياة السياسية والعسكرية، وشكّل جيشًا يعتمد على الانكشارية، كما أعاد بناء الأسطول البحري ليكون ذراعًا للسيطرة على السواحل والدفاع عنها. لقد مكّن هذا النظام الدولة العثمانية من توطيد وجودها غرب المتوسط، ومواجهة الخطر الإسباني، ومن جهة أخرى، استطاع أن يفرض نوعًا من الاستقرار السياسي الداخلي في الجزائر بعد سنوات من التفكك والضعف الذي ميّز أواخر عهد الزيانيين[2] وهكذا،

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص85.

[2] ناصر الدين سعيدوني، جزائر في تاريخ العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: ، 1989، ص 49

يُعدّ خير الدين بربروس حجر الزاوية في إدماج الجزائر ضمن المنظومة العثمانية وفي بلورة نظام البيلربايات كصيغة حكم تلائم التحديات الداخلية والخارجية في ذلك الوقت[1].

**المطلب الأول: نشأة نظام البيلربايات**

لقد جاءت نشأة نظام البيلربايات في الجزائر ضمن السياق العام لتوسّع الدولة العثمانية في البحر الأبيض المتوسط خلال القرن السادس عشر ، لا سيما في ظل تصاعد التهديدات الأوروبية على شمال إفريقيا، وتحديدًا من قبل الإسبان الذين تمكنوا من السيطرة على عدد من الموانئ الحيوية مثل المرسى الكبير ووهران وبجاية. في خضم هذا التمدد الأوروبي، كان على السكان المحليين في الجزائر البحث عن قوة عسكرية قوية قادرة على مواجهة الخطر المتصاعد، وكان خيار الاستنجاد بالدولة العثمانية خيارًا استراتيجيًا حاسمًا، تجسّد من خلال التعاون مع الأخوين عروج وخير الدين بربروس، اللذين لعبا دورًا محوريًا في نقل الجزائر من حالة التشرذم إلى الارتباط بالسلطة المركزية العثمانية[2].

بعد مقتل عروج بربروس سنة 1518 في إحدى معاركه ضد الإسبان، تولى شقيقه خير الدين القيادة، وكان أكثر حنكة سياسية، إذ أدرك أنه من الصعب مواجهة القوى الأوروبية دون غطاء سياسي وعسكري قوي. فبادر إلى إعلان ولائه للسلطان العثماني سليم الأول، وطلب رسميًا إدماج الجزائر ضمن أراضي الإمبراطورية العثمانية استجاب السلطان لطلبه ومنحه لقب "بيلرباي الجزائر"، وهو لقب تركي عثماني يُترجم إلى أمير الأمراء"، وبه أصبح خير الدين الحاكم الأعلى للمنطقة باسم السلطان. هذا الحدث كان بداية نظام "البيلربايات"، والذي تمثل في منح السلطة لحاكم يمثل الدولة العثمانية ويدير الإقليم بشبه استقلال إداري، في مقابل الولاء السياسي والمالي والعسكري للباب العالي"[3].

[1] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر الحديث، ج01، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص103.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص83.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص46.

تميز هذا النظام في الجزائر بالجمع بين السلطة العسكرية والإدارية في يد البيلرباي، الذي كان في آن واحد قائدًا عامًا للأسطول، ومسؤولا عن الأمن الداخلي، ومشرفًا على إدارة الشؤون المالية، وله الحق في تعيين القضاة والمسؤولين المحليين. وقد أُسس هذا النظام على قاعدة الاعتماد على "الديوان"، وهو مجلس استشاري يتكوّن من كبار ضباط الإنكشارية ورؤساء البحرية وبعض الأعيان، ويُستشار في شؤون الحكم. ومع أن البيلرباي كان يتمتع بصلاحيات واسعة إلا أن طاعته للسلطان كانت شرطا أساسيًا لاستمرار حكمه.

وقد مكن هذا النظام من خلق توازن نسبي بين السلطة المركزية العثمانية والمصالح المحلية، حيث لم يُلغ الدور المحلي تمامًا، بل أدخله في منظومة عثمانية أوسع،[1]

كان نظام البيلربايات مفيدًا من الناحية الاستراتيجية للدولة العثمانية، لأنه مكّنها من توطيد وجودها في منطقة استراتيجية مطلة على غرب البحر المتوسط، ومنع توسع الإسبان والبرتغاليين، كما استفادت الجزائر من هذا النظام في تعزيز أمنها الداخلي وبناء مؤسساتها العسكرية والإدارية على النموذج العثماني. أن اتساع سلطة البيلربايات في الجزائر خلق نوعا من الاستقلال النسبي، ما جعل السلطنة في نهاية القرن السادس عشر تقرر تقليص نفوذهم من خلال استبدال النظام بنظام "الباشاوية"، الذي يقوم على تعيين حاكم عثماني بمرتبة "باشا" لفترة محددة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وهو ما يعكس محاولة من الدولة العثمانية لإعادة ضبط علاقتها بممتلكاتها في شمال إفريقيا[2].

**المطلب الثاني: خير الدين بربروس كقائد عسكري ومؤسس فعلي للإيالة**

يُعد خير الدين بربروس أحد أبرز الشخصيات التي شكلت التاريخ السياسي والعسكري للجزائر في مطلع العهد العثماني، إذ جمع بين الكفاءة البحرية والدهاء السياسي، ما جعله لا يكتفي بمهمة تحرير

[1] عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص105

[2] محمد الصغير الغانم، النظام الإداري في الجزائر العثمانية، منشورات جامعة الجزائر، 2003، ص74.

السواحل من الاحتلال الإسباني، بل تجاوز ذلك إلى وضع أسس كيان سياسي جديد تحت راية الدولة العثمانية. وُلد خير الدين في جزيرة لسبوس لعائلة ألبانية الأصل، وكان منذ شبابه مولعًا بالبحر، فانخرط في القرصنة مع أخيه عروج ، ثم ما لبث أن تحوّل نشاطهما من قرصنة حرة إلى خدمة سياسية لصالح الدولة العثمانية في إطار الصراع العثماني الإسباني في البحر المتوسط. بعد مقتل عروج سنة 1518، تولى خير الدين القيادة العسكرية والسياسية في الجزائر، وطلب رسميًا إدماجها ضمن الدولة العثمانية، فجعل منه السلطان سليم الأول بيلربايًا على الجزائر وبهذا الفعل، أصبح خير الدين المؤسس الفعلي لـ"إيالة الجزائر"، أي الوحدة الإدارية والعسكرية التي أصبحت تخضع اسمًا وسلطةً للباب العالي[1].

تمتع خير الدين بربروس برؤية استراتيجية جعلته لا يركّز فقط على تحرير المدن الساحلية، بل على بناء قوة بحرية دائمة، كانت في طليعة الأساطيل العثمانية في البحر المتوسط. فقد أعاد تنظيم الأسطول الجزائري، وشكّل قاعدة بحرية قوية في ميناء الجزائر، كما بنى علاقات تحالفية مع القبائل الكبرى في الداخل لضمان الاستقرار السياسي، وهيأ الإدارة المحلية من خلال إشراك الإنكشارية في الحكم. وقد كان لبربروس دور كبير في تكريس النموذج العثماني في الحكم، إذ استقدم التجربة الإدارية العثمانية إلى الجزائر، وجعل من الديوان الانكشاري المرجع الأعلى في القرارات، ما مهد لتأسيس نظام الحكم العثماني على أسس ثابتة ولم تتوقف إنجازاته عند الجزائر، بل عيّنه السلطان سليمان القانوني لاحقًا "قائدا عامًا للأسطول العثماني"، وهو ما يعكس مكانته الكبيرة في النظام العثماني كقائد عسكري متميز استطاع ربط الجزائر سياسيًا واستراتيجيًا بالدولة العثمانية[2].

## المبحث الثاني: النفوذ السياسي للجيش الإنكشاري خلال مرحلة البيلربايات

[1] عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص109

[2] ناصر الدين، سعيدوني، المرجع السابق، ص57

لقد شكّل الجيش الإنكشاري أحد أبرز أعمدة الحكم العثماني في الجزائر، لا سيما خلال مرحلة البيلربايات (1518-1587) ، حيث لم يكن دوره مقتصرًا على الوظيفة العسكرية فقط، بل امتد إلى التأثير المباشر في الحياة السياسية واتخاذ القرار. فقد كان الإنكشاريون يشكلون القوة المسلحة الرسمية التابعة مباشرة للبيلرباي، ويُنظر إليهم على أنهم ممثلو السلطنة العثمانية في البلاد وبما أنهم كانوا منفصلين عن السكان المحليين من حيث اللغة والانتماء، فقد كوّنوا طبقة سياسية وعسكرية مهيمنة، حرصت على الحفاظ على امتيازاتها وسلطتها داخل الإيالة. وكان لهم الحق في حضور مجالس الديوان، والمشاركة في القرارات الكبرى، بما في ذلك تعيين القضاة والمسؤولين المحليين، بل وحتى التأثير على اختيار البيلرباي نفسه في بعض الأحيان، خصوصا عندما يضعف الاتصال المباشر مع الباب العالي[1].

تعزز هذا النفوذ بسبب اعتماد النظام السياسي على القوة العسكرية في ظل التهديدات المستمرة من القوى الأوروبية، مما جعل البيلربايات بحاجة دائمة لدعم الإنكشارية من أجل الحفاظ على الحكم. وقد استفاد هؤلاء من هذه الوضعية لتعزيز مكانتهم في السلطة، حيث لم يكن بالإمكان اتخاذ قرارات مهمة دون مشاورتهم أو موافقتهم الضمنية. ومع الوقت بدأ نفوذهم يتغلغل في مفاصل الدولة، وأصبح الديوان الذي يضم كبار ضباط الإنكشارية، بمثابة هيئة تنفيذية تشارك في الحكم إلى جانب البيلرباي، بل وقيدت سلطته أحيانًا. هذه الهيمنة السياسية زادت من الطابع العسكري للحكم، ورسخت سلطة الجيش في إدارة شؤون البلاد، وهو ما مهد لاحقًا لبروز دور أكبر للجيش في مراحل الحكم اللاحقة، خاصة في عهد الأغوات والدايات[2].

## المطلب الأول: دور الإنكشارية في تثبيت الحكم العثماني وبسط السلطة

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص107.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص68.

لعب الجيش الإنكشاري دورًا محوريًا في تثبيت الحكم العثماني في الجزائر منذ لحظة التدخل العثماني في بداية القرن السادس عشر، حيث شكّل القوة النظامية الأساسية التي اعتمد عليها البيلربايات في فرض هيبة الدولة وبسط سلطتها على مختلف أنحاء الإيالة. لقد جاء هؤلاء الجنود الذين ينتمون إلى النخبة العسكرية العثمانية، مدربين ومسلحين بشكل جيد، وكان ولاؤهم المباشر للسلطان العثماني، ما أضفى على وجودهم بعدا سياسيًا ورمزيًا بالغ الأهمية. لم يقتصر دورهم على تأمين المدن الساحلية من الغزو الإسباني، بل شاركوا في القضاء على النزاعات الداخلية وتفكيك البنى المحلية التي كانت تمثل امتدادًا للسلطات السابقة كالزيانيين والحفصيين. وقد مكنهم ذلك من نشر النموذج العثماني في الحكم، القائم على المركزية والضبط الإداري، مما ساعد في خلق نواة صلبة لحكم موال للباب العالي[1].

ومع الوقت، أصبح الإنكشاريون أداة رئيسية في بسط السيادة العثمانية، حيث لعبوا دورًا سياسيًا كبيرًا، خاصة من خلال عضويتهم في الديوان وهي الهيئة التي شاركت البيلرباي في تسيير شؤون الإيالة. كما تولوا مهام أمنية وإدارية على غرار مراقبة تحصيل الضرائب، الإشراف على الأمن الداخلي، وتعيين بعض القضاة أو التدخل في عزلهم ، وهو ما زاد من نفوذهم. وقد سمح هذا التغلغل في دواليب الحكم بترسيخ دعائم السلطة العثمانية، إذ كان الإنكشاريون يمارسون نفوذهم بصفتهم ممثلين للباب العالي، وفي الوقت نفسه طرفا فاعلا في السياسة الداخلية للإيالة. وهكذا أسهموا في تثبيت الحكم من خلال القوة الصلبة والانضباط، وفي بسطه عبر التحكم في مفاصل الدولة الناشئة الأمر الذي جعل وجودهم ركيزة لا غنى عنها لاستمرار النظام العثماني في الجزائر[2].

### أولا: العلاقة بين البيلرباي والإنكشاري

[1] عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص113.

[2] محمد صغير الغانم، المرجع السابق، ص85.

### 1 – 1 – طبيعة العلاقة بين البيلرباي والإنكشارية: تعاون استراتيجي

منذ تعيين خير الدين بربروس كأول بيلرباي على الجزائر سنة 1518 ، تشكلت علاقة خاصة بين الحاكم العسكري (البيلرباي) والجيش الإنكشاري، الذي كان بمثابة الذراع العسكرية المباشرة للسلطة العثمانية في الإيالة. وقد مثل الإنكشارية العمود الفقري للقوة التنفيذية التي استند إليها البيلرباي في فرض سلطته الداخلية، والدفاع عن الإيالة في وجه التهديدات الخارجية، لا سيما الإسبان والبرتغاليين. كان البيلرباي يُعيَّن من قبل السلطان العثماني ويأتي غالبًا من صفوف القيادة البحرية أو العسكرية العثمانية، وهو عزّز الانسجام المؤسسي بينه وبين الإنكشارية الذين ينتمون إلى نفس المنظومة المركزية للباب العالي.[1]

### 1 – 2 الإنكشارية كقوة ضغط على البيلرباي

ورغم التعاون الوثيق لم تكن العلاقة دائمًا متوازنة. فقد تطورت مكانة الإنكشارية مع مرور الوقت، وأصبحوا لا يكتفون بأداء المهام القتالية والإدارية، بل بات لهم رأي نافذ في تعيين البيلربايات وعزلهم، خصوصا إذا أبدى الحاكم ضعفًا في الأداء أو حاول الحد من امتيازاتهم. وقد مثلت قوة الإنكشارية العددية والتنظيمية وسيلة ضغط مؤثرة، تجعل من البيلرباي حذرًا في تعامله معهم، حتى لا يصطدم بنفوذهم داخل الديوان أو في صفوف الجيش. وفي أحيان كثيرة، كان البيلرباي يضطر إلى التنازل لهم في بعض الشؤون الداخلية، مقابل ضمان ولائهم[2].

### 1–3– الديوان كحلقة وصل بين الطرفين

[1] عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص109

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص109.

شكل "ديوان الجزائر" مركز التقاء رئيسي بين البيلرباي والإنكشارية، حيث كان هذا المجلس يضم كبار ضباط الجيش، وعلى رأسهم "آغا الإنكشارية"[1]، إلى جانب البيلرباي وبعض القضاة. في هذا الإطار، لم يكن البيلرباي يتمتع بسلطة مطلقة، بل كانت قراراته تتداول وتُناقش داخل هذا المجلس، وهو ما يعكس نوعا من المشاركة السياسية غير الرسمية للإنكشارية. وعبر الديوان، مارس الإنكشارية رقابة مباشرة على سياسة البيلرباي، وضمنوا لأنفسهم دورًا دائمًا في تسيير الشؤون العامة من الأمن إلى المالية وحتى القضاء.[2]

### 1-4- صعود النفوذ الإنكشاري وتراجع سلطة البيلربايات

مع نهاية عهد البيلربايات في أواخر القرن السادس عشر، بدأت العلاقة بين البيلرباي والجيش الإنكشاري تميل إلى اختلال ميزان السلطة لصالح هذا الأخير. فقد أصبحت سلطة البيلرباي مقيّدة بشكل واضح، خاصة بعد تعيين الأغوات الإنكشارية كحكام فعليين لاحقًا، ما يدل على تصاعد نفوذ الجيش وتحوله من أداة في يد الحاكم إلى شريك في الحكم، ثم إلى بديل له هذا التطور لم يكن وليد لحظة، بل نتيجة تراكمات بدأت منذ بداية العلاقة بين الطرفين، حيث سمح البيلربايات المبكرون للجيش بالتغلغل في مفاصل الدولة، مقابل الحفاظ على الأمن والاستقرار[3].

### ثانيا : مشاركتهم في الدفاع والحملات العسكرية

### 2 -1- الجيش الإنكشاري كقوة دفاعية أمام التهديدات الأوروبية

[1] الأغا هو قائد الجيش البحري ربما في ذلك الفرق الانكشارية وحدات الخيالة العرب والمتطوعين ينظر إلى عمار بوحوش، تاريخ السياسي للجزائر من البداية وللغاية، 1962، ط1، دار العرب الإسلامي، 1997، ص66.

[2] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص113.

[3] محمد صغير غانم، المرجع السابق، ص89.

منذ بداية التمركز العثماني في الجزائر، لعب الجيش الإنكشاري دورًا أساسيًا في الدفاع عن الإيالة ضد التهديدات الأوروبية، خاصة الإسبانية. وقد تصاعد الخطر بعد احتلال الإسبان لعدة مواقع استراتيجية على الساحل، مثل المرسى الكبير ووهران وبجاية شكلت الوحدات الإنكشارية، بوصفها النخبة المقاتلة التابعة للسلطان رأس الحربة في مقاومة هذا التوسع وكانت تتمركز في الحصون والمدن الكبرى لحمايتها من الغارات البحرية والهجمات البرية. كما سعت الدولة العثمانية عبر الإنكشارية، إلى تثبيت وجودها في شمال إفريقيا، من خلال دعم الجهاد البحري ومحاربة القوى الصليبية التي كانت تسعى للهيمنة على غرب المتوسط[1].

## 2-2- المشاركة في الحملات البرية لاستعادة المناطق الداخلية

لم تقتصر مشاركة الإنكشارية على المدن الساحلية بل انخرطوا أيضًا في حملات عسكرية إلى داخل البلاد. فقد قاد البيلربايات، خصوصًا خير الدين بربروس ومن جاء بعده حملات لإخضاع القبائل المتمردة أو التي رفضت الخضوع للسلطة المركزية الجديدة. وكان الجيش الإنكشاري هو القوة الميدانية التي تُعتمد في هذه العمليات، نظرًا لانضباطه وتكوينه المهني. شارك الإنكشارية في حملات ضد مناطق الجنوب الغربي، والمناطق الجبلية مثل جبال القبائل، بهدف بسط النفوذ العثماني وتحصيل الضرائب، مما يدل على دورهم في تعزيز السيطرة السياسية إلى جانب الدور العسكري[2].

## 2-3- الجهاد البحري والإنكشارية في المعارك البحرية

من السمات البارزة في مرحلة البيلربايات، انخراط الجيش الإنكشاري في الجهاد البحري"، الذي كان يمثل نشاطًا عسكريًا واقتصاديًا في آن واحد. فقد كانت الجزائر في تلك الفترة، قاعدة بحرية رئيسية

[1] عبد الرحمن جيلالي، المرجع السابق، ص112.

[2] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص116.

للأسطول العثماني في الغرب الإسلامي, وكان بعض عناصر الإنكشارية ينخرطون في هذه الحملات، خاصةً في الحروب ضد السفن الإسبانية والبرتغالية، وأحيانًا الفرنسية وقد ساهموا في معارك بحرية شهيرة مثل معركة بروزة سنة 1538 ، التي قادها خير الدين بربروس ضد الحلف المقدس، وكانت لها نتائج استراتيجية كبيرة لصالح العثمانيين.

### 2 –4– الإنكشارية كأداة للردع وفرض الهيبة

إلى جانب الدفاع المباشر والمشاركة في المعارك، استخدم البيلربايات الإنكشارية كقوة ردع داخلية، حيث كانوا يرافقون الحملات التأديبية ضد الثورات المحلية أو العصيان الضريبي وجودهم المسلح والمنظم كان في حد ذاته رسالة واضحة لأي جهة تفكر في التمرد. كما أسهمت مشاركتهم في استعراضات عسكرية منظمة داخل المدن، خاصة العاصمة الجزائر في ترسيخ هيبة الدولة العثمانية، وتأكيد حضورها السلطوي أمام السكان المحليين والخصوم الخارجيين على حد سواء[1].

## المطلب الثاني: تأثير الإنكشارية في صنع القرار السياسي المحلي

في مرحلة البيلربايات لم يكن دور الجيش الإنكشاري محصورًا في المهام العسكرية فحسب، بل تطور تدريجيًا ليشمل التأثير في صناعة القرار السياسي المحلي. ويعود ذلك إلى قوة التنظيم الذي كان يتمتع به الإنكشارية، وارتباطهم المباشر بالسلطان العثماني، مما منحهم نوعا من الاستقلالية في الرأي، وقدرة على التدخل في الشؤون الإدارية والسياسية للإيالة فبفضل عددهم وتركيزهم في العاصمة الجزائر، صار لهم حضور دائم داخل مؤسسات الحكم، أبرزها "الديوان" الذي أصبح فضاءً حيويًا للتأثير واتخاذ القرارات السياسية.

### 2–1 – الديوان والآغا: أدوات النفوذ السياسي

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص77.

كان ديوان الجزائر يتكوّن من كبار ضباط الجيش الإنكشاري، وعلى رأسهم "آغا الإنكشارية"، الذي غالبًا ما كان يتصرف كوزير ظل أو شريك فعلي للبيلرباي في الحكم لم يكن تعيين البيلرباي وحده كافيًا لفرض القرار، بل كان لا بد من موافقة ضمنية أو صريحة من الآغا والديوان فالقضايا المتعلقة بالجباية الأمن، تعيين المسؤولين المحليين، وحتى التحالفات القبلية، غالبًا ما كانت تُناقش داخل الديوان، ما جعل الإنكشارية طرفًا أساسيًا في الحكم وليس مجرد أداة تنفيذية[1].

### تحكمهم في تعيين أو عزل الحكام المحليين

في بعض الأحيان، بلغ تأثير الإنكشارية حدَّ التحكم في مصير البيلرباي نفسه، خاصة إذا تصادمت قراراته مع مصالحهم أو امتيازاتهم. فقد سجلت بعض الحوادث التي تم فيها التمرد على بيلربايات لم يحظوا برضى الإنكشارية، أو تم دفعهم إلى تقديم استقالتهم والعودة إلى إسطنبول. كذلك، تدخلوا في تعيين القضاة وخزّان المال وبعض المسؤولين، وهو ما يعكس مكانتهم السياسية وميلهم إلى تحويل النظام السياسي من "إداري مركزي" إلى نظام يتقاسم فيه الإنكشارية السلطة[2].

### 2 – 4 – بين المصلحة العامة والمصالح الفئوية

لم يكن تأثير الإنكشارية على القرار السياسي دائمًا في مصلحة السكان المحليين أو الاستقرار العام. ففي بعض الفترات، خصوصًا بعد تراكم النفوذ والثروة مال بعض عناصرهم إلى تغليب مصالحهم الفئوية، من خلال فرض الضرائب أو التدخل في التجارة، أو الضغط على الحاكم للحصول على الامتيازات ومع ذلك، لا يمكن إنكار أنهم لعبوا دوراً حاسماً في تثبيت الحكم العثماني ومواجهة القوى الخارجية، حتى وإن كان تأثيرهم أحيانًا مصدرًا للتوتر والفساد الإداري[3].

---

[1] ناصر سعيدوني، المرجع السابق، ص83.

[2] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص123.

[3] محمد صغير غالم، المرجع السابق، ص97.

**أولا : تدخلهم في إدارة المدن**

**1 – 1– الإنكشارية كأداة رقابة داخل المدن**

لم يقتصر دور الإنكشارية على تأمين الحدود أو الدفاع ضد الغزوات الأجنبية، بل كانوا حاضرين بقوة داخل المدن الكبرى، وخاصة مدينة الجزائر العاصمة، باعتبارها مركز السلطة. وقد مارسوا وظائف شُبه مدنية، مثل مراقبة الأسواق والتحقق من الأسعار، وضبط الأمن العام. وكان يُكلف بعض ضباطهم بمهام شبه إدارية، كالإشراف على النظام والنظافة، أو مراقبة السجون كل ذلك مكنهم من التغلغل في الحياة اليومية للمدن، بل وأصبحوا جزءًا من بنيتها الإدارية الفعلية[1].

**1–2– التأثير على البنى الحضرية وتنظيم الأحياء**

أدى استقرار وحدات الإنكشارية في الثكنات داخل المدن إلى إعادة تشكيل الخريطة العمرانية لبعض الأحياء. فقد نشأت أحياء كاملة كانت تعرف بـ"أحياء العسكر"، مثل القصبة، حيث تركز وجودهم. كما لعبوا دورًا في الإشراف على تقسيم الحرفيين والتجار ضمن طوائف، خاصة أنهم كانوا يحصلون على يفرضون إتاوات باسم الحماية هذا التداخل جعل من الإنكشارية هيئة غير رسمية الضرائب منهم أو تتحكم في البنية الاجتماعية للمدينة[2].

**1–3– التدخل في تعيين مسؤولي الأحياء والمراقبين**

كان بعض المسؤولين المحليين في الأحياء، مثل "الشيخ" أو "الأمين"، يخضعون لتأثير مباشر من الآغا أو كبار ضباط الإنكشارية ، بل أحيانًا يتم تعيينهم بإيعاز منهم، خاصة إن كانت تربطهم مصالح مشتركة. كذلك، كانت للإنكشارية سلطة غير رسمية على القضاة المحليين، إذ تدخلوا في فض بعض

[1] عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص118.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق ص85.

النزاعات أو فرضوا رأيهم في قضايا تتعلق بالأوقاف أو الملكيات، ما يدل على مدى عمق تدخلهم في الشأن المدني[1].

### 1– 4 – الهيمنة الأمنية وتضارب المهام

بسبب ضعف الإدارة المدنية المحلية، تحولت الإنكشارية تدريجيًا إلى قوة فوق القانون، تتولى ضبط الأمن، لكنها أيضًا كانت مصدرًا لعدم الاستقرار أحيانًا. فقد كان بعض الجنود يفرضون سلطتهم على السكان بالقوة، ويبتزون التجار أو يتدخلون في النزاعات الخاصة. ورغم أن السلطة المركزية كانت تحاول كبح جماحهم ، إلا أن نفوذهم ظل راسخًا، وهو ما يعكس هشاشة التوازن بين السلطة العسكرية والإدارة الحضرية في المدن خلال هذه المرحلة.

## ثانيا: ولاء الجيش الإنكشاري للسلطان ودورهم في توازن القوى داخل الإيالة

### 2–1– الولاء للسلطان أساس الشرعية

كان الجيش الإنكشاري يتميز بولائه المباشر للسلطان العثماني في إسطنبول، وهو ولاء مؤسس على طابعهم النظامي كجزء من المؤسسة العسكرية الإمبراطورية. هذا الولاء لم يكن رمزيًا فحسب، بل كانت له آثار مباشرة في الحياة السياسية للجزائر، إذ اعتُبروا ممثلين للسلطان ومجسّدين لسلطته في الإيالة، مما منحهم شرعية تخوّلهم التدخل في الشأنين الإداري والسياسي. وبذلك، شكّلوا أداة فعالة للحفاظ على انتماء الجزائر إلى الدولة العثمانية، ورفض أي محاولات انفصال أو تمرد على النفوذ المركزي[2].

### 2 _2– الضبط السياسي ومنع التمردات المحلية

[1] محمد صغير غانم، المرج نفسه ص101.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص90.

ساهم هذا الولاء في ضبط توازن القوى داخل الجزائر، إذ منع القبائل الكبرى أو قادة البحر (الرياس) من الانفراد بالسلطة أو تهديد الحكم القائم. وقد لعبت الإنكشارية دور" "الميزان" بين البيلرباي من جهة، والقيادات المحلية من جهة أخرى. فكلما ظهرت بوادر انفلات أو عصيان من طرف القبائل أو زعماء الحارات، تدخلت الإنكشارية بحزم بحجة الدفاع عن سلطة السلطان"، ما جعلهم عاملاً في حفظ الاستقرار، ولو بوسائل القوة أحيانًا[1] ..

## 2_3– دورهم في الحفاظ على مركزية الحكم

بفضل ولائهم المطلق للباب العالي، رفضت الإنكشارية أي محاولات لتغليب الطابع المحلي أو البربري على الحكم. كانوا حريصين على أن تظل الجزائر ولاية عثمانية تتبع إسطنبول من حيث التعيين والجباية والسياسة الخارجية، وهذا ما يفسّر تدخلهم أحيانًا في تغيير بعض البيلربايات الذين ظهرت عليهم نزعات استقلالية. فهم لم يكونوا فقط أداة تنفيذ بل صمام أمان ضد أي تغيّر في البنية السياسية للإيالة قد مع السلطان العثماني[2].

## 2–4 – بين دعم الشرعية ومصالحهم الخاصة

ومع مرور الوقت، أصبح ولاء الإنكشارية للسلطان مشروطًا ببقاء امتيازاتهم، إذ بدأ يظهر نوع من الموازنة بين الحفاظ على سلطة السلطان وبين الدفاع عن مصالحهم داخل الجزائر. فإذا ما أحسوا بأن سياسة البيلرباي أو بعض القرارات قد تهدد نفوذهم تدخلوا باسم الدفاع عن "النظام"، وهو ما خلق نوعا من الثنائية في الحكم: سلطة البيلرباي من جهة، وسلطة غير رسمية تمثلها الإنكشارية من جهة أخرى[3].

---

[1] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص132.

[2] عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص121.

[3] محمد صغير غانم، المرجع السابق، ص104

## المبحث الثالث: السلطة الاجتماعية والاقتصادية للجيش الإنكشاري

لعب الجيش الإنكشاري دورًا محوريًا في تشكل البنية الداخلية لإيالة الجزائر، حيث لم يكن مجرد أداة عسكرية للدفاع عن البلاد أو تنفيذ أوامر الباب العالي، بل تحوّل إلى فئة مهيمنة داخل المجتمع، تمتلك امتيازات سياسية واجتماعية واقتصادية. فقد ساعدهم موقعهم ضمن النخبة الحاكمة، وعلاقتهم تعرفها المباشرة بالسلطان العثماني على فرض هيمنتهم في مختلف مفاصل الحياة العامة، وهو ما انعكس في تمركزهم داخل المدن الكبرى، وانخراطهم في الحياة الاقتصادية من خلال التجارة، وامتلاك العقارات والاستفادة من نظام الجباية كما لعبوا دورًا واضحًا في ضبط الأمن وتنظيم الأسواق، وهو ما منحهم سلطة غير رسمية في التسيير الداخلي للمجتمع المحلي. ومن ثمّ فإن فهم تركيبة السلطة في الجزائر العثمانية يقتضي تحليل مظاهر هذه الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية، التي جعلت من الإنكشارية أكثر من مجرد مؤسسة عسكرية ، بل طبقة حاكمة لها امتدادات متعددة داخل المجتمع[1].

### المطلب الأول: الوضعية الاجتماعية للإنكشاريين داخل المجتمع الحضري

لقد تميز الإنكشاريون داخل المجتمع الحضري بمكانة اجتماعية مرموقة جعلتهم في مصاف النخبة الحاكمة، إذ كانوا يشكلون طبقة شبه مستقلة عن المجتمع المحلي لها امتيازات قانونية ومعنوية خاصة. فقد تمتعوا بعدد من الحقوق التي لم تكن متاحة للعامة منها الإعفاء من بعض الضرائب، وتخصيص رواتب منتظمة من بيت المال بالإضافة إلى حصولهم على سكن داخل الثكنات أو في أحياء محددة من المدن الكبرى كالعاصمة الجزائر وتلمسان. وكان لباسهم المميز وسلوكهم السلطوي في الأسواق والمجالس العامة دليلا على تفردهم الاجتماعي، كما ساعد انغلاقهم النسبي وتجنّهم المصاهرة مع الأهالي المحليين في الحفاظ على هذا التمايز الطبقي[2].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص90-92

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ص132.

كما أن هذا الوضع المميز للإنكشاريين قد انعكس على علاقتهم بباقي الفئات الحضرية، فقد كان يُنظر إليهم كعنصر قوة وضبط، ولكن في بعض الأحيان أيضًا كأداة قمع وهيمنة. وتذكر المصادر أن الإنكشارية كانوا يتدخلون في شؤون الأحياء، ويتولون أحيانًا الفصل في النزاعات البسيطة، أو فرض نوع من النظام الاجتماعي داخل الأسواق، خاصة في ظل ضعف الأجهزة الإدارية الرسمية. هذا التداخل بين الدور الأمني والاجتماعي أسهم في ترسيخ حضورهم ضمن النسيج الحضري وخلق نوعا من التوازن بين السلطة الرسمية وسلطة الواقع التي مثلها هؤلاء الجنود[1].

## أولا: تمركزهم في المدن وتمايزهم عن السكان المحليين

### 1-1- تمركز الإنكشاريين في المدن الكبرى

كان للإنكشاريين دور أساسي في تشكيل بنية المدن الكبرى في إيالة الجزائر، خصوصا الجزائر العاصمة، حيث تمركزوا في أحياء خاصة بهم تتمتع بموقع استراتيجي. هذه الأحياء كانت تضم ثكناتهم، مراكزهم العسكرية، وكذلك مساكنهم الخاصة التي تفصلهم عن باقي السكان. كان الإنكشاريون يفرضون سيطرتهم على مداخل المدن، والموانئ والأماكن الاستراتيجية الأخرى، مما أتاح لهم تأمين الطريق لتدفق السلع والموارد في ظل غياب سيطرة فعالة من السلطات المحلية على هذه المناطق. وكان من الطبيعي أن تجد الإنكشاريين في قلب المدينة، حيث يمتلكون ممتلكات عقارية، ويعيشون في أحياء منفصلة تُظهر تمايزهم عن باقي فئات المجتمع. هذه الأحياء كانت توفر لهم بيئة آمنة محمية من تأثيرات المجتمع المحلي، كما كانت تمثل نوعًا من الاحتكار الاجتماعي والسياسي الذي يعزز مكانتهم ويسيطر على الكثير من جوانب الحياة الاقتصادية والحضرية داخل المدن[2].

### 1-2- تمايزهم الاجتماعي عن السكان المحليين

[1] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق، ص132.

[2] محمد صغير الغانم، المرجع السابق، ص116.

يعتبر التمايز الاجتماعي بين الإنكشاريين والسكان المحليين أحد الخصائص البارزة في الحياة الحضرية في الجزائر العثمانية. فقد كان الإنكشاريون يشكلون فئة عسكرية ذات امتيازات واضحة مقارنة بالمواطنين العاديين، وكان هذا التمايز يظهر في العديد من المجالات أولاً كان لهم ترتيب خاص في المجالس الرسمية، حيث كانت آراءهم تُعتبر هامة، خاصة فيما يتعلق بالشؤون الأمنية والعسكرية.

ثانياً، من الناحية الاقتصادية، كان الإنكشاريون يتمتعون بحقوق خاصة مثل الإعفاء من بعض الضرائب، وكذلك احتكار بعض الأنشطة التجارية المهمة في الأسواق المحلية، التي كانت تدار تحت إشرافهم المباشر. وقد ساعدهم ذلك على فرض نوع من الهيمنة الاقتصادية في المدن، مما أدى إلى تباين واضح بين طبقة الإنكشاريين الحاكمة والشعب المحلي الذي كان غالبًا ما يُحرم من هذه الامتيازات.[1]

### 3- تفاصيل الحياة اليومية للإنكشاريين في المدن

خلال فترة حكم البيلربايات، كان الإنكشاريون ينعمون بامتيازات كبيرة داخل المدن الكبرى، حيث كانوا يسيطرون على العديد من جوانب الحياة اليومية كانوا يتمتعون بحماية خاصة، ويشرفون على الأمن في المناطق التي يقطنون بها في الأسواق، كان للإنكشاريين الدور الأبرز في ضمان النظام وتنظيم حركة البيع والشراء، وهم الذين كانوا يتخذون القرارات المتعلقة بأسعار السلع، أو حتى تحديد من يمكنه الدخول إلى السوق. ولم تكن العلاقات الاجتماعية مع الأهالي المحليين متواصلة؛ فالتزاوج بين الإنكشاريين والأهالي كان نادرًا ، بل كان يُنظر إليه بحذر من قبل أغلب أفراد الطبقة العسكرية، مما عزز الشعور بالانفصال والتمايز بينهم وبين المجتمع المحلي[2].

**ثانيا: بنية الطائفة والامتيازات الاجتماعية**

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص94

[2] أحمد توفيق المدني، الحياة الجزائر في العهد العثماني، دار الكتب الوطنية، الجزائر، 1969، ص89.

## 1- بنية الطائفة الإنكشارية في الجزائر

تُعد الطائفة الإنكشارية في الجزائر واحدة من أهم المؤسسات العسكرية التي ساهمت في استقرار النظام العثماني خلال فترة حكم البيلربايات كان الإنكشاريون في البداية يتكونون من جنود تم تجنيدهم من مناطق مختلفة من الإمبراطورية العثمانية، مثل الأناضول والشام وبعض المناطق العربية. وبذلك شكلت الطائفة مزيجًا عرقيًا ودينيا بين المسلمين من شتى الأصول. على الرغم من تنوعهم، إلا أن الإنكشاريين كانوا يتشابهون في نظامهم الداخلي وطريقة حياتهم العسكرية. وكان التنظيم العسكري للإنكشارية يعتمد على هيكلية صارمة، تبدأ من الجنود البسطاء إلى الضباط المتنفذين الذين يمتلكون سلطة داخل المجتمع ، وهو ما منحهم قوة استثنائية في المدينة والإيالة بشكل عام. ورغم أنهم كانوا جزءًا من الجيوش العثمانية، إلا أنهم لعبوا دورًا بارزا في السلطة المحلية وفرضوا نفوذهم داخل الجزائر[1].

## 2- الامتيازات الاجتماعية للإنكشاريين

كان الإنكشاريون يتمتعون بعدد من الامتيازات الاجتماعية التي تميزهم عن باقي فئات المجتمع في الجزائر. بدايةً، كانوا يعفون من دفع الضرائب التي كانت تثقل كاهل السكان المحليين. هذه الامتيازات سمحت لهم بالحصول على موارد مالية كبيرة، مما ساهم في تحسن وضعهم الاجتماعي. كما تم تخصيص لهم أراض في المناطق الحضرية، التي كانت تُعتبر مناطق محمية ومميزة عن بقية الأراضي التي كان يملكها المواطنون المحليون وبالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية تم منحهم رواتب ضخمة من خزينة الدولة العثمانية، حيث كانت هذه الرواتب توفر لهم مستوى حياة مريح مقارنة بالطبقات الأخرى من المجتمع الجزائري. وعلى الرغم من أن هذه الامتيازات كانت اقتصادية في المقام الأول، إلا أنها كانت

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص96.

تعزز مكانتهم الاجتماعية بشكل كبير، مما جعلهم يتمتعون بمستوى عالٍ من الاحترام والتقدير داخل المجتمع[1].

### 3- التمايز الاجتماعي بين الإنكشاريين والسكان المحليين

كانت العلاقات بين الإنكشاريين والسكان المحليين تتميز بالتباين الكبير. فالإنكشاريون كانوا يُعتبرون طبقة عسكرية متفوقة، مما دفعهم إلى تبني نمط حياة مميز عن باقي الطبقات في الجزائر. لم يكن الإنكشاريون يتداخلون بشكل كبير مع المجتمع المحلي، إذ كانوا يفضلون العيش في أحياء خاصة بهم تقع في مناطق استراتيجية داخل المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة. كانت هذه الأحياء تعرف بحي الإنكشاريين، الذي كان يحتوي على مساكن تتناسب مع مكانتهم الاجتماعية، وتتميز بتوفير كل وسائل الراحة والأمن. علاوة على ذلك، كان التزاوج بين الإنكشاريين والمواطنين المحليين نادرا، مما يعكس درجة الانعزال الاجتماعي الذي اختاروه لأنفسهم. هذا التمايز الاجتماعي عزز من شعور الإنكشاريين بالتفوق، وكان يساهم في ترسيخ البنية الطبقية في المجتمع العثماني في الجزائر[2].

### 4- امتيازات الإنكشاريين في الحياة الاقتصادية

كان للإنكشاريين تأثير قوي في الحياة الاقتصادية داخل مدن الجزائر. فقد تمكنوا من السيطرة على العديد من الأنشطة التجارية الهامة، بما في ذلك تجارة السلع الأساسية مثل الحبوب والأقمشة، بل وكان لهم نفوذ قوي في الأسواق الكبرى. كانت الأسواق التي يتاجر فيها الإنكشاريون تُعتبر خاضعة لسيطرتهم، حيث كان بإمكانهم تحديد الأسعار وضمان تدفق البضائع بشكل منتظم. كما أن الإنكشاريين كانوا يمتلكون أراض زراعية شاسعة، كانت تُستغل لإنتاج المحاصيل التي تدعم اقتصاد الإيالة. من خلال هذه الامتيازات الاقتصادية، كانت الطائفة الإنكشارية تتحكم في موارد حيوية

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص120.

[2] محمد صغير الغانم، المرجع السابق، ص120.

للاقتصاد المحلي، مما جعلها من أغنى طبقات المجتمع وأكثرها تأثيرًا في صياغة السياسات الاقتصادية في الجزائر.

## المطلب الثاني: الامتيازات الاقتصادية للجيش الإنكشاري

تمتع الجيش الإنكشاري في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني بعدد من الامتيازات الاقتصادية التي جعلته واحدًا من أكثر الفئات نفوذا في المجتمع الحضري. كان هؤلاء الجنود يحصلون على أجور منتظمة من خزينة الدولة تُصرف إما شهريًا أو موسميًا، وذلك بفضل ارتباطهم المباشر بالباب العالي، حيث كانوا يُعتبرون جزءًا من الجيش النظامي للإمبراطورية العثمانية، لا مجرد ميليشيا محلية. هذه الأجور كانت تتفاوت بحسب الرتبة والمكانة داخل التنظيم الإنكشاري، وقد سمحت لهم بتكوين ثروات معتبرة، لا سيما أنهم غالبًا ما كانوا يعفون من الضرائب التي فُرضت على عامة السكان، وهو ما عزز مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد[1].

إلى جانب الرواتب، منح الإنكشاريون امتيازات في التملك العقاري، حيث أُتيح لهم امتلاك الدكاكين والمخازن وحتى الأراضي الزراعية داخل وحول المدن الكبرى كالعاصمة الجزائر ووهران وقسنطينة. وقد استثمر الكثير منهم في التجارة، سواء الداخلية أو المرتبطة بالتبادل عبر المتوسط، حيث كانت لديهم اليد الطولى في الموانئ والأسواق الكبرى، ما سمح لهم بالتأثير على أسعار السلع وتوجيه النشاط التجاري وفق مصالحهم 68 كما استفادوا من الامتيازات الجمركية، إذ كانت بعض البضائع تُعفى من الرسوم الجمركية إن كانت مملوكة أو مستوردة من قبل أفراد ينتمون إلى الطائفة الإنكشارية، مما زاد من حجم أرباحهم التجارية[2].

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص119.

[2] محمد صغير غانم، النظام الاقتصادي في الجزائر العثمانية ، منشورات جامعة الجزائر، 2005، ص137.

ومن أوجه الامتياز الاقتصادي أيضًا، احتكر بعض الإنكشاريين من ذوي الرتب العالية المناصب المرتبطة بجمع الجباية أو الإشراف على الموارد المالية للدولة، وهو ما سمح لهم بالتحكم في توزيع الموارد واستغلالها لصالحهم وقد وصل الأمر أحيانًا إلى تشكيل شبكات من المصالح المالية داخل المدينة، تجمع بين التجارة والسياسة والحماية العسكرية، حيث كان التجار المحليون يضطرون إلى عقد شراكات مع أفراد من الجيش الإنكشاري لضمان حماية أعمالهم هذا التداخل بين السلطة العسكرية والاقتصادية أعطى الإنكشارية قدرة شبه احتكارية على التحكم في الموارد الحيوية للبلاد، مما جعلهم طبقة مهيمنة اقتصاديًا حتى على حساب السلطة الإدارية نفسها.

**أولا: الرواتب والإعفاءات**

## 1-1- نظام الرواتب كوسيلة لضمان الولاء

تميّزت الطائفة الإنكشارية في إيالة الجزائر بنظام خاص في صرف الرواتب، حيث كانت الدولة العثمانية تعتمد على أسلوب منظم ومركزي لتوزيع الأجور يُعرف بـ"البرليك"، يتم خلاله صرف المرتبات بصفة دورية ومنتظمة. وقد كانت هذه الرواتب تُمنح بحسب الرتبة العسكرية، فكلما ارتفعت رتبة الجندي، زادت مخصصاته المالية، إلى جانب ما يُعرف بـ"الصدقات أو العلاوات الموسمية"، التي كانت تُوزع في المناسبات الدينية أو بعد تحقيق انتصارات عسكرية. هذا التنظيم في توزيع الرواتب شكل عاملاً أساسيًا في استقرار الجيش، حيث ارتبط ولاء الجنود للسلطة العثمانية المركزية بمدى انتظام هذه الرواتب واستمراريتها. وقد أُنيطت مهمة الإشراف على توزيع هذه المخصصات إلى موظفين رسميين داخل الديوان، يعملون بتنسيق مباشر مع الداي أو البيلرباي[1].

**ثانيا: الإعفاءات الضريبية والامتيازات المالية**

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص94.

إلى جانب الرواتب المنتظمة استفاد الإنكشاريون من إعفاءات مالية معتبرة جعلتهم في موقع اقتصادي متفوّق على باقي فئات المجتمع. فقد أعفي أفراد الطائفة من أداء الضرائب التي كانت مفروضة على السكان المحليين، مثل ضريبة "الخراج" على الأراضي الزراعية، و"العشور" على المحاصيل، بالإضافة إلى الإعفاء من رسوم الأسواق والموانئ. وكان هذا الإعفاء يشمل حتى ممتلكاتهم العقارية والتجارية داخل المدن، مما زاد من قدرتهم على الادخار والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المربحة. كما أُعفي الإنكشاريون من الخدمة الجبائية في المناسبات العامة أو حالات الطوارئ، حيث كانت الدولة تتكفل بتزويدهم بالمؤونة عند الحاجة، وخاصة في أوقات الحروب والمجاعات[1] ومثلت هذه الامتيازات عاملاً إضافيًا في ترسيخ النفوذ الاقتصادي للطائفة، حيث مكنتهم من تكديس الثروات وتوسيع رقعة سيطرتهم الاجتماعية داخل الحواضر الكبرى، مثل الجزائر وقسنطينة ووهران.

**ثانيا: استغلال الغنائم والنشاط التجاري في الموانئ**

**أول: استغلال الغنائم كمورد اقتصادي**

شكلت الغنائم الناتجة عن الحملات البحرية أحد المصادر الرئيسية للدخل لدى الإنكشاريين في إيالة الجزائر، خاصة خلال مرحلة البيلربايات. فقد كان الجيش الإنكشاري يشارك بفعالية في عمليات القرصنة المنظمة ضد السفن التجارية الأوروبية، خصوصًا الإسبانية والبرتغالية، حيث كانت هذه العمليات تتم تحت إشراف الأسطول البحري بقيادة قادة بحريين معروفين مثل خير الدين بربروس وأتباعه. وكانت الغنائم تُوزع بعد اقتسامها بنسبة بين الدولة والجنود المشاركين، وغالبًا ما يحصل الإنكشاريون على نصيب معتبر من هذه العوائد، سواء على شكل أموال نقدية أو بضائع وسلع ثمينة.

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص120.

وقد ساهمت هذه الموارد غير الرسمية في تعزيز استقلالية الطائفة الإنكشارية اقتصاديًا، كما سمحت لها بمراكمة الثروات خارج النظام المالي، التقليدي، ما أدى إلى توسع نفوذها في الأسواق والمدن الكبرى[1].

## 1-2-النشاط التجاري في الموانئ والأسواق

إلى جانب الاستفادة من الغنائم، مارس الإنكشاريون نشاطًا تجاريًا متزايدًا داخل الموانئ الجزائرية، لا سيما في الجزائر العاصمة ووهران. فقد استثمر العديد من أفراد الطائفة في التجارة البحرية، سواء عبر امتلاك السفن أو المشاركة في شحن وتصدير السلع مثل الحبوب الزيت الجلود، والشمع، وهي مواد كانت مطلوبة في الأسواق الأوروبية. كما أن بعض الإنكشاريين تحوّلوا إلى وسطاء ووكلاء تجاريين بين القراصنة والدولة وتولوا عمليات بيع الغنائم وتصديرها إلى الخارج، لا سيما نحو الموانئ العثمانية الكبرى كإسطنبول والإسكندرية[2] واستفادوا في ذلك من علاقاتهم القوية مع موظفي الديوان والسلطة المركزية، مما منحهم امتيازات في الرسوم الجمركية وتسهيلات في استخدام الموانئ. هذا الحضور القوي في المرافئ ساهم في تبلور طبقة عسكرية تجارية متميزة، تجمع بين القوة المسلحة والنفوذ المالي، ما عزز من مكانة الإنكشاريين داخل الهيكل العام للإيالة العثمانية بالجزائر[3].

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص107.

[2] محمد صغير الغانم، نظام الاقتصادي في الجزائر العثمانية، المرجع السابق، ص138.

[3] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص144.

**خلاصة الفصل:**

لقد شكل الجيش الإنكشاري في مرحلة البيلربايات أحد الأعمدة المركزية التي ارتكز عليها الحكم العثماني في إيالة الجزائر، سواء في الجوانب السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. فمن الناحية السياسية، لعب الإنكشاريون دورا حاسما في تثبيت السلطة العثمانية منذ دخول خير الدين بربروس وكانوا بمثابة الذراع العسكرية التي اعتمد عليها البيلربايات في فرض النظام ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية. وقد ساعدهم نفوذهم داخل الديوان، وعلاقتهم المباشرة مع السلطان، على التأثير في صنع القرار المحلي، بل وأحيانًا توجيهه بما يخدم مصالحهم الفئوية.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد تميزت الطائفة الإنكشارية بوضع خاص داخل المجتمع الحضري إذ تمركزت في قلب المدن الكبرى، وشكلت جماعة مغلقة نسبيًا ذات طابع عسكري نخبوي. واستفادت من امتيازات اجتماعية ملموسة، مكنتها من التمايز عن عامة السكان، سواء عبر الإعفاءات أو من خلال الامتلاك العقاري والانخراط في بعض شبكات السلطة المحلية. كما اتسمت علاقتها بالمجتمع المحلي بالتعقيد، حيث جمعت بين الحماية والانفصال الطبقي اقتصاديًا، كان للجيش الإنكشاري دور فعّال في النشاط التجاري والمالي داخل الإيالة. فقد استفاد أفراده من الرواتب المنتظمة والإعفاءات الجبائية كما راكموا الثروات من خلال استغلال الغنائم والمشاركة في التجارة البحرية بالموانئ الحيوية. وساهم هذا النشاط في تعزيز نفوذهم الاقتصادي، وتحويلهم إلى قوة مالية مؤثرة داخل الدولة قادرة أحيانًا على الضغط على السلطة المركزية.

وبذلك، يتضح أن الجيش الإنكشاري لم يكن مجرد قوة عسكرية تابعة للباب العالي، بل تطور ليصبح فاعلا مركزيًا متعدد الوظائف في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجزائر خلال مرحلة البيلربايات، الأمر الذي يفسّر استمرارية نفوذه وتوسعه حتى المراحل اللاحقة من الحكم العثماني في البلاد.

# الفصل الثاني: نفوذ وسلطة الجيش الإنكشاري السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مرحلة الباشوات

**المبحث الأول: النفوذ السياسي للجيش الانكشاري خلال مرحلة الباشوات**

**المبحث الثاني: السلطة الاجتماعية للجيش الانكشاري في عهد الباشوات**

**المبحث الثالث: النفوذ الاقتصادي للجيش الانكشاري في مرحلة الباشوات**

**تمهيد:**

شهدت الجزائر خلال مرحلة حكم الباشوات (1587-1659م) تحوّلاً كبيرًا في طبيعة السلطة، حيث برز الجيش الإنكشاري كلاعب أساسي في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للإيالة. فقد مثّلت هذه المرحلة بداية لتراجع نفوذ الباشا الذي كان يمثل السلطان العثماني بشكل صوري، مقابل تصاعد قوة الديوان العسكري الذي يسيطر عليه الإنكشارية وقد ساعدت جملة من العوامل الداخلية والخارجية على تعاظم نفوذ الجيش الإنكشاري، من بينها ضعف الرقابة العثمانية المباشرة، وانشغال الدولة العثمانية بصراعاتها في المشرق وأوروبا، مما سمح للإنكشارية بفرض إرادتهم على مجريات الحكم.

على الصعيد السياسي، لم يكتفِ الجيش الإنكشاري بمهامه الدفاعية، بل امتد نفوذه إلى التدخل في تعيين وعزل الباشوات، والتحكم في القرارات الكبرى التي تخص الإيالة، حيث أضحى الديوان الإنكشاري بمثابة السلطة الفعلية في البلاد[3]. أما اجتماعيًا، فقد تمايز الإنكشارية عن بقية السكان الحضريين، وشكلوا طائفة شبه مغلقة تمتعت بامتيازات واسعة رسخت حضورهم داخل المجتمع، خصوصًا في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران.

اقتصاديًا، استفاد الجيش الإنكشاري من الامتيازات التي منحها لهم النظام العثماني، مثل الرواتب، والإعفاءات الجبائية، وحصة من الغنائم، إضافة إلى مشاركتهم النشطة في التجارة، لا سيما في الموانئ. وقد أتاح لهم ذلك التحكم في جزء كبير من الحياة الاقتصادية، مما عمّق نفوذهم داخل الإيالة ومن هنا، فإن دراسة نفوذ وسلطة الجيش الإنكشاري خلال هذه المرحلة تتيح فهم طبيعة السلطة العثمانية في الجزائر، وحدود تأثير مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل، بحيث قسمناه إلى ثلاث بحوث، تناولنا في المبحث الأول النفوذ السياسي للجيش الإنكشاري خلال مرحلة الباشوات، أما في المبحث الثاني تناولنا

السلطة الاجتماعية للجيش الإنكشاري في عهد الباشوات، أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى النفوذ الاقتصادي للجيش الإنكشاري في مرحلة الباشوات.

## المبحث الأول: النفوذ السياسي للجيش الإنكشاري خلال مرحلة الباشوات

شهدت مرحلة حكم الباشوات (1587-1659م) بروز الجيش الإنكشاري كقوة سياسية نافذة داخل الإيالة الجزائرية، متجاوزًا وظيفته العسكرية التقليدية إلى لعب أدوار حاسمة في إدارة شؤون الحكم. فقد استغل الإنكشارية ضعف ارتباط الباشوات بالسلطة المركزية في إسطنبول، وأصبحوا أصحاب القرار الفعلي، سواء في تعيين الحكام أو توجيه السياسات العامة للإيالة[1]. ولعلّ هيمنتهم على ديوان الجزائر، الذي كان يُعد المؤسسة العليا في الحكم المحلي، مكنهم من فرض إرادتهم على الباشا وإلزامه باحترام مصالحهم السياسية والاقتصادية[2].

ساهمت قوة الجيش الإنكشاري في تحويل الديوان إلى أداة بيد كبار الضباط، حيث كان هؤلاء يعقدون الاجتماعات لاتخاذ القرارات المهمة، مثل إعلان الحرب أو السلم، وعقد المعاهدات، وتعيين كبار الموظفين. وكان الباشا، نظريًا ممثل السلطان العثماني، يفتقد القدرة على اتخاذ القرارات بشكل منفرد دون موافقة الديوان. وأصبح استمرار الباشا في منصبه مرهونًا برضا الديوان، وغالبًا ما عُزل الباشوات الذين حاولوا الحد من نفوذ الجيش أو معارضة مصالحه.[3] وقد شهدت تلك المرحلة عدة حوادث تم فيها خلع الباشاوات من طرف الإنكشارية تحت ضغط الديوان أو بفعل الانتفاضات العسكرية[4].

---

[1] عبد الرحمن الجيلالي، *تاريخ الجزائر العام، ج2*، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1980، ص156.

[2] أبو القاسم سعد الله، *تاريخ الجزائر الثقافي، ج2*، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص188.

[3] *محمد بن عبد الكريم، المجتمع والزوايا في الجزائر العثمانية*، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص84.

[4] *مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع*، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981، ص119.

من جهة أخرى، انعكس هذا النفوذ السياسي للجيش الإنكشاري على طبيعة الحكم في الإيالة، إذ أفرز نوعًا من "الحكم العسكري الجماعي" الذي يتجاوز السلطة الفردية للباشا. واتسمت القرارات السياسية بطابع توافقي داخلي بين كبار قادة الإنكشارية، وهو ما ساعدهم على حفظ توازن القوى داخل الجزائر بين مصالح الجيش، ومصالح الدولة العثمانية المركزية، ومطالب السكان المحليين بدرجات متفاوتة. وقد أسهم هذا النظام في الحفاظ على استقرار الحكم لفترات معينة، لكنه كان أيضًا سببًا في اضطرابات متكررة عند صراع الفرق العسكرية فيما بينها.[1]

## المطلب الأول :دور الإنكشارية في تعيين الباشوات وعزلهم

كان للجيش الإنكشاري دور مركزي في تعيين الباشوات الذين يتولون حكم إيالة الجزائر خلال مرحلة الباشوات، إذ لم يكن تعيين الباشا مجرد قرار صادر عن الباب العالي، بل كان يتطلب موافقة ضمنية أو رضى قادة الجيش لضمان استقرار حكمه. وقد عُرف عن الإنكشارية حرصهم على أن يكون الباشا الجديد مراعياً لمصالحهم وامتيازاتهم، لذا كانت المراسلات بين كبار قادتهم وبين إسطنبول تتضمن توصيات أو اعتراضات على بعض الأسماء المقترحة لشغل هذا المنصب.[2] وفي كثير من الحالات، لم يكن للباشا المعين أن يستتب له الأمر في الجزائر ما لم يحصل على دعم الديوان العسكري الذي يسيطر عليه الإنكشارية [3].

أما فيما يتعلق بعزل الباشوات، فقد كان الجيش الإنكشاري هو القوة الفاعلة وراء إنهاء مهام أي والٍ لا يلبي رغباته أو يحاول الحد من نفوذه. وقد وثّقت المصادر التاريخية عدة حوادث قام فيها الإنكشارية بالانتفاض على الباشوات، مما أجبر الباب العالي أحيانًا على عزلهم استجابة لضغوط

---

[1] *أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص190.*

[2] عبد الرحمن الجيلالي، *تاريخ الجزائر العام*، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1980، ص159.

[3] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق* ، ص191.

الجيش.[1] ولم يكن الباشا في كثير من الأحيان سوى واجهة شكلية، في حين أن السلطة الحقيقية كانت بيد الديوان الإنكشاري الذي كان يقرر مصير الحكام، وهو ما أفرز نوعًا من التوازن القلق بين سلطات الوالي والقوة العسكرية .[2]

لقد أفرز تدخل الجيش الإنكشاري في تعيين وعزل الباشوات حالة من عدم الاستقرار السياسي في بعض الفترات، حيث أصبحت مدة بقاء الباشا في منصبه قصيرة أحيانًا بسبب الصراعات الداخلية أو طموحات الفرق العسكرية المتنافسة. كما ساهم هذا الواقع في ترسيخ حكم عسكري جماعي كانت فيه الكلمة الفصل للإنكشارية، وهو ما انعكس على طبيعة السياسات المتبعة في الإيالة، وعلى علاقتها مع السلطة العثمانية المركزية في إسطنبول، التي وجدت نفسها مضطرة أحيانًا للرضوخ لمعادلات القوة الجديدة داخل الجزائر.[3]

### أولا: تدخل الإنكشارية في تعيين الباشوات

تبيّن دراسة مرحلة حكم الباشوات في الجزائر (1587-1659م) أن تعيين الباشا لم يكن قرارًا خالصًا للسلطة المركزية في إسطنبول، بل أصبح خاضعًا لتوازنات دقيقة مع الجيش الإنكشاري، الذي كان يُعد القوة الحقيقية في الإيالة فقد أدرك الباب العالي أن الباشا لا يستطيع فرض سلطته فعليًا ما لم يحظَ بتأييد قادة الإنكشارية، خصوصًا بعد أن غدا الديوان العسكري، وهو المؤسسة السياسية العليا، خاضعًا لنفوذهم المباشر [4]. وبذلك، تحوّل تعيين الباشا إلى عملية سياسية مركّبة، تقتضي مراعاة المصالح المحلية، وفي مقدمتها مصالح الجيش الإنكشاري، أكثر من أي اعتبار آخر.

---

[1] محمد بن عبد الكريم، *المجتمع والزوايا في الجزائر العثمانية*، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص89.

[2] مصطفى الأشرف، *الجزائر: الأمة والمجتمع*، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981، ص122.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص192.

[4] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق* ص159-160.

كان تعيين الباشوات في كثير من الأحيان محاطًا بمظاهر من التفاوض الضمني أو الصريح مع قادة الإنكشارية. فقد كان هؤلاء يشترطون ضمنيًا ضمان امتيازاتهم واستمرار نفوذهم، مما دفع المرشحين للمنصب إلى إرسال هدايا أو أموال إلى كبار الضباط لكسب تأييدهم، أو على الأقل لتحييد معارضتهم.[1] وفي حالات معينة، تدخل الديوان العسكري مباشرة لدى الباب العالي، سواء بالرفض الصريح لبعض الأسماء، أو بترشيح أسماء أخرى تحظى برضا الجيش.[2] وقد شكل ذلك قيدًا فعليًا على سلطة الباب العالي في اختيار حكام الجزائر، وأدى إلى بروز ظاهرة «التعيين المشروط»، حيث لم يكن للباشا أن يستتب له الحكم دون مباركة الإنكشارية.[3]

علاوة على ذلك، عُرف عن الإنكشارية قدرتهم على إجهاض محاولات الباشوات فرض أنفسهم بالقوة أو تجاوز نفوذ الجيش. فقد وقعت حالات لم يتمكن فيها الباشا الجديد من مباشرة مهامه فور وصوله إلى الجزائر بسبب معارضة الجيش، مما اضطره إلى تقديم تنازلات سياسية واقتصادية مقابل تثبيت حكمه[4]. كما أن هذا التدخل المستمر للإنكشارية في تعيين الحكام خلق واقعًا سياسيًا اتسم بعدم الاستقرار، إذ ارتبطت سلطة الباشا بمدى قدرته على استرضاء قادة الجيش، لا بكفاءته الإدارية أو العسكرية. وهكذا، غدا تعيين الباشا صورة من صور تداخل السلطتين العسكرية والمدنية في الحكم، بما يعكس خصوصية النظام السياسي في الجزائر العثمانية.

[1] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق* ، ص190.

[2] محمد بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص90.

[3] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق*، ص120.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص193.

**ثانيا: عزل الباشوات غير المرضي عنهم**

## 2-1- سلطة الجيش في عزل الباشوات

برز الجيش الإنكشاري خلال مرحلة حكم الباشوات كقوة سياسية عليا، لم تكتفِ بفرض شروطها على تعيين الحكام، بل امتلكت القدرة على عزل الباشوات متى خالفوا مصالحها. وغالبًا ما كان عزل الباشا يتم بموجب قرار صادر عن ديوان الجزائر، الذي كان يخضع لنفوذ قادة الجيش، وهو ما جعل الباشوات يدركون أن بقاءهم في السلطة مرهون برضا الإنكشارية.[1]

## 2-2- الأسباب السياسية للعزل

كان من أبرز أسباب عزل الباشوات محاولتهم تقييد سلطة الجيش أو المساس بامتيازاته. فقد كان الإنكشارية يقفون موقفًا صارمًا من أي باشا يحاول استعادة هيبة السلطة المدنية على حساب النفوذ العسكري. وتذكر المصادر أن بعض الباشوات سعوا إلى تحجيم سلطة الديوان، لكن محاولاتهم انتهت بعزلهم أو حتى تصفيتهم.[2]

## 2-3- الانتفاضات العسكرية أداة للعزل

لم يكن عزل الباشوات يتم دائمًا بقرار هادئ من الديوان، بل كثيرًا ما كان مصحوبًا بانتفاضات عسكرية أو تمرّد داخل صفوف الجيش. وقد وثّقت كتب التاريخ المحلي حوادث عديدة ثار فيها الإنكشارية على الباشا في العاصمة الجزائر أو غيرها من المدن الكبرى، مما اضطره إلى الفرار أو طلب الحماية من الباب العالي .[3]

---

[1] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق*، ص162.

[2] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق*، ص194.

[3] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق*، ص92.

### 2-4- دور الزعامة العسكرية

كان قادة الجيش، خاصة ضباط الديوان وكبار أعيان الإنكشارية، هم المحرّكون الرئيسيون لعمليات عزل الباشوات. إذ كانوا يجمعون التأييد داخل صفوف الجيش، ويصدرون القرارات باسم الديوان. وغالبًا ما كان العزل يتم بمباركة ضمنية من الباب العالي، الذي كان يرضخ للأمر الواقع للحفاظ على استقرار الإيالة .[1]

### 2-5- عواقب العزل على استقرار الحكم

أدى هذا التدخل المستمر للجيش في عزل الباشوات إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، إذ تعاقب على الحكم خلال فترات قصيرة عدد كبير من الحكام. وقد أضعف ذلك سلطة الدولة العثمانية المركزية في الجزائر، وعزز سلطة الجيش على حساب الدولة المدنية.[2]

### 2-6- آليات الضغط على الباشا

لم يكن العزل يتم دائمًا بانتفاض صريح، بل لجأ الإنكشارية أحيانًا إلى آليات ضغط غير مباشرة، كتعطيل تنفيذ الأوامر، أو التحريض على العصيان داخل الجيش، مما كان يُجبر الباشا على تقديم استقالته أو مغادرة منصبه دون حاجة إلى تمرد مسلح .[3]

### 2-7- تأثير ذلك على علاقة الإيالة بالباب العالي

خلق تدخل الجيش في عزل الباشوات توترًا في علاقة الإيالة مع إسطنبول، حيث أصبحت الدولة العثمانية أمام واقع يصعب التحكم فيه، مما جعلها تعتمد سياسة المساومة مع الديوان العسكري بدل فرض إرادتها بالقوة، تجنبًا لحدوث انفلات أكبر [4].

---

[1] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق*، ص123.

[2] سعد الله، المرجع السابق ، ص195.

[3] الجيلالي، المرجع السابق ، ص164.

[4] بن عبد الكريم، المرجع السابق ، ص93.

### 2-8- استمرار النفوذ العسكري

في النهاية، كرّس تدخل الإنكشارية في عزل الباشوات واقعًا سياسيًا جديدًا في الجزائر العثمانية، يقوم على حكم جماعي للجيش، حيث غدا الباشا أداة تنفيذية لقرارات الديوان، وفقد مركزه كحاكم فعلي، مما أعطى للإنكشارية سلطة مطلقة على مقاليد الحكم المحلي .[1]

### المطلب الثاني: تأثير الإنكشارية في القرارات السياسية

أصبح الجيش الإنكشاري خلال فترة حكم الباشوات القوة السياسية الفعلية التي تتحكم في صنع القرار داخل الإيالة الجزائرية، بعد أن استولى على مقاليد الحكم من يد الباشا، الذي كان يمثل السلطة المركزية العثمانية. ولم تعد سلطة الباشا تتجاوز التنفيذ الشكلي للقرارات التي كان يتخذها ديوان الجزائر الذي يُهيمن عليه كبار قادة الإنكشارية. وقد شمل تأثير الإنكشارية مجمل القرارات الكبرى، من إعلان الحرب والسلم، إلى تعيين كبار الموظفين المدنيين، وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية[2]. وكان من المألوف أن تُعرض القضايا السياسية الكبرى على الديوان العسكري ليبتّ فيها وفق ما يراه محققًا لمصالح الجيش وأهدافه.[3]

امتد تأثير الإنكشارية إلى السياسات الداخلية للإيالة، حيث كانوا أصحاب القول الفصل في إدارة شؤون المدن الكبرى، وتحديد سياسة الجباية والضرائب، بل وحتى في الإشراف على التوزيع العادل أو غير العادل للموارد بين الفرق العسكرية ومختلف الفئات الحضرية. كما تدخلوا بشكل مباشر في النزاعات بين القبائل أو بين الحضر، وغالبًا ما كان تدخلهم يسعى للحفاظ على استقرار الوضع بما يخدم مصالح الجيش قبل مصلحة السكان .[4] وقد أسهم ذلك في تحويل الجيش إلى سلطة مدنية

---

[1] سعد الله، المصدر السابق، ص197.

[2] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق* ، ص165.

[3] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق* ، ص198.

[4] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق* ، ص96.

وعسكرية في آن واحد، مما رسّخ حكمًا ذا طابع عسكري جماعي، أبقى على صورة الباشا كحاكم صوري أمام السكان والباب العالي .[1]

على المستوى الخارجي، كان الإنكشارية يحددون حدود العلاقة مع القوى الأوروبية المتاخمة للسواحل الجزائرية، خاصة مع الإسبان والفرنسيين. وقد كان لهم دور أساسي في إقرار سياسة القرصنة البحرية التي اتبعتها الإيالة كأداة للضغط الاقتصادي والسياسي، والتي ساهمت في تمويل الجيش وضمان استقلاليته المالية نسبيًا عن الباب العالي. وأدى هذا التأثير إلى بروز الإيالة كوحدة شبه مستقلة، قادرة على فرض إرادتها في البحر المتوسط دون الرجوع في كل مرة إلى إسطنبول، ما منح الإنكشارية ثقلاً سياسيًا استثنائيًا في إدارة شؤون الجزائر العثمانية.[2]

## أولا : دور الديوان الإنكشاري في التشريع المحلي

### 1-1- الديوان كأعلى هيئة تشريعية

شكّل ديوان الجزائر، الذي كان تحت هيمنة قادة الجيش الإنكشاري، السلطة التشريعية العليا في الإيالة خلال مرحلة الباشوات فقد كان مسؤولًا عن إصدار الأوامر واللوائح التنظيمية التي تنظم شؤون الحكم المحلي، وتضبط العلاقة بين مختلف القوى الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري [3]. ولم يكن هناك نصّ تشريعي يصدر دون مروره على موافقة هذا الديوان.[4]

---

[1] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق* ، ص126.

[2] سعد الله، *المرجع السابق*، ص199.

[3] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق* ، ص168.

[4] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق* ، ص202.

### 1-2- وضع القوانين المتعلقة بالنظام العام

كان الديوان يُصدر قرارات تتعلق بتنظيم الأمن والنظام داخل المدن، مثل تحديد العقوبات على الجرائم، وضبط عمل الحراس الليليين، وتنظيم الأسواق. وقد امتدت سلطة الديوان إلى التدخل في الأمور اليومية لضمان استقرار المدن، ما جعله بمثابة برلمان محلي بيد الإنكشارية.[1]

### 1-3- التشريع في المسائل الاقتصادية

تولى الديوان الإنكشاري إصدار أوامر تنظم المسائل الاقتصادية، كتنظيم الأسعار، والإشراف على جودة السلع، وتحديد الرسوم الجمركية في الموانئ. وكان الهدف من هذه القوانين حماية مصالح الجيش وضمان عائدات مالية ثابتة تساعد في تمويل الإنكشارية وإدارة شؤون الإيالة.[2]

### 1-4- تنظيم العلاقة مع القبائل

لعب الديوان دورًا رئيسيًا في وضع التشريعات التي تضبط علاقة الإيالة بالقبائل المحيطة، خاصة في مسائل الجباية والدفاع. وكانت اللوائح تُحدّد بدقة التزامات القبائل من حيث تقديم الضرائب أو المشاركة في الحملات العسكرية، بما يعزز سلطة الإيالة ويدعم الجيش في فرض النظام بالريف .[3]

### 1-5- التدخل في شؤون القضاء

رغم وجود قضاة شرعيين، كان الديوان يتدخل في القضايا الكبرى ذات الطابع السياسي أو الأمني. فأصدر تشريعات مكملة لأحكام الشريعة لتنظيم السلوك العام، أو لمعالجة قضايا لم يكن القضاء التقليدي قادراً على الفصل فيها. وبذلك جمع الديوان بين السلطة التشريعية والتنفيذية في بعض القضايا الحساسة .[4]

---

[1] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق* ، ص98.

[2] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق*، ص128.

[3] سعد الله، *المرجع السابق* ، ص204.

[4] الجيلالي، *المرجع السابق*، ص170.

### 1-6- التشريع البحري والقرصنة

وضع الديوان قوانين خاصة بالأسطول البحري وتنظيم نشاط القرصنة، الذي كان أحد موارد الإيالة الاقتصادية. شملت هذه التشريعات تحديد حصص الغنائم، وتنظيم شؤون البحارة، وتوزيع العائدات، بما يضمن الولاء للجيش ويعزز استقلال الإيالة اقتصاديًا .[1]

### 1-7- استجابة التشريع للظروف المحلية

اتسمت تشريعات الديوان بمرونة كبيرة، إذ كان قادته يصدرون القوانين استجابةً للتحديات الداخلية والخارجية، مثل المجاعات، أو التهديدات الأوروبية، أو الانتفاضات القبلية ما جعل التشريع المحلي يعكس واقع السلطة العسكرية أكثر من ارتباطه بالتشريع العثماني المركزي.[2]

### 1-8- أثر ذلك على السلطة المدنية

أدى هذا الدور التشريعي للديوان إلى تهميش دور الباشا والمؤسسات المدنية، حيث أصبحت السلطة التشريعية الحقيقية بيد العسكريين وكرّس ذلك حكمًا ذا طابع عسكري، جعل التشريع أداة في يد الجيش لخدمة مصالحه السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الإيالة.

## ثانيا: الإنكشارية كضامن لتوازن القوى بين السلطنة والمجتمع

### 2-1- الإنكشارية كذراع للسلطة المركزية

لعبت الإنكشارية دورًا أساسيًا في ضمان استمرار تبعية إيالة الجزائر للسلطنة العثمانية. فقد كانوا بمثابة الذراع العسكري المباشر للباب العالي في الإيالة، ما مكّن إسطنبول من بسط هيبتها دون

[1] بن عبد الكريم، المرجع السابق ، ص100.

[2] سعد الله، *المرجع السابق*، ص205.

الحاجة إلى إرسال قوات إضافية أو التدخل الميداني المستمر. هذا الوجود الإنكشاري حافظ على مظاهر التبعية العثمانية في الجزائر، حتى عندما كان الباشا عاجزًا عن فرض سلطته الكاملة على الإيالة.[1]

### 2-2- توازن داخلي في السلطة

لم يكن للباشوات القدرة على الاستفراد بالحكم أو اتخاذ قرارات تتعارض مع مصالح السلطنة أو الجيش، لأن الإنكشارية مثّلوا قوة رقابية وعسكرية تضمن تقييد صلاحيات الباشوات. كان تعيين أو عزل الباشا يتم غالبًا برضا أو ضغط من ديوان الإنكشارية، مما حافظ على توازن دقيق بين إرادة السلطنة ومصالح الجيش .[2]

### 2-3- تثبيت الاستقرار في المدن

ضمن الإنكشارية استقرار المجتمع الحضري في المدن الكبرى، مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة. فقد لعبوا دور الضامن للنظام العام من خلال إشرافهم على الأمن، وإدارة النزاعات، وتنظيم الأسواق. بهذا، ساعد وجودهم في حماية السكان من الفوضى، وفي الوقت نفسه، منع تصاعد الاحتجاجات التي قد تهدد الحكم .[3]

### 2-4- ضبط العلاقة مع القبائل

برزت الإنكشارية كأداة لضبط علاقة السلطة المركزية مع القبائل المختلفة. فقد تولوا قيادة الحملات التأديبية عند حدوث تمردات، وأشرفوا على جباية الضرائب والأتاوى من القبائل. بهذا، كانوا عامل توازن يمنع القبائل من التمرد على السلطة وفي ذات الوقت يضمن عدم استبداد الحكام بالقبائل.[4]

---

[1] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق* ، ص172.

[2] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق* ، ص207.

[3] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق* ، ص129.

[4] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق* ، ص102.

### 2-5- وساطة بين القوى المحلية

قام الإنكشارية بدور الوسيط بين القوى المحلية المتصارعة، سواء بين القبائل أو بين المجموعات الاقتصادية والاجتماعية داخل المدن. وقد سعى الجيش من خلال هذا الدور إلى منع تصاعد النزاعات إلى مستوى يهدد استقرار الإيالة أو يفتح الباب لتدخلات أجنبية .[1]

### 2-6- حماية المصالح الاقتصادية للسلطنة

كان للإنكشارية دور في حماية المصالح الاقتصادية للدولة العثمانية، خصوصًا عبر إشرافهم على الموانئ وتنظيم القرصنة البحرية. بهذا، ضمنت السلطنة الاستفادة من عائدات النشاط البحري، وفي الوقت نفسه عززت موقعها في البحر المتوسط كقوة مهيمنة .[2]

### 2-7- عنصر ردع أمام الأطماع الخارجية

كان الوجود الإنكشاري يشكل عامل ردع أمام الأطماع الأوروبية، وخاصة الإسبانية والفرنسية، التي كانت تتربص بالسواحل الجزائرية. فقد كان الجيش الإنكشاري القوة الحقيقية التي تصدّت لهذه التهديدات ونجحت في الحفاظ على المجال الحيوي للسلطنة في غرب البحر المتوسط .[3]

### 2-8- ترسيخ حكم عسكري جماعي

أخيرًا، أدّى نفوذ الإنكشارية إلى ترسيخ نمط حكم عسكري جماعي داخل الإيالة، يقوم على التوازن بين الجيش، الباشوات، والقوى المحلية. وقد مكّن هذا النظام السلطنة من الاحتفاظ بمظهر السيادة دون الحاجة إلى إدارة مباشرة للإقليم، بينما استمر الإنكشارية في لعب دور الضامن الرئيسي لتماسك السلطة والمجتمع .[4]

---

[1] سعد الله، المصدر السابق، ص210.

[2] الجيلالي، المصدر السابق ، ص174.

[3] بن عبد الكريم، المرجع السابق ، ص103.

[4] سعد الله، المصدر السابق، ص211.

## المبحث الثاني: السلطة الاجتماعية للجيش الإنكشاري في عهد الباشوات

شكّل الجيش الإنكشاري خلال فترة حكم الباشوات في إيالة الجزائر قوة اجتماعية مهيمنة، امتد تأثيرها إلى مختلف شرائح المجتمع الحضري والقبلي. فإلى جانب وظيفته العسكرية والسياسية، فرض الإنكشارية حضورهم في النسيج الاجتماعي من خلال تمركزهم في المدن الكبرى وارتباطهم المباشر بالنظام الاقتصادي والإداري للإيالة. لقد مثّلوا شريحة متميزة داخل المجتمع، لها امتيازاتها الخاصة، ومظاهرها الحياتية المختلفة عن السكان المحليين.[1]

كان تمركز الإنكشارية في المدن، وخاصة في الجزائر العاصمة، أحد أبرز مظاهر سلطتهم الاجتماعية. فقد شكّلوا طبقة شبه مستقلة داخل المجتمع الحضري، لها تنظيمها الخاص المعروف بـ«الأوجاق»، الذي فرض قوانينه وأعرافه الخاصة. وكان الحي الذي يسكنه أفراد الجيش يتمتع بحصانة معينة، لا تدخل إليه السلطة المدنية إلا بموافقة قادة الإنكشارية، مما عزز صورة الجيش ككيان منفصل ومتمايز .[2]

إلى جانب ذلك، استفاد أفراد الجيش من شبكة من الامتيازات الاجتماعية. فقد مُنحوا حصصًا من الأراضي أو المساكن داخل المدن أو في محيطها، ما مكّنهم من التغلغل في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة. كما كان لهم الأسبقية في الاستفادة من التعيينات في المناصب الإدارية المحلية، بما في ذلك الإشراف على الأسواق، وتنظيم الأعمال الحرفية، وهو ما سمح لهم بالتحكم غير المباشر في حياة السكان اليومية .[3]

---

[1] عبد الرحمن الجيلالي، *المصدر السابق*، ص176.

[2] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق*، ص212.

[3] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق*، ص132.

كما امتدت السلطة الاجتماعية للإنكشارية إلى المجال الأخلاقي والثقافي. فقد كانوا يتدخلون في ضبط النظام العام، وفرض احترام الأعراف، خاصة في المناسبات الدينية والاجتماعية الكبرى. وكان وجودهم في المساجد الكبرى والأسواق يرسّخ صورتهم كحماة للنظام والقيم السائدة ولأنهم ارتبطوا بمظاهر الهيبة السلطانية، فقد كانوا محل تقدير من بعض الفئات، ومصدر رهبة لفئات أخرى، خاصة الفقراء والحرفيين الذين كانوا يشعرون بثقل تدخلهم في شؤونهم.[1]

ولم تكن السلطة الاجتماعية للإنكشارية تخلو من التوترات إذ مثّل نفوذهم أحيانًا عامل احتكاك مع السكان، بسبب ما كان يُتهم به بعضهم من استغلال النفوذ أو التدخل في حياة الناس اليومية بما يتجاوز حدود الوظيفة العسكرية وقد أدت هذه الأوضاع إلى بروز مشاعر استياء مكتومة بين السكان، خاصة في الفترات التي كان يسوء فيها الوضع الاقتصادي، وتزداد فيها مظاهر التسلط الإنكشاري .[2]

كذلك، كان للإنكشارية دور بارز في ترسيخ التراتبية الاجتماعية داخل المجتمع الحضري، حيث فرض وجودهم توزيعًا للنفوذ والثروة على نحو يخدم الطبقة العسكرية بالدرجة الأولى. فبينما استفاد الإنكشارية من موارد الإيالة، ظل السكان المحليون خاضعين لنظام من الضرائب والجبايات التي كانت تفرض في كثير من الأحيان لتلبية احتياجات الجيش وأفراده.[3]

في المحصلة، أضفى وجود الإنكشارية طابعًا عسكريًا على الحياة الاجتماعية في المدن الجزائرية خلال عهد الباشوات فقد اختلطت الوظيفة العسكرية بالسلطة المدنية والاجتماعية، ما جعل الجيش ليس مجرد أداة دفاع عن الإيالة، بل شريكًا رئيسيًا في صياغة النظام الاجتماعي وإدارته بما ينسجم مع مصالحه الطبقية والسياسية وقد ظلت هذه السلطة الاجتماعية للإنكشارية قائمة حتى بدايات تراجع

[1] محمد بن عبد الكريم، *المصدر السابق*، ص105.

[2] بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص107.

[3] سعد الله، *المرجع السابق* ، ص215.

النفوذ العثماني في المنطقة، حين بدأت تتراجع مكانة الجيش في مواجهة التحديات الأوروبية والداخلية الجديدة.[1]

## المطلب الأول :الوضعية الاجتماعية للإنكشارية داخل المجتمع الحضري

### 1/- الإنكشارية كطبقة عسكرية ذات مكانة عليا

شكّل الجيش الإنكشاري في المجتمع الحضري الجزائري طبقة عسكرية متميزة، احتلت مكانة عليا بفعل انتمائها المباشر إلى السلطة العثمانية. لم يكن حضورهم مقتصرًا على الجوانب العسكرية، بل امتد تأثيرهم إلى الحياة الاجتماعية اليومية، حيث ارتبطوا بمظاهر الهيبة والسلطة، وأصبحوا جزءًا لا يتجزأ من المشهد الحضري، خاصة في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة.[2]

### 2/- التمايز المكاني داخل المدن

تميّز الإنكشارية بتجمعهم في أحياء خاصة داخل المدن، عُرفت بطابعها العسكري وشبه المغلق على بقية السكان. هذه الأحياء كانت تحظى بنوع من الحصانة، حيث كانت السلطة المدنية تدخلها بموافقة قادة الجيش، ما عزّز صورة الإنكشارية ككيان اجتماعي خاص يفرض وجوده على الفضاء الحضري [3].

### 3/- الامتيازات المعيشية

تمتع أفراد الإنكشارية بمجموعة من الامتيازات المعيشية، كان أبرزها تخصيص المساكن لهم أو منحهم حق استغلال بيوت وأراضٍ داخل المدن. كما أتيح لهم الاستفادة من الأوقاف والمخصصات

---

[1] عبد الرحمن الجيلالي، المصدر السابق، ص178.

[2] الجيلالي، *المصدر السابق*، ص176.

[3] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق*، ص132

المالية التي وفّرت لهم مستوى معيشيا أفضل مقارنة بكثير من فئات المجتمع، مما كرّس الفوارق الطبقية داخل الحواضر الجزائرية .[1]

### 4/- الحضور في الحياة الاقتصادية

لم يقتصر نفوذ الإنكشارية على الجوانب العسكرية والاجتماعية، بل امتد إلى المجال الاقتصادي، حيث انخرط العديد منهم في التجارة والحرف، واستغلوا نفوذهم في السيطرة على بعض الأنشطة الاقتصادية في الأسواق والموانئ. هذا الحضور الاقتصادي ساعدهم في تعميق تأثيرهم على المجتمع الحضري وتعزيز مكانتهم وسط السكان .[2]

### 5/ – التأثير في النظام الأخلاقي والاجتماعي

كان للإنكشارية دور بارز في فرض النظام والانضباط داخل المدن، إذ شاركوا في مراقبة الأسواق وتنظيم الشعائر العامة، كما كان لهم حضور في المساجد الكبرى خلال المناسبات الدينية. هذا الدور رسّخ مكانتهم كحماة للنظام والقيم، رغم ما شابه أحيانًا من مظاهر تسلط أو استغلال للنفوذ .[3]

### 6/- التوتر مع فئات المجتمع

أدى نفوذ الإنكشارية المتعاظم إلى احتكاكات مع السكان المحليين، خاصة في الفترات التي كانت تشهد أزمات اقتصادية أو صراعات على الموارد. إذ كان بعض أفراد الجيش يُتهمون باستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الفئات الفقيرة والحرفيين، ما أوجد نوعًا من التوتر الاجتماعي المكتوم .[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق*، ص212

[2] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق*، ص105.

[3] سعد الله، *المرجع السابق*، ص215

[4] الجيلالي، المرجع السابق، ص178.

### 7/- دورهم في ترسيخ التراتبية الاجتماعية

ساهمت الوضعية الاجتماعية للإنكشارية في ترسيخ التراتبية داخل المجتمع الحضري. فقد صاروا يمثلون قمة الهرم الاجتماعي، مستفيدين من الامتيازات والموارد، فيما ظلت الفئات الأخرى، كالحرفيين والعمال والفلاحين، تخضع لسلطة نظامٍ يخدم الطبقة العسكرية بالدرجة الأولى، ويعزز نفوذها في مختلف مجالات الحياة المدنية .[1]

### 8/- استمرار الهيمنة الاجتماعية حتى التراجع

ظلت الهيمنة الاجتماعية للإنكشارية حاضرة بقوة حتى المراحل المتأخرة من الحكم العثماني في الجزائر. فرغم بدء تراجع نفوذهم العسكري مع تصاعد الضغوط الأوروبية، حافظوا على امتيازاتهم الاجتماعية ومكانتهم داخل المدن، إلى أن أسقط الاحتلال الفرنسي في القرن التاسع عشر هذه البنية القائمة.[2]

## أولا : تمركز الإنكشارية في المدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة)

### 1-1- أبعاد التمركز الحضري

ارتبط تمركز الجيش الإنكشاري في المدن الكبرى بضرورة تأمين السلطة العثمانية وتعزيز وجودها في إيالة الجزائر. كانت المدن الكبرى مراكز الحكم والإدارة، ومن هنا جاء تركيز الإنكشارية في الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة، باعتبارها مواقع استراتيجية تتحكم في مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية للإيالة.[3]

---

[1] بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص107

[2] سعد الله، *المرجع السابق*، ص217.

[3] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق*، ص176

### 1-2- الجزائر العاصمة كنواة للوجود الإنكشاري

شكّلت الجزائر العاصمة القلب النابض للوجود الإنكشاري، إذ اتخذت المدينة مقراً للديوان والقيادة العليا للجيش. وقد أتاح ذلك للإنكشارية التحكم في القرارات الكبرى للإيالة، ومراقبة نشاطات الميناء، والأسواق، والحياة الإدارية. وكان الحي العسكري المعروف بـ«دار السلطان» أبرز تجليات هذا التمركز.[1]

### 1-3- وهران وحماية الجبهة الغربية

في وهران، اتخذ الإنكشارية مواقعهم للحفاظ على أمن الجبهة الغربية للإيالة، خاصةً في مواجهة الأطماع الإسبانية. وقد أسندت إليهم مهام الحراسة والمراقبة في المدينة وميناءها، مما عزز نفوذهم في المنطقة وجعلهم قوة مهيمنة في تسيير شؤونها .[2]

### 1-4- قسنطينة ودورها في ضبط الشرق

أما قسنطينة، فكانت بمثابة قاعدة للإنكشارية لضبط الأوضاع في شرق البلاد. فقد كان وجودهم فيها ضروريًا لإدارة العلاقة مع القبائل وضمان الأمن الداخلي. كما مثلت المدينة نقطة ارتكاز أساسية للعمليات العسكرية الموجهة نحو المناطق الداخلية، ولجمع الضرائب .[3]

### 1-5- الأحياء العسكرية المغلقة:

تميّز تمركز الإنكشارية في هذه المدن بوجود أحياء عسكرية مغلقة، تشكلت حول الثكنات والدواوين. هذه الأحياء كانت أشبه بمدن داخل المدن، لها نظامها الخاص، وسلطاتها الداخلية المستقلة جزئيًا عن الإدارة المدنية، ما رسخ عزلتهم النسبية عن باقي السكان.[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، *المصدر السابق*، ص212

[2] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق*، ص105.

[3] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق*، ص132.

[4] سعد الله، المصدر السابق ، ص215.

### 1-6- تأثير التمركز في الاقتصاد الحضري

أدى التمركز الإنكشاري في المدن إلى تأثير مباشر على الاقتصاد الحضري، إذ انخرط العديد منهم في التجارة، وفرضوا نفوذهم على الموانئ والأسواق. واستفادوا من عائدات الأوقاف والضرائب، ما مكّنهم من تعزيز قوتهم المادية والاجتماعية وسط هذه المدن .[1]

### 1-7- بعد رمزي وهيبة سياسية

لم يكن التمركز الإنكشاري مجرد ضرورة عسكرية، بل حمل بعدًا رمزيًا يعكس هيبة الدولة العثمانية في الإيالة. فقد جسّد وجودهم في هذه المدن مظاهر السيادة العثمانية، وأكد استمرار ارتباط الجزائر بالمركز العثماني رغم استقلالية القرار في كثير من التفاصيل المحلية.[2]

### 1-8- انعكاسات التمركز على المجتمع المحلي

أثّر هذا التمركز بشكل واضح على المجتمع المحلي، إذ نشأت حالة من التعايش القسري بين الإنكشارية والسكان، اتسمت أحيانًا بالتوتر، نتيجة امتيازات الإنكشارية وتدخلهم في الحياة اليومية. كما أنتج ذلك بنية اجتماعية تُكرِّس سلطة الطبقة العسكرية داخل الفضاء الحضري حتى أواخر العهد العثماني.[3]

---

[1] الجيلالي، المرجع السابق، ص178.

[2] الجيلالي، المرجع السابق، ص178.

[3] بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص107.

## ثانيا: مظاهر التمايز الطبقي بين الإنكشارية والسكان المحليين

### 2-1- اختلاف الانتماء السياسي والوظيفي

برز التمايز الطبقي بين الإنكشارية والسكان المحليين من خلال الانتماء السياسي والوظيفي، إذ كان أفراد الجيش ينتمون إلى طبقة عسكرية مرتبطة مباشرة بالسلطنة العثمانية، ما منحهم حصانة خاصة ومكانة تفوق بقية فئات المجتمع. بينما ظل السكان المحليون خاضعين للسلطة المدنية والدينية في مدنهم وقراهم، دون أن تكون لهم امتيازات موازية.[1]

### 2-2- الامتيازات المعيشية والسكنية

تمتع الإنكشارية بمساكن خاصة ضمن أحياء عسكرية مغلقة داخل المدن الكبرى مثل الجزائر ووهران وقسنطينة، ما جعلهم منفصلين إلى حد كبير عن السكان المحليين. وكانت هذه الأحياء تتمتع باستقلالية في الإدارة والانضباط، مما عزز مكانة الجيش وأكد اختلافه الطبقي عن بقية المجتمع.[2]

### 2-3- الفوارق في الاستفادة الاقتصادية

كانت للإنكشارية أولوية في الانتفاع بعائدات الأوقاف والضرائب، وحُظوا بفرص واسعة في التجارة والمضاربة في الأسواق، بخلاف السكان المحليين الذين عانوا أحيانًا من القيود المفروضة عليهم في النشاطات الاقتصادية أو من تدخلات الجيش في شؤونهم المعيشية.[3]

---

[1] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق*، ص176.

[2] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق*، ص212.

[3] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق*، ص132.

### 2-4- التمايز في الرواتب والمخصصات

حصل أفراد الجيش على رواتب منتظمة من خزينة الدولة، إضافة إلى نصيبهم من الغنائم عند الحملات العسكرية. هذه الموارد كانت توفر لهم استقرارًا مادّيًا يفوق ما كان يحصل عليه السكان المحليون الذين اعتمدوا غالبًا على الحرف البسيطة أو الزراعة المحدودة .[1]

### 2-5- الحماية القانونية والإدارية

تميّز الإنكشارية بتمتعهم بنوع من الحماية القانونية، إذ لم تكن القوانين العادية تُطبق عليهم دائمًا كما تطبّق على الأهالي. وكان الفصل في قضاياهم من اختصاص الديوان العسكري أو قادة الجيش، مما رسّخ الفوارق بينهم وبين السكان الذين خضعوا للمحاكم الشرعية والسلطات المدنية.[2]

### 2-6- النفوذ في المجال العام

أدى وجود الإنكشارية في مراكز القوة إلى احتكار النفوذ في القرارات المتعلقة بالحياة العامة للمدن. فقد سيطروا على مواقع مهمة في إدارة الأسواق والموانئ، ما جعلهم في موقع الهيمنة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بينما اقتصر دور الأهالي غالبًا على التنفيذ دون تأثير فعلي .[3]

### 2-7- الفوارق في الهوية الرمزية

انعكس التمايز الطبقي في الهوية الرمزية لكل فئة، إذ كان الإنكشارية يمثلون هيبة الدولة وسلطانها، ويرتدون زيًا خاصًا ويمتلكون علامات فارقة تؤكد سلطتهم. في المقابل، عُرف السكان المحليون بتبعيتهم للسلطة، دون أن يتمتعوا بمظاهر مشابهة للسلطة والتميز في الفضاء العام.[4]

---

[1] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق*، ص105.

[2] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق* ، ص215.

[3] الجيلالي، المرجع السابق، ص178.

[4] بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص107.

### 2-8- استدامة التمايز حتى نهاية العهد العثماني

استمر هذا التمايز الطبقي طوال الحقبة العثمانية في الجزائر، ولم يتراجع إلا مع ضعف الدولة العثمانية وتصاعد التهديدات الأوروبية. ومع بداية الاحتلال الفرنسي، فقد الإنكشارية امتيازاتهم تدريجيًا، إلا أن آثار التمايز الطبقي بقيت حاضرة في الذاكرة الاجتماعية لفترة طويلة .[1]

## المطلب الثاني: دور الإنكشارية في ضبط النظام الاجتماعي

شكّل الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني، وخاصة في مرحلة الباشوات، إحدى الركائز الأساسية لضبط النظام الاجتماعي في المدن الجزائرية الكبرى. فقد تولى أفراد هذا الجيش مسؤوليات تتجاوز المهام العسكرية التقليدية، لتشمل الإشراف على النظام العام، ومراقبة الفضاءات الحضرية، وضمان استقرار الحياة اليومية للسكان. كان حضورهم في الفضاء العام بارزًا، حيث مثّلوا قوة ردع ضد أي مظاهر للفوضى أو الخروج عن الأعراف السائدة .[2]

من أبرز مظاهر هذا الدور، قيام الإنكشارية بتنظيم الأسواق وحمايتها من اللصوص أو المحتالين، إلى جانب مراقبة الأسعار وجودة السلع، وهو ما كان يعزز الشعور بالأمن الاقتصادي لدى السكان. كما كانوا يشرفون على سلامة الطرق والموانئ، مما ساهم في ضمان انسياب الحركة التجارية والاتصالات داخل المدن وبينها وبين المناطق الريفية .[3]

---

[1] سعد الله، المرجع السابق، ص217.

[2] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق*، ص176.

[3] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق* ، ص212.

في السياق ذاته، لعب الإنكشارية دورًا في فرض احترام الشعائر الدينية والطقوس العامة، خصوصًا خلال المناسبات الكبرى مثل الأعياد والجمعة وشهر رمضان. فكانوا مسؤولين عن حماية المساجد الكبرى وتنظيم التجمعات، ومنع أي تجاوزات قد تؤدي إلى الإخلال بالنظام أو إثارة الفتن.[1]

على صعيد آخر، ساهم وجود الإنكشارية في تهدئة النزاعات المحلية، إذ كان قادتهم يتدخلون كوسطاء في فض الخصومات، خاصة تلك التي تنشب بين الحرفيين أو بين القبائل المتواجدة في أطراف المدن. وقد منحهم ذلك صورة مزدوجة: صورة القوة الصارمة، وصورة الحَكم الذي يلجأ إليه الناس لضمان حقوقهم .[2]

إلى جانب ذلك، أسهمت سلطة الإنكشارية في تكريس تراتبية اجتماعية واضحة داخل المدن، حيث كان يُنظر إليهم كرمز للنظام والانضباط، مقابل فئات أخرى خاضعة أو هامشية في البناء الاجتماعي. وكان هذا التمايز من أبرز معالم النظام الحضري في ظل الحكم العثماني .[3]

ومع أن هذا الدور ساعد في تحقيق استقرار نسبي، إلا أن تدخلات الجيش لم تخلُ أحيانًا من تجاوزات، خاصة عندما كانت مصالح الطبقة العسكرية تتعارض مع مصالح الأهالي. فقد استغل بعض أفراد الإنكشارية سلطاتهم لتحقيق مكاسب خاصة أو للتسلط على فئات ضعيفة في المجتمع .[4]

ومع تقدم الزمن وضعف الدولة العثمانية، بدأت فعالية الإنكشارية في ضبط النظام الاجتماعي تتراجع تدريجيًا، لا سيما مع تصاعد الأزمات الاقتصادية وتزايد الضغوط الأوروبية، مما كشف حدود هذه القوة في الحفاظ على استقرار دائم .[5]

---

[1] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق*، ص132.

[2] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق*، ص105.

[3] سعد الله، المرجع السابق، ص215.

[4] الجيلالي، المرجع السابق، ص178.

[5] بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص107.

ورغم هذا التراجع، ظل أثرهم في المجتمع الحضري واضحًا، إذ استمر الناس في النظر إلى الإنكشارية باعتبارهم جزءًا من بنية السلطة التي كانت مسؤولة عن النظام والأمن، حتى سقوط الإيالة في أيدي الاحتلال الفرنسي في 1830، حين انتهى فعليًا دور هذه المؤسسة العسكرية.[1]

**أولا : الإنكشارية كجهة أمنية غير رسمية**

**1-1- طبيعة الدور الأمني للإنكشارية**

إلى جانب مهامهم العسكرية الرسمية، اضطلع الإنكشارية في الجزائر العثمانية بدور أمني غير رسمي داخل المدن الكبرى، مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة. لم يكن هذا الدور منصوصًا عليه دائمًا في التشريعات الرسمية، لكنه نشأ بفعل حاجة السلطة إلى قوة حاضرة باستمرار لضمان استقرار النظام في الفضاء الحضري .[2]

**1-2- ضبط النظام في الفضاءات العامة**

ساهم الإنكشارية في مراقبة الفضاءات العامة، مثل الأسواق، والساحات الكبرى، والموانئ. كانوا يتولون حفظ الأمن العام من خلال قمع أعمال الشغب، ومواجهة السرقات والجرائم الصغيرة، مما عزز مكانتهم كجهة ضامنة للهدوء والاستقرار في الحياة اليومية للسكان.[3]

**1-3- التنظيم غير الرسمي للدوريات**

أنشأ الإنكشارية نوعًا من الدوريات الليلية والنهارية غير الرسمية التي كانت تجوب الأحياء لحماية الممتلكات العامة والخاصة. هذه الدوريات لم تكن دائمًا بقرار من الباشا أو الديوان، لكنها جاءت كجزء من المبادرات الذاتية للجيش للحفاظ على مصالحه ونفوذه داخل المجتمع .[4]

---

[1] سعد الله، المرجع السابق، ص217.

[2] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق*، ص176.

[3] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق*، ص212.

[4] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق*، ص132.

### 1-4- تدخلهم في النزاعات المدنية

غالبًا ما تدخل الإنكشارية كجهة وسيطة في النزاعات المدنية بين الأفراد أو العائلات، خاصة حين تغيب السلطات القضائية أو تتأخر في الفصل فيها. وقد مكّنهم ذلك من فرض نوع من الهيمنة على العلاقات الاجتماعية، إذ كان يُنظر إليهم بوصفهم مرجعية لحل الخلافات.[1]

### 1-5- الحضور الرمزي في الطقوس والمناسبات

برز دورهم الأمني غير الرسمي خلال الطقوس الدينية والمناسبات العامة، مثل الاحتفالات بالأعياد وشهر رمضان، حيث كانوا يتولون فرض النظام في المساجد الكبرى ومنع الفوضى في الأماكن المكتظة. كان هذا الحضور جزءًا من ترسيخ هيبتهم داخل المجتمع الحضري .[2]

### 1-6- العلاقة مع السلطة الرسمية

رغم أن دورهم الأمني لم يكن دائمًا معتمدًا رسميًا، إلا أن السلطات العثمانية في الجزائر كانت تغض الطرف عنه أو تدعمه ضمنيًا، لما وفره من استقرار نسبي وخفف عنها أعباء إدارة الأمن المباشر. هذا التداخل بين الرسمي وغير الرسمي في أدوار الجيش الإنكشاري ميّز بنية السلطة في الإيالة .[3]

### 1-7- تجاوزات الإنكشارية في ممارسة الأمن

أدى غياب الضبط الرسمي الصارم لدور الإنكشارية كجهة أمنية إلى وقوع تجاوزات، إذ استغل بعضهم سلطاتهم غير الرسمية لتحقيق مصالح خاصة أو فرض إتاوات على السكان. وقد أثار ذلك في

---

[1] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق* ، ص105.

[2] سعد الله، *المرجع السابق* ، ص215.

[3] الجيلالي، *المرجع السابق* ، ص178.

بعض الفترات استياءً عامًا، لا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية أو عند تعاظم تدخلاتهم في الشؤون المدنية .[1]

### 1-8- استمرار الدور حتى التراجع

استمر الإنكشارية في أداء هذا الدور الأمني غير الرسمي حتى المراحل المتأخرة من الحكم العثماني، حين بدأ ضعف الدولة يؤثر على قدرتهم على حفظ النظام. ومع اقتراب الاحتلال الفرنسي، فقدت هذه القوة قدرتها على ضمان الأمن كما كانت، ما مهّد لتغيير عميق في بنية السلطة والضبط الاجتماعي في الجزائر.[2]

**ثانيا: علاقتهم بالزوايا والمؤسسات الدينية**

### 2-1- دوافع الإنكشارية في التقرب من الزوايا

حرصت الطبقة العسكرية الإنكشارية على نسج علاقة قوية مع الزوايا والمؤسسات الدينية، نظرًا لما كانت تتمتع به هذه الأخيرة من مكانة روحية واجتماعية عالية في المجتمع الحضري. فقد أدرك الإنكشارية أن شرعيتهم لا يمكن أن تترسخ بين السكان دون دعم رمزي من المؤسسات الدينية، لذا سعوا إلى تقديم أنفسهم كحماة للدين وللقيم الإسلامية .[3]

### 2-2- حماية الزوايا والمساجد في المناسبات

أدى الإنكشارية أدوارًا بارزة في حماية الزوايا والمساجد، خاصة خلال المناسبات الدينية الكبرى مثل المولد النبوي الشريف وشهر رمضان. كان وجودهم في هذه المناسبات لا يقتصر على

---

[1] بن عبد الكريم، *المرجع السابق* ، ص107.

[2] سعد الله، *المرجع السابق* ، ص217.

[3] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق* ، ص180.

فرض النظام، بل كان يحمل دلالات رمزية عميقة، تؤكد التزام الجيش بحماية المقدسات واحترام الشؤون الدينية .[1]

### 2-3- دعم الأوقاف الدينية وتقديم الهبات

قدّم بعض قادة الإنكشارية أوقافًا لصالح الزوايا والمساجد، وساهموا في ترميم منشآت دينية أو بناء أخرى جديدة، بهدف كسب بركة هذه المؤسسات ودعوات مشايخها. وقد مكّن هذا التعاون الإنكشارية من تقوية حضورهم في المدن والحواضر الكبرى، وربطهم بالمجتمع المحلي .[2]

### 2-4- تعاون وظيفي في حفظ النظام

نشأت بين الإنكشارية والزوايا علاقة تكامل وظيفي، حيث اضطلعت الزوايا بالتوجيه الديني والتربوي، بينما كان الإنكشارية يمثلون أداة الدولة لفرض النظام وضبط الأمن. ومن خلال هذا التعاون، نجحت السلطة العثمانية في الحفاظ على التوازن داخل المجتمع، خاصة في المراكز الحضرية الكبرى .[3]

### 2-5- مشاركة الإنكشارية في الطقوس الجماعية

لم يكن دور الإنكشارية يقتصر على حماية الطقوس الجماعية، بل كانوا يشاركون فعليًا في بعض المواكب والاحتفالات الدينية، مثل مواكب المولد أو زيارات الأولياء. وقد أسهم هذا الحضور في ترسيخ صورة الجيش كجزء من النسيج الديني والاجتماعي للسكان .[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق* ، ص220.

[2] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق* ، ص135.

[3] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق* ، ص110.

[4] سعد الله، *المصدر السابق* ، ص223.

### 2-6-مظاهر التوتر بين الجيش والزوايا

على الرغم من التعاون الظاهر، شـــهدت العلاقة بين الإنكشـــارية والزوايا أحيانًا مظاهر من التوتر، خاصـة حين حاولت العناصـر القيادية للجيش التدخل في شـؤون الأوقاف أو فرض وصـايتها على بعض الزوايا الغنية. وقد واجهت هذه التدخلات مقاومة ضـمنية من شـيوخ الطرق الذين سـعوا للحفاظ على استقلالية مؤسساتهم .[1]

### 2-7- دور مشترك في إدارة النزاعات

كان للزوايا دور الوسيط الروحي في حل النزاعات المحلية والقبلية، بينما أسهم الإنكشارية في فرض الصلح أو تنفيذ الأحكام عند الحاجة. هذا التعاون جعل الطرفين ركيزتين لضمان استقرار المدن وحماية النظام العام في ظل غياب مؤسسات مدنية قوية .[2]

### 2-8- تراجع الإنكشارية وصعود الزوايا

مع اقتراب نهاية العهد العثماني، بدأ نفوذ الإنكشارية يتراجع بفعل ضعف الدولة المركزية، بينما تعاظم دور الزوايا في المجتمع. وأصبحت هذه المؤسسات الروحية في كثير من الحالات البديل الفعلي لضبط النظام الاجتماعي، خاصة مع تزايد الأطماع الأوروبية في الجزائر .[3]

## المبحث الثالث: النفوذ الاقتصادي للجيش الإنكشاري في مرحلة الباشوات

كان للجيش الإنكشاري دورًا اقتصاديًا محوريًا في الجزائر خلال مرحلة حكم الباشوات، حيث لم يكن وجوده مقتصرًا على الجانب العسكري أو الأمني فحسب، بل امتد ليشمل مجالات اقتصادية

---

[1] الجيلالي، *المرجع السابق* ، ص183.

[2] ابن عبد الكريم، *المرجع السابق* ، ص113.

[3] لأشرف، *المرجع السابق* ، ص140.

متعددة. فقد شكّل الإنكشارية قوة اقتصادية مؤثرة في المدن الكبرى، من خلال مشاركتهم المباشرة في الأنشطة التجارية والحرفية، واستفادتهم من الامتيازات المالية التي منحتها لهم الدولة العثمانية بهدف ضمان ولائهم واستقرار الإيالة .[1]

واستفاد الإنكشارية من الرواتب النظامية التي كانت تصرف لهم من خزينة الدولة، فضلاً عن الامتيازات المرتبطة بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، وهي امتيازات مكّنتهم من تعزيز وضعهم المادي مقارنة بالسكان المحليين. كما كان للإنكشارية الحق في الحصول على نصيب من الغنائم التي كانت تُجمع إثر الحملات العسكرية أو غارات البحر، ما وفّر لهم موردًا إضافيًا ساعد على تنمية نفوذهم الاقتصادي .[2]

إضافة إلى ذلك، كان للإنكشارية حضور قوي في قطاع التجارة البحرية، وخاصة في الموانئ الكبرى مثل ميناء الجزائر، حيث شاركوا في تنظيم عمليات التصدير والاستيراد، واستفادوا من عائدات القرصنة المنظمة التي كانت تُعتبر مصدرًا هامًا للثروة خلال تلك الفترة. وقد أدى ذلك إلى اندماجهم في النسيج الاقتصادي الحضري، ما منحهم قوة اقتصادية عزّزت مكانتهم داخل المجتمع .[3]

كما انخرط العديد من الإنكشارية في الأنشطة الحرفية والإنتاجية، سواء بشكل مباشر أو من خلال الإشراف على ورشات يديرها صناع محليون تحت حمايتهم. وقد أدى ذلك إلى بروز طبقة إنكشارية ذات مصالح اقتصادية، ساهمت في توجيه جزء من النشاط الاقتصادي للمدن لصالحها، ما أفرز مظاهر من التمايز الطبقي داخل المجتمع الحضري [4].

---

[1] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق* ، ص190.

[2] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق* ، ص230.

[3] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق* ، ص145.

[4] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق* ، ص125.

إلى جانب هذه الأنشطة، كانت للجيش الإنكشاري سلطة غير مباشرة على بعض الأوقاف والممتلكات التي خضعت لإشرافه، خاصة تلك التي تعود للزوايا أو المؤسسات الدينية التي دخلت في تحالفات معه. واستفاد الإنكشارية من عائدات هذه الأوقاف لدعم ميزانيتهم الخاصة، ولتمويل بعض نشاطاتهم الاجتماعية والدينية، مما زاد من ترسيخ نفوذهم الاقتصادي[1].

وهكذا، لم يكن الجيش الإنكشاري مجرد أداة عسكرية في يد السلطة العثمانية خلال عهد الباشوات، بل تحوّل إلى قوة اقتصادية متغلغلة في شتى مجالات النشاط المالي والتجاري للمدن الجزائرية الكبرى. وقد ساعد ذلك في تكريس سيطرتهم على مفاصل المجتمع، وفي تعميق ارتباط مصالحهم بمصالح الدولة العثمانية، على الأقل حتى أواخر العهد العثماني[2].

**المطلب الأول :الامتيازات الاقتصادية للإنكشارية**

1/- تمتع الإنكشارية خلال مرحلة الباشوات برواتب منتظمة كانت تصرف من خزينة الإيالة الجزائرية، وهي رواتب اعتُبرت مرتفعة نسبيًا مقارنة بما كان يتحصل عليه بقية السكان من ذوي المهن الحرة أو الوظائف المدنية. وقد ساعدت هذه الرواتب على ضمان ولاء الإنكشارية للسلطة العثمانية المحلية، ووفرت لهم قاعدة اقتصادية متينة مكّنتهم من تثبيت نفوذهم في المجتمع الحضري .[3]

**2/- الإعفاءات الضريبية**

إلى جانب الرواتب، استفاد الإنكشارية من إعفاءات ضريبية شملت مختلف أنواع الجبايات المفروضة على السكان المحليين، سواء تلك المتعلقة بالأملاك، أو الدكاكين، أو الأنشطة التجارية. وقد

[1] الجيلالي، *المرجع السابق* ، ص192.

[2] الأشرف، *المرجع السابق* ، ص150.

[3] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق* ، ص190.

منحهم هذا الامتياز أفضلية كبيرة في النشاط الاقتصادي، وجعلهم في وضع مريح مقارنة بالطبقات الحضرية الأخرى .[1]

### 3/–حصة من الغنائم

كان الإنكشارية يحصلون على نصيب ثابت من الغنائم التي تُجمع إثر الغزوات أو الحملات البحرية، وهو ما وفّر لهم مصدر دخل إضافي ذا طابع غير منتظم لكنه مهم من الناحية المادية. وقد ساهمت هذه الغنائم في إثراء الطبقة العسكرية، وفي توسيع مصالحها الاقتصادية، خصوصًا في الموانئ الكبرى .[2]

### 4/– الاستفادة من الأوقاف

في كثير من الحالات، تمكن الإنكشارية من السيطرة على جزء من عائدات الأوقاف التابعة للمؤسسات الدينية أو الزوايا، إما عبر التحالف مع هذه المؤسسات أو من خلال فرض وصايتهم عليها. وقد وفرت هذه العائدات موارد مالية مكمّلة ساعدت في تمويل الأنشطة الاجتماعية والدينية المرتبطة بالجيش الإنكشاري .[3]

### 5/– حضورهم في النشاط التجاري

كان للإنكشارية حضور واضح في التجارة المحلية والدولية، خاصة في الموانئ مثل ميناء الجزائر. واستفادوا من الامتيازات الممنوحة لهم لتوسيع أعمالهم التجارية، بما في ذلك التصدير والاستيراد، أو الاستثمار في ورشات حرفية كانت تدار أحيانًا بأيدي صناع محليين تحت إشرافهم المباشر .[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق* ، ص230.

[2] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق* ، ص145.

[3] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق* ، ص125.

[4] سعد الله، *المرجع السابق* ، ص235.

### 6/- التحكم في أسواق معينة

استغل الإنكشارية نفوذهم للسيطرة على بعض أسواق المدن الكبرى، خاصة الأسواق ذات الطابع الاستراتيجي مثل أسواق السلاح والمواد الغذائية. وأتاح لهم ذلك مضاعفة مكاسبهم الاقتصادية، إلى جانب بسط هيمنتهم على مفاصل النشاط الاقتصادي الحضري .[1]

### 7/- احتكار بعض المهن المربحة

مارس عدد من الإنكشارية الاحتكار غير المباشر لبعض المهن المربحة، سواء في قطاع البناء أو تجارة السلع المستوردة، ما منحهم نفوذًا اقتصاديًا تجاوز حدود مهامهم العسكرية، وساعدهم على تعزيز مواقعهم في الهرم الاجتماعي للمدن الجزائرية .[2]

### 8/- تكامل الامتيازات لتعزيز السلطة

أسهمت هذه الامتيازات الاقتصادية مجتمعةً في جعل الإنكشارية قوة اقتصادية واجتماعية إلى جانب كونهم قوة عسكرية. وقد مكّنهم هذا التكامل بين المال والسلطة من أن يكونوا طرفًا رئيسيًا في معادلة الحكم داخل الإيالة الجزائرية خلال فترة الباشوات .[3]

#### أولا: الرواتب والإعفاءات الجبائية

### 1-1- رواتب دورية ثابتة

شكّلت الرواتب الدورية التي منحتها الدولة العثمانية للإنكشارية حجر الزاوية في وضعهم الاقتصادي المتميز. فقد كانت هذه الرواتب تصرف من الخزينة العامة للإيالة بشكل منتظم، ما مكّن

---

[1] الجيلالي، *المرجع السابق* ، ص192.

[2] الأشرف، *المرجع السابق* ، ص150.

[3] بن عبد الكريم، *المرجع السابق* ،ص130.

أفراد الجيش من ضمان مورد رزق قار، خاصة في ظل التفاوت المعيشي بين مختلف الفئات الاجتماعية في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة.[1]

### 1-2- زيادات ظرفية وهبات

إلى جانب الرواتب القارة، كان الإنكشارية يحصلون على زيادات ظرفية أو ما يُعرف بالبقشيش، خاصة عند تعيين باشا جديد أو خلال الأعياد والمناسبات الدينية. وقد تحولت هذه الهبات إلى وسيلة بيد السلطة المركزية لاستمالة الجيش وضمان ولائه، لا سيما في فترات الاضطرابات أو عند تغيّر السلطة المحلية.[2]

### 1-3- إعفاء من الضرائب المباشرة

تميّز الإنكشارية بإعفائهم من الضرائب المباشرة التي كانت تثقل كاهل سكان المدن، مثل ضرائب الأملاك والدكاكين والمساكن. منحهم هذا الامتياز قدرة أكبر على تنمية ممتلكاتهم وزيادة استثماراتهم في المجالين العقاري والحرفي.[3]

### 1-4- إعفاء من الضرائب التجارية

استفاد الإنكشارية أيضًا من إعفاءات ضريبية على الأنشطة التجارية التي مارسوها بشكل فردي أو جماعي، ما أتاح لهم هامش ربح أوفر مقارنة بالتجار المحليين. وأدى ذلك إلى اندماج الجيش في النسيج الاقتصادي الحضري، بما جعله شريكًا اقتصاديًا مؤثرًا .[4]

---

[1] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق* ، ص 190.

[2] أبو القاسم سعد الله، *المصدر السابق* ، ص 232.

[3] مصطفى الأشرف، *المرجع السابق* ، ص 145.

[4] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق* ، ص 125.

### 1-5- إعفاء من الرسوم الجمركية

كان الامتياز الجبائي يمتد ليشمل الإعفاء من الرسوم الجمركية، لا سيما عند التعامل في تجارة البحر الأبيض المتوسط. وقد استغل الإنكشارية هذه الميزة في تطوير تجارتهم الخاصة بالمواد المستوردة أو المصدَّرة، ما عزز ثرواتهم وساعدهم في بناء شبكة مصالح واسعة في الموانئ .[1]

### 1-6- انعكاس الامتيازات على مكانتهم

عزّزت الرواتب والإعفاءات الاقتصادية من مكانة الإنكشارية، إذ تحوّلوا إلى طبقة ذات نفوذ اقتصادي مميز داخل المجتمع الحضري، وساعدتهم هذه الامتيازات على فرض سلطتهم في المجالين الاجتماعي والسياسي، وكرّست الفوارق الطبقية بينهم وبين الفئات الأخرى .[2]

### 1-7- دور الامتيازات في ترسيخ الولاء

كانت هذه الامتيازات الاقتصادية أداة أساسية للسلطة العثمانية لضمان ولاء الجيش الإنكشاري، إذ أوجدت مصالح مشتركة بين الطرفين. فقد رأت السلطة في تماسك الجيش ضمانًا لاستقرار الإيالة، بينما اعتبر الإنكشارية هذه الامتيازات جزءًا من حقوقهم لقاء ولائهم وخدماتهم .[3]

### 1-8- تأثيرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى

أسهمت هذه الرواتب والإعفاءات في خلق نوع من التمايز الاقتصادي والاجتماعي بين الإنكشارية وبقية السكان، الأمر الذي ولّد في بعض الفترات حالة من الاحتقان، خاصة خلال الأزمات الاقتصادية أو عند تدهور الظروف المعيشية لعامة الناس .[4]

---

[1] مصطفى غريب، البحرية الجزائرية في العهد العثماني، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص 67.

[2] أحمد توفيق المدني، الجزائر عبر التاريخ، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 205.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر الحديث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2004، ص 98.

[4] عبد القادر زغام، المجتمع الجزائري في العهد العثماني، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 132.

**ثانيا: استغلال الغنائم والأسواق من قبل الجيش الإنكشاري في مرحلة الباشوات**

### 2-1- الغنائم كأحد مصادر الثراء

شكّلت الغنائم التي تحصل عليها الإنكشارية خلال الحملات العسكرية والبحرية مصدرًا أساسيًا من مصادر ثرائهم. فقد كان الإنكشارية يشاركون في العمليات العسكرية ضد القوى الأوروبية أو القبائل المتمردة، ويقتسمون الغنائم التي كانت تشمل الأموال والممتلكات والسلع وحتى الأسرى أحيانًا، وهو ما زاد من حجم ثرواتهم ومكّنهم من توسيع نفوذهم الاقتصادي داخل المدن الكبرى .[1]

### 2-2- تنظيم اقتسام الغنائم

كان اقتسام الغنائم يتم وفق نظام دقيق يحدد حصة كل فرد من الجيش حسب رتبته ومشاركته في العمليات. وأشرف الديوان والقيادات العسكرية على هذه العملية لتفادي النزاعات بين الفرق، مما أسهم في ترسيخ قيم الانضباط بين صفوف الجيش، وعزز شعور الإنكشارية بالعدالة داخل مؤسستهم العسكرية.[2]

### 2-3- الغنائم وسيلة لتعزيز القوة الاقتصادية

أسهمت الغنائم في تراكم رؤوس الأموال لدى عدد كبير من الإنكشارية، ما أتاح لهم استثمارها في العقارات أو النشاط التجاري. وبهذا لم تعد الغنائم مجرد مكافأة على الجهد العسكري، بل تحولت إلى وسيلة لتوسيع نفوذ الجيش الاقتصادي داخل المجتمع الحضري.[3]

---

[1] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق* ، ص 195.

[2] أبو القاسم سعد الله، *المصدر السابق* ، ص 234.

[3] عمار بلخوجة، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص 82.

### 2-4- السيطرة على الأسواق المحلية

مارس الإنكشارية تأثيرًا ملحوظًا في الأسواق المحلية من خلال احتكار بعض السلع التي كانت تدخل ضمن الغنائم أو التي يحصلون عليها بأسعار زهيدة خلال الحملات. وقد منحهم ذلك اليد الطولى في تحديد الأسعار أحيانًا، مما خلق نوعًا من الهيمنة الاقتصادية.[1]

### 2-5- استغلال الموانئ في تصريف الغنائم

استفاد الإنكشارية من مواقع الموانئ الجزائرية الكبرى لتصريف ما غنموه من بضائع، سواء بالبيع في الأسواق أو التصدير نحو المشرق وأوروبا. هذا النشاط البحري جعلهم فاعلين اقتصاديين في التجارة المتوسطية، ورسّخ علاقتهم المباشرة مع الشبكات التجارية الكبرى .[2]

### 2-6- الأسواق كامتداد للنفوذ العسكري

لم يقتصر دور الإنكشارية في الأسواق على تصريف الغنائم، بل امتد إلى فرض نوع من الرقابة غير المباشرة على الحركة التجارية، من خلال تأمين الأسواق أو حماية مصالحهم ومصالح التجار المتحالفين معهم، ما جعل السوق مجالًا إضافيًا لبسط نفوذهم الاجتماعي.[3]

### 2-7- تأثير الغنائم والأسواق على الفوارق الطبقية

ساهم استغلال الغنائم والسيطرة على الأسواق في تعميق الفوارق الطبقية بين الإنكشارية وبقية السكان، حيث تحوّلوا إلى طبقة ميسورة في وقت عانى فيه عامة الناس من أزمات معيشية، خاصة في فترات القحط أو الحصار البحري الأوروبي .[4]

---

[1] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق* ، ص 128.

[2] مصطفى غريب، البحرية الجزائرية في العهد العثماني، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص 69.

[3] أحمد توفيق المدني، الجزائر عبر التاريخ، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 210.

[4] عبد القادر زغام، *المرجع السابق* ، ص 137.

### 2-8- الغنائم والأسواق كوسيلة لضمان الولاء

مثّلت عائدات الغنائم والأسواق وسيلة فعالة بيد السلطة لضمان ولاء الجيش الإنكشاري، إذ عززت الامتيازات الاقتصادية من تماسك المؤسسة العسكرية، وأوجدت شبكة مصالح مشتركة بين الجيش والسلطة، بما ساعد على استقرار الحكم رغم التحديات المتعددة .[1]

## المطلب الثاني :مشاركة الإنكشارية في التجارة والموانئ

### 1/- انخراط الجيش في الأنشطة التجارية

لم يقتصر دور الإنكشارية على المهام العسكرية فقط، بل امتد ليشمل انخراطهم الفعلي في الأنشطة التجارية المختلفة. فقد استغل العديد من أفراد الجيش مواقعهم ونفوذهم للمشاركة في التبادل التجاري بين المدن الجزائرية والمراكز المتوسطية، بما جعلهم قوة اقتصادية مؤثرة داخل المجتمع الحضري[2].

### 3/- استثمار الرواتب والغنائم في التجارة

ساهمت الرواتب القارة والغنائم التي حصل عليها الإنكشارية في توفير رؤوس أموال مكنت الكثير منهم من دخول عالم التجارة. وقد تنوعت مجالات أنشطتهم التجارية بين بيع المواد الغذائية، والمنتجات المستوردة، والسلع المحلية مثل الحبوب والجلود .[3]

---

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر الحديث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2004، ص 101.

[2] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق* ، ص 198.

[3] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق* ، ص 236.

### 3/- نفوذ الإنكشارية في الموانئ

كان للإنكشارية نفوذ واسع في الموانئ الكبرى كمدينة الجزائر ووهران، حيث تمكنوا من السيطرة على جزء من النشاط التجاري البحري. وقد تولوا أدوارًا غير رسمية في مراقبة عمليات الشحن والتفريغ، مما منحهم موقعًا استراتيجيا في دورة الاقتصاد البحري .[1]

### 4/- شراكات مع التجار المحليين والأجانب

سعى الإنكشارية إلى تعزيز مصالحهم التجارية من خلال إبرام شراكات مع كبار التجار المحليين، وأحيانًا مع التجار الأوروبيين الذين تعاملوا مع الموانئ الجزائرية. وبهذا أصبحت لهم شبكة علاقات تجارية واسعة ساعدتهم في تنمية ثرواتهم .[2]

### 5/- استغلال الامتيازات الجبائية

استفاد الإنكشارية من الامتيازات الجبائية الممنوحة لهم، والتي شملت الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على السلع والبضائع. وأتاح لهم هذا الامتياز تحقيق أرباح أوفر مقارنة بالتجار الآخرين، مما زاد من قدرتهم على المنافسة والاحتكار.[3]

### 6/- التأثير على الأسعار والأسواق

بفضل موقعهم المتميز في التجارة، كان للإنكشارية تأثير على تحديد الأسعار داخل الأسواق والموانئ. ففي العديد من الحالات، تمكنوا من احتكار بعض السلع أو التحكم في تدفقها، ما سمح لهم بتحقيق مكاسب إضافية وترسيخ نفوذهم الاقتصادي .[4]

---

[1] عمار بلخوجة، *المرجع السابق* ، ص 85.

1 محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق* ، ص [2]130

[3] أحمد توفيق المدني، *المرجع السابق* ، ص 213.

[4] عبد القادر زغام، *المرجع السابق* ، ص 140.

### 7/- التجارة البحرية وسلاح القرصنة

لم تكن مشاركة الإنكشارية في التجارة منفصلة عن نشاط القرصنة البحري، إذ كان كثير من الإنكشارية يشاركون في الغارات البحرية التي تستهدف السفن الأوروبية، ويعيدون تصريف البضائع المستولى عليها في الأسواق المحلية أو عبر التصدير .[1]

### 8/- التجارة أداة لترسيخ السلطة

تحولت التجارة بالنسبة للإنكشارية إلى وسيلة لتعزيز مكانتهم داخل الإيالة، حيث ساهمت في بناء شبكة مصالح مع السلطات المحلية ومع القوى الاقتصادية في المجتمع. وبهذا لم تكن التجارة مجرد نشاط اقتصادي، بل كانت امتدادًا لنفوذهم العسكري والاجتماعي.[2]

### أولا: احتكار التجارة البحرية والبرية خلال مرحلة الباشوات

#### 1-1- احتكار النفوذ التجاري في الموانئ

تمكن الجيش الإنكشاري من فرض هيمنته على التجارة البحرية في الموانئ الكبرى مثل الجزائر ووهران. فقد كانوا يسيطرون على المرافق الحيوية في الميناء، بما في ذلك عمليات الشحن والتفريغ وتحديد أجور النقل، وهو ما منحهم قدرة غير مباشرة على التحكم في حركة التجارة البحرية .[3]

---

[1] مصطفى غريب، *المرجع السابق* ، ص 72.

[2] محمد العربي الزبيري، *المرجع السابق* ، ص 104.

[3] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق* ، ص 200.

### 1-2- استغلال القرصنة لدعم التجارة

لم يكن احتكار التجارة البحرية بمعزل عن نشاط القرصنة البحري الذي مارسه العديد من الإنكشارية. فقد كانت الغنائم الناتجة عن القرصنة تُدمَج في النشاط التجاري، ما منح الجيش موارد إضافية ضخمة عززت موقعه في السوق وأسهمت في زيادة ثرواته .[1]

### 1-3- امتداد النفوذ إلى التجارة البرية

إلى جانب سيطرتهم على البحر، فرض الإنكشارية نفوذهم على الطرق التجارية البرية. كانوا يؤمّنون القوافل التجارية بين المدن الكبرى، مما مكنهم من فرض إتاوات ورسوم غير رسمية على التجار أو الدخول كشركاء في هذه القوافل .[2]

### 1-4- الشراكات القسرية مع التجار

اضطر العديد من التجار المحليين إلى إبرام شراكات مع الإنكشارية لضمان حماية سلعهم أو تسهيل معاملاتهم. وقد استغل الجيش هذا الوضع ليصبح شريكًا رئيسيًا في معظم العمليات التجارية الكبرى داخل البلاد .[3]

### 1-5- تأثير الاحتكار على الأسعار والأسواق

أدى احتكار الإنكشارية للتجارة البحرية والبرية إلى قدرتهم على التأثير في الأسعار داخل الأسواق المحلية، سواء عبر احتكار السلع المستوردة أو التحكم في كميات البضائع المعروضة. ونتيجة لذلك عانى السكان من غلاء الأسعار، لا سيما خلال الأزمات الاقتصادية.[4]

---

[1] مصطفى غريب، *المرجع السابق* ، ص 75.

[2] عمار بلخوجة، *المرجع السابق* ، ص 88.

[3] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق* ، ص 239.

[4] عبد القادر زغام، *المرجع السابق* ، ص 143.

### 1-6- استثمار العائدات في توسيع النفوذ

استغل الإنكشارية الأرباح الضخمة التي جنوها من احتكار التجارة في توسيع نفوذهم السياسي والاجتماعي. فقد استثمروا هذه الأموال في شراء العقارات والأراضي، أو في تمويل أنشطة اقتصادية أخرى، ما زاد من تأثيرهم داخل المجتمع الحضري.[1]

### 1-7- احتكار تجارة بعض السلع الحيوية

تميز الإنكشارية باحتكار تجارة بعض السلع الحيوية مثل الحبوب والجلود والزيوت، وهي منتجات كان الطلب عليها مرتفعًا سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية. وقد ساعدهم هذا الاحتكار على فرض شروطهم على بقية التجار.[2]

### 1-8- الاحتكار كأداة لضمان الولاء السياسي

كان احتكار التجارة بمثابة أداة بيد السلطة العثمانية لضمان ولاء الجيش، حيث غضت الطرف أحيانًا عن هذه الممارسات مقابل التزام الإنكشارية بالدفاع عن الإيالة ودعم استقرارها السياسي، مما جعل الاقتصاد وسيلة من وسائل ضبط التوازنات الداخلية.[3]

## ثانيا: التأثير على الاقتصاد الحضري من خلال الأنشطة التجارية

### 2-1-اندماج الإنكشارية في النسيج الاقتصادي الحضري

ساهم انخراط الإنكشارية في الأنشطة التجارية في إدماجهم المباشر في الحياة الاقتصادية للمدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة. فقد كانوا يملكون محلات وأسواقًا صغيرة، إضافة إلى

---

[1] أحمد توفيق المدني، *المرجع السابق* ، ص 215.

[2] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق* ، ص 133.

[3] محمد العربي الزبيري، *المرجع السابق* ، ص 106.

استثمارهم في تجارة الجملة للمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، ما جعلهم مكوّنًا أساسيًا من مكونات الاقتصاد الحضري.[1]

## 2-2- التحكم في تدفق السلع

بفضل نفوذهم داخل الموانئ والأسواق، امتلك الإنكشارية قدرة كبيرة على التحكم في تدفق السلع بين المدن والمناطق الريفية. فقد تمكنوا من التأثير في توازن العرض والطلب داخل الأسواق، الأمر الذي جعلهم يتحكمون بشكل غير مباشر في الأسعار ومستوى المعيشة في المدن.[2]

## 2-3- التأثير في أسعار السلع

نتيجة لتحكمهم في التجارة البرية والبحرية، كان للإنكشارية دور في تحديد أسعار السلع، لا سيما السلع الحيوية مثل الحبوب والزيوت والجلود. وقد ساعدهم ذلك على تحقيق أرباح كبيرة، لكنه أدى في الوقت نفسه إلى زيادة الأعباء الاقتصادية على عامة السكان .[3]

## 2-4- دعم الاستقرار الاقتصادي في فترات الأزمات

في بعض الفترات، ساهمت الأنشطة التجارية للإنكشارية في دعم الاستقرار الاقتصادي للمدن، خاصة عندما كانوا يؤمّنون احتياجات الأسواق من السلع المستوردة أو الغنائم. ففي أوقات القحط أو الحصار الأوروبي، كانت مخازنهم مصدرًا رئيسيًا للتموين[4].

[1] عبد الرحمن الجيلالي، *المرجع السابق*، ص 202.

[2] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق*، ص 241.

[3] عمار بلخوجة، *المرجع السابق* ، ص 90.

### 2-5- إضعاف المنافسة التجارية الحرة

خلق تدخل الإنكشارية في الأسواق حالة من الاحتكار أضعفت مبدأ المنافسة الحرة. فقد اضطر التجار المحليون إلى التكيف مع شروط الإنكشارية، سواء عبر الشراكات أو عبر القبول بأرباح أقل، وهو ما قلص من حيوية النشاط التجاري في المدن .[1]

### 2-6- استثمارات عقارية ناتجة عن النشاط التجاري

أسهمت أرباح الأنشطة التجارية للجيش الإنكشاري في دفعهم إلى استثمار جزء من ثرواتهم في المجال العقاري. فامتلك العديد منهم دورًا سكنية وحوانيت داخل المدن، ما زاد من حضورهم وتأثيرهم في الاقتصاد الحضري وفي بنية المجتمع المدني.[2]

### 2-7- ترسيخ الفوارق الطبقية

ساهمت هيمنة الإنكشارية على التجارة في تعميق الفوارق الطبقية بين الطبقة العسكرية والتجار الصغار والحرفيين، إذ تحولت الثروة التجارية إلى أداة لفرض النفوذ الاجتماعي، وأدى ذلك أحيانًا إلى حالة من التوتر داخل المدن.[3]

### 2-8- الاقتصاد كوسيلة لبسط النفوذ

لم يكن التأثير الاقتصادي للإنكشارية منفصلًا عن طموحاتهم السياسية والاجتماعية، بل كان جزءًا من استراتيجية لبسط النفوذ داخل المجتمع الحضري. فقد مكنتهم الأنشطة التجارية من توطيد علاقاتهم مع السلطات المحلية ومع مختلف الأطراف الفاعلة في السوق.[4]

---

[1] أحمد توفيق المدني، *المرجع السابق* ، ص 218.

[2] محمد بن عبد الكريم، *المرجع السابق* ، ص 136.

[3] مصطفى غريب، *المرجع السابق* ، ص 78.

[4] عبد القادر زغام، *المرجع السابق* ، ص 145.

**خلاصة الفصل:**

يتّضح من خلال هذا الفصل أن الجيش الإنكشاري لم يكن مجرد قوة عسكرية صرفة في إيالة الجزائر خلال مرحلة حكم الباشوات، بل تحوّل إلى فاعل اقتصادي بارز كان له أثر عميق على مختلف مفاصل الاقتصاد الحضري. فقد مكّنت الامتيازات التي حصل عليها الإنكشارية، من رواتب منتظمة وإعفاءات جبائية، إضافة إلى استغلال الغنائم والامتيازات الجمركية، من بناء نفوذ اقتصادي مكّنهم من احتكار التجارة البحرية والبرية والتحكم في الأسواق. وبهذا، ساهموا في إعادة تشكيل بنية الاقتصاد الحضري، حيث فرضوا واقعًا جديدًا طبع الحياة الاقتصادية في المدن الكبرى بطابع طبقي واضح.

كما أنّ انخراط الجيش الإنكشاري في التجارة والموانئ، واحتكارهم لتجارة بعض السلع الحيوية، أدّى إلى تعزيز مكانتهم داخل المجتمع وزيادة الفوارق بينهم وبين باقي الفئات الاجتماعية، لا سيما التجار والحرفيين. ولم تكن هذه السيطرة الاقتصادية بمعزل عن الأبعاد السياسية والاجتماعية، بل مثّلت أداة بيد الإنكشارية لتكريس نفوذهم وضمان توازن القوى بين السلطة المركزية والمجتمع. وهكذا، أسهم النفوذ الاقتصادي للجيش الإنكشاري في صياغة معادلة دقيقة بين الأمن، والسياسة، والاقتصاد داخل الإيالة، بما يعكس طبيعة العلاقة المتشابكة بين هذه الأبعاد في ظل الحكم العثماني.

# الفصل الثالث: نفوذ وسلطة الجيش الانكشاري سياسية، اجتماعية، اقتصادية، مرحلة الآغاوات

**المبحث الأول: النفوذ السياسي للجيش الانكشاري في مرحلة الأغوات**

**المبحث الثاني: السلطة الاجتماعية للجيش الانكشاري**

**المبحث الثالث: النفوذ الاقتصادي للجيش الانكشاري**

**تمهيد :**

تمثل مرحلة الأغوات (1659–1671) محطة مفصلية في تاريخ إيالة الجزائر العثمانية، نظراً لما شهدته من تحولات عميقة في بنية السلطة وموازين النفوذ داخل جهاز الحكم، بعد أن تمكّن الجيش الإنكشاري من تقويض السلطة الرمزية للباشا العثماني، واحتكار مقاليد الحكم فعليًا تحت قيادة الآغا، الذي أصبح القائد الأعلى للجيش ورأس الدولة في آن واحد. وقد تجلى هذا التحول في مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ما جعل هذه المرحلة توصف بكونها "مرحلة عسكر الإنكشارية بامتياز."

لقد أسهم تمركز السلطة بيد الإنكشارية في بلورة نمط جديد من الحكم، اتسم بطابعه العسكري الاستبدادي، وساهم في إعادة تشكيل العلاقة بين جهاز الدولة من جهة، وبقية المكونات الحضرية والدينية والاقتصادية من جهة أخرى. وتزايد تدخل الإنكشارية في الشؤون اليومية للمدينة والمجتمع، فامتدت سلطتهم إلى الأسواق، والمساجد، والموانئ، وحتى الطرق الصوفية، مما أفرز توازنات جديدة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

كما عززت هذه المرحلة من امتيازات الإنكشارية، سواء من حيث الرواتب والإعفاءات الضريبية، أو من حيث مشاركتهم في الأنشطة التجارية، واحتكارهم لقطاعات استراتيجية مثل الملاحة والتجارة البرية والبحرية. فكان لهذه السيطرة أثر بالغ في تشكل اقتصاد حضري خاضع لنفوذهم المباشر، ما جعل من الجيش الإنكشاري فاعلاً أساسياً ليس فقط في ميدان السلطة، بل في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية للإيالة ككل.

وبناءً على ما سبق، يتناول هذا الفصل دراسة ملامح هذا النفوذ المتعدد الأبعاد، وذلك عبر ثلاثة مباحث رئيسية: يتطرق الأول إلى السلطة السياسية للجيش الإنكشاري خلال مرحلة الأغوات،

ويتناول الثاني حضورهم الاجتماعي وهيمنتهم في المجال الحضري، في حين يسلط الثالث الضوء على أوجه نفوذهم الاقتصادي، بمختلف امتداداته ومظاهره.

## المبحث الأول: النفوذ السياسي للجيش الإنكشاري في مرحلة الأغوات

تميّزت مرحلة الأغوات في إيالة الجزائر بتحول جذري في طبيعة السلطة السياسية، حيث انتقل مركز الحكم من الباشا المعيّن من طرف السلطان العثماني إلى الآغا، قائد الجيش الإنكشاري، الذي أصبح صاحب القرار الفعلي في شؤون الإيالة. وقد نتج هذا التحول عن تراكم نفوذ الإنكشارية منذ المراحل السابقة، لا سيما خلال فترة الباشاوات، حينما تراجع نفوذ السلطة المركزية في إسطنبول، مما مهّد الطريق أمام بروز سلطة محلية مستندة إلى القوة العسكرية والتنظيم الصارم للجيش الإنكشاري .[1]

بحلول سنة 1659، تمكّنوا من تنحية الباشا نهائيًا، ونصّبوا آغًا عليهم ليتولى مهام الحكم باسمهم، في ما عُرف بـ"مجلس الديوان"، الذي أصبح الجهة الحاكمة الفعلية في البلاد.[2]

كما أن الاستقرار السياسي في هذه المرحلة كان مرهونًا بتوازنات داخلية دقيقة، إذ إن الآغا كان يُنتخب من قبل ضباط الجيش الكبار، وليس بالتوريث أو التعيين من الخارج، ما أوجد نظامًا قائمًا على رضا الطبقة العسكرية الحاكمة، وليس على الشرعية التقليدية أو التفويض السلطاني. وقد شهدت هذه المرحلة حالات عنف داخلي، نتيجة الصراعات بين فصائل الإنكشارية حول منصب الآغا، وهو ما يبرز هشاشة البنية السياسية القائمة على التوافق العسكري لا غير.[3]

---

[1] *مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، دار الفكر، الجزائر، ص 125.*

[2] عبد الجليل التميمي، *الجيش والسلطة في المغرب العربي خلال العهد العثماني*، منشورات مركز الدراسات العثمانية، تونس، 1991، ص 205.

[3] Charles André Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, Paris, PUF, 1964, p. 56.

وفي المقابل، سعت السلطة الجديدة إلى تثبيت شرعيتها عبر إظهار الولاء الاسمي للسلطان العثماني، فكانت الخطبة تُلقى باسمه، وتُسكّ النقود بذكره، وتُرسل الهدايا إلى البلاط في إسطنبول، إلا أن هذه الطقوس لم تكن سوى رموز شكلية لا تؤثر فعليًا في الحكم المحلي. فالعلاقة مع الباب العالي اقتصرت على الاعتراف الرمزي، دون تدخل حقيقي في تعيين الآغوات أو توجيه السياسة العامة .[1]وقد انعكست هذه الهيمنة السياسية على علاقة الإنكشارية ببقية مكونات المجتمع، إذ أُقصيت النخب المدنية والدينية من مراكز القرار، وتحوّلت السلطة إلى أداة بيد النخبة العسكرية. كما فرض الإنكشارية نوعًا من الحكم الاستبدادي، استخدموا فيه العنف لتأديب المعارضين أو كبح التمردات، وهو ما منحهم قدرة على الضبط والسيطرة، لكنه أدّى في الوقت نفسه إلى تنامي الشعور بالغضب الشعبي ضد تعسفهم في بعض المناطق.[2]

ولا شك أن هذا التحول في بنية الحكم خلال مرحلة الأغوات يعكس خصوصية التجربة السياسية الجزائرية داخل المنظومة العثمانية، حيث تمكّن الفاعل المحلي ـ ممثلاً في الجيش الإنكشاري ـ من تشكيل نموذج سياسي مستقل نسبيًا عن المركز العثماني، قائم على سلطة العسكر، وتنظيم الديوان، واستبعاد الولاة العثمانيين التقليديين. هذا النموذج، رغم محدوديته، أسّس لمرحلة من الاستقرار النسبي والحكم المحلي الذي استمر حتى مجيء مرحلة الدايات لاحقًا .[3]

## المطلب الأول: احتكار السلطة التنفيذية وصياغة القرار السياسي

مثّل الجيش الإنكشاري خلال مرحلة حكم الأغوات أحد أهم مراكز القوة التي احتكرت السلطة التنفيذية في إيالة الجزائر، حيث ألغيت وظيفة الباشا سنة 1659م، وأُسندت صلاحياته تدريجياً إلى أعيان الإنكشارية الذين انتظموا في مجلس الديوان. أدى هذا التحول إلى تمركز القرار السياسي بين

[1] أحمد توفيق المدني، *حياة كفاح*، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 213.

[2] ناصر الدين سعيدوني، *الجزائر في التاريخ العثماني*، منشوراتANEP ، الجزائر، 2005، ص 147.

[3] رابح لونيسي، *السلطة والمجتمع في الجزائر العثمانية*، دار القصبة، الجزائر، 2012، ص 98.

أيدي قادة العسكر، متجاوزاً بذلك الطبيعة الشكلية التي كانت تسند الباشا كممثل للسلطان العثماني، لصالح نظام محلي عسكري الطابع تسيّده الأغوات، ما جعلهم في موقع المبادرة والمسؤولية في الشؤون الداخلية والخارجية للإيالة.[1]

لقد أضحت وظيفة الأغا، أو "أغا الرياس" ثم "أغا الإنكشارية"، تجسد أعلى سلطة تنفيذية في البلاد، وهي سلطة لم تكن محددة بمدة زمنية واضحة، بل كانت تستند إلى ثقة أفراد الجيش وأعيانه، وتُكتسب عبر النفوذ والقوة والمكانة داخل الجهاز العسكري. وبذلك، تحوّل القرار السياسي إلى قرار صادر من داخل مؤسسة عسكرية مغلقة، يُصاغ ويُنَفَّذ من قبل رجالها دون الرجوع إلى مؤسسة مدنية أو سلطوية خارجية.[2]

ساهم هذا الاحتكار في ترسيخ حكم الأوليغارشية العسكرية، إذ لم يكن بالإمكان اتخاذ قرارات كبرى تتعلق بالحرب أو السلم أو المالية العامة دون العودة إلى كبار الإنكشارية وديوانهم. وكانت التعيينات في المناصب الكبرى، سواء في الإدارات أو على رأس بايلكات الداخل، تخضع لموافقة هؤلاء، وهو ما مكّنهم من التحكم في أدوات الإدارة والحكم معاً .[3]

كما اتسم هذا النظام السياسي العسكري بدرجة عالية من المركزية والانغلاق، إذ كانت المشاركة في القرار محصورة داخل حلقة ضيقة من قادة الإنكشارية، الذين شكّلوا ما يشبه "مجلس قيادة" فعلي. ومن خلال هذا المجلس، تُدار شؤون الإيالة، بما في ذلك تعيين الأغوات أنفسهم، وهو ما يدل على أن التداول على رأس السلطة كان خاضعاً لمنطق القوة والنفوذ داخل المؤسسة العسكرية لا غير .[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 201.

[2] علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2002، ص 465.

[3] أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج4، مطبعة الشعب، الجزائر، 1981، ص 112.

[4] ناصر الدين سعيدوني، تركيا والجزائر: دراسة في العلاقات السياسية 1518-1830، دار الأمة، الجزائر، 1993، ص 187.

زاد من حدّة هذا الاحتكار التراجع التدريجي لدور السلطنة العثمانية في الرقابة على شؤون الجزائر، ما فسح المجال أمام الإنكشارية لممارسة سلطات سيادية فعلية، وهو ما يفسر غياب التدخل العثماني المباشر في عزل أو تعيين الأغوات طيلة قرابة القرن والنصف من هيمنتهم على الإيالة. وعليه، أصبح الحكم في الجزائر في تلك المرحلة يكاد يكون "جمهورية عسكرية" في المضمون، وإن ظلت التبعية الاسمية للسلطان قائمة على مستوى الشكل والبروتوكول .[1]

من جهة أخرى، أدى هذا الوضع إلى خلق نوع من "المزاج السياسي العسكري"، حيث أُقصيت الفئات المدنية من المشاركة في صنع القرار، سواء تعلق الأمر بالعلماء أو الوجهاء أو رؤساء الزوايا. وقد انعكس ذلك في السياسات العامة التي غلّبت الأمن والنظام والانضباط، وأعطت الأولوية لحماية مصالح العسكر وامتيازاتهم، على حساب التنمية أو إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية .[2]

ورغم أن بعض الأغوات حاولوا استرضاء بعض القوى المدنية أو إشراكها في إدارة بعض الشؤون، خاصة خلال الأزمات أو التمردات، إلا أن الطابع العسكري لبنية الحكم ظل مهيمناً، مما جعل أي انفتاح ديمقراطي أو إصلاحي أمراً مستبعداً في ظل هذا النظام المغلق. هذا ما أدى إلى حالة من الجمود السياسي النسبي الذي طبع الإيالة في أواخر مرحلة الأغوات.[3]

ولم يكن هذا الاحتكار مجرد سلوك سياسي عابر، بل كان جزءاً من استراتيجية للحفاظ على تماسك الجيش كقوة حاكمة وضامنة للاستقرار، خاصة في ظل المخاطر الخارجية التي كانت تهدد البلاد من قبل القوى الأوروبية، ما جعل من الإنكشارية "حراساً سياسيين" كما هم عسكريون، يحكمون باسم الأمن والاستقرار ومصلحة الجماعة الحاكمة .[4]

---

[1] حسن مؤنس، الجزائر في التاريخ العثماني، منشورات دار الكتب، القاهرة، 1968، ص 137.

[2] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 98.

[3] أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق ، ص 72.

[4] عبد الجليل التميمي، الجيش في الجزائر العثمانية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي، تونس، 1984، ص 60.

**أولا: إلغاء سلطة الباشا وتحولها إلى منصب صوري**

**1.السياق العام لتحول السلطة**

مع بداية مرحلة الأغوات (1671م)، برزت بوادر التحول في بنية الحكم بإيالة الجزائر، حيث تراجعت سلطة الباشا تدريجياً، مقابل صعود سلطة الأغا، الذي كان بمثابة قائد الجيش الإنكشاري. وكان هذا التحول انعكاساً لصراع النفوذ بين ممثل السلطة العثمانية المركزية، أي الباشا، والقوة العسكرية المحلية المتمثلة في الإنكشارية التي أصبحت الطرف الأقوى على الأرض .[1]

**2.إضعاف الباشا على المستوى العملي**

رغم أن الباشا ظل يحمل لقبه الرسمي، إلا أن سلطاته تقلصت بشكل ملحوظ. فقد أصبح دوره يقتصر على المهام البروتوكولية والتمثيل الشكلي للسلطان العثماني، دون أي تأثير فعلي على إدارة شؤون الإيالة، خاصة في القرارات المصيرية المرتبطة بالحرب والسلم، وتعيين المسؤولين، والتحكم في الضرائب[2].

**3.سيطرة الإنكشارية على مجلس الديوان**

أحد أبرز المؤشرات على تراجع سلطة الباشا، هو خضوع مجلس الديوان لهيمنة ضباط الجيش الإنكشاري. فقد صار هذا المجلس الأداة التشريعية والتنفيذية الحقيقية، حيث يتخذ قراراته بشكل جماعي بقيادة الأغا، فيما يكتفي الباشا بالمصادقة الشكلية أو الحضور الرمزي فقط .[3]

---

[1] بن نعمان، أبو القاسم سعد الله، *تاريخ الجزائر الثقافي*، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 91

[2] ليفي بروفنسال، *تاريخ الجزائر في القديم والحديث*، ترجمة محمد العربي الزبيري، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 211 .

[3] مرزوقي، عبد الرحمن، *الجزائر في العصر العثماني*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 145 .

### 4.إلغاء فعلي لدور الباشا في التعيينات والضرائب

جرّدت الإنكشارية الباشا من سلطته في تعيين الولاة أو المسؤولين المحليين في المدن والمناطق، وصارت هذه التعيينات تتم مباشرة من قبل الديوان العسكري، بناءً على مصالح الجيش، مما جعل الباشا خارج المعادلة الإدارية الفعلية. كما سُحبت منه صلاحيات فرض الضرائب أو الإشراف على جبايتها .[1]

### 5.الباشا كأداة رمزية للشرعية العثمانية

بالرغم من إفراغ منصب الباشا من محتواه السياسي والإداري، حافظ عليه الأغوات لأسباب تتعلق بالشرعية. إذ كانت سلطتهم بحاجة إلى غطاء رسمي يربط الإيالة بالدولة العثمانية، لتفادي الاتهام بالتمرد أو الانفصال، خصوصاً وأن السلطان العثماني ظل يرسل الفرمانات ويُعلن تعيين الباشا بشكل دوري .[2]

### 6.تطبيع الوضع الجديد لدى السكان

بمرور الوقت، أصبحت وضعية الباشا كمنصب شرفي مقبولة لدى عامة الناس، بل وصار يُنظر إلى الأغا على أنه الحاكم الفعلي. وتكرّس هذا التصور من خلال المراسيم، وتنظيم الاستعراضات العسكرية، وظهور الأغا في المناسبات الكبرى، بينما غاب الباشا عن الفضاء العام تقريباً [3].

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، *تاريخ الجزائر العام*، ج3، وزارة الثقافة، الجزائر، ص 278

[2] مصطفى غريب، *الجيش الإنكشاري ودوره السياسي في الجزائر العثمانية*، منشورات جامعة وهران، ص 133

[3] شكيب أرسلان، *حاضر العالم الإسلامي*، ج1، المطبعة الأدبية، بيروت، ص 344 .

### .7شرعية القوة بدل شرعية التعيين

إن انتقال مركز الثقل من الباشا إلى الأغا يجسّد تحولاً عميقاً في مفاهيم الحكم، حيث حلت شرعية القوة العسكرية محل الشرعية الإدارية القادمة من الباب العالي. وهذا ما مكّن الإنكشارية من احتكار مفاصل الدولة دون الحاجة إلى إجراءات رسمية أو اعتراف خارجي واضح .[1]

### 8.النتائج السياسية لعزل الباشا الفعلي

كان من نتائج هذا الوضع أن أصبحت الإيالة خاضعة لحكم عسكري مغلق، يتحكم فيه جهاز الإنكشارية بقيادة الأغا، ما جعل السلطة التنفيذية محتكرة من طرف جماعة محددة غير خاضعة للرقابة المدنية، ومفرغة من أي مشاركة شعبية أو نخبوية خارج الإطار العسكري.[2]

## ثانيا: آليات اتخاذ القرار السياسي داخل جهاز الآغا

### 1.الآغا بوصفه صاحب السلطة العليا

مع نهاية القرن السابع عشر، أضحى الآغا قائد الإنكشارية في إيالة الجزائر هو صاحب الكلمة العليا في دواليب الحكم، بعد أن تقلص دور الباشا إلى صفة رمزية شكلية. وقد أصبح هذا المنصب متمتعًا بصلاحيات واسعة في تعيين الولاة المحليين وقادة الأسطول وتوجيه السياسة العامة للبلاد، ما جعل مؤسسة الآغا أقرب إلى حكومة عسكرية مغلقة يحتكرها ضباط الإنكشارية الكبار الذين تحلقوا حوله .[3]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، *المرجع السابق*، ص 109 .

[2] يوسف دادي عدون، *الجزائر خلال العهد العثماني*، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ص 174↩ .

[3] مرزاق، حسين، *الجزائر في العصر العثماني*، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 132.

### 2. مجلس الديوان كأداة لاتخاذ القرار

كان الديوان العسكري يشكل الهيئة التشاورية والتنفيذية التي يعتمد عليها الآغا في صنع القرار السياسي، ويتكوّن من كبار الضباط وأعيان الإنكشارية ممن راكموا تجربة طويلة في الإدارة والقتال. وقد كان هذا المجلس يجتمع بصفة دورية للنظر في المسائل العسكرية والمدنية، ويتمتع بسلطة واسعة في البت في شؤون التعيين والعزل والتسليح وتحصيل الجبايات.[1]

### 3. نظام الشورى المحدود

رغم أنّ ديوان الآغا اتخذ شكل الشورى في الظاهر، إلا أن طبيعة النظام العسكري وسلطة الآغا القوية جعلت هذا المجلس أقرب إلى هيئة تصادق على قرارات الآغا بدل أن تناقشها بحرية. فالمداولات كانت تجري في جو من الانضباط الشديد، ولا يُسمح بالاعتراض إلا في أضيق الحدود، لا سيما من قبل الأعضاء الأعلى رتبة أو ممن يمثلون فئات النفوذ داخل طوائف الإنكشارية .[2]

### 4.التحالفات الداخلية في صناعة القرار

اعتمدت آليات اتخاذ القرار في جهاز الآغا على شبكات التحالف بين الضباط والقيادات الميدانية، حيث لعبت الولاءات الشخصية والانتماء للطوائف أو "الأورتا" دورًا كبيرًا في ترجيح كفة قرارات معيّنة. كما شكّلت المصالح الاقتصادية وتقاطع النفوذ العسكري مع التجارة والجباية عاملاً حاسمًا في بناء هذه التحالفات وتوجيهها سياسيً .[3]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق*، ص 225.

[2] بن نعمان، عبد الجليل، *السلطة والانكشارية في الجزائر العثمانية*، منشورات جامعة الجزائر، 2005، ص 88

[3] نوردين، لوي، *الجزائر في ظل الحكم العثماني*، ترجمة عبد القادر زبادية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 101.

### .5إدارة الأزمات ومراكز القرار المصغرة

في فترات الأزمات، كانت قرارات الآغا تُتخذ بالتشاور مع نواة ضيقة من كبار قادة الإنكشارية دون الرجوع إلى كامل أعضاء الديوان، لا سيما في حالات التهديد الخارجي أو التمرد الداخلي. وتكشف هذه الممارسة عن مركزية القرار في يد مجموعة صغيرة محيطة بالآغا تمارس تأثيرًا مباشراً على السياسات العامة دون رقابة مؤسساتية .[1]

### .6دور الكتاب والموظفين المدنيين

إلى جانب العنصر العسكري، استعان الآغا بمجموعة من الكتبة والإداريين ممن لعبوا دورًا ثانويًا في صنع القرار، خاصة في ما يتعلّق بصياغة المراسلات وتنظيم سجلات الجباية والقرارات. وقد ساهم هؤلاء في إضفاء طابع من التنظيم الإداري الشكلي على قرارات نابعة أصلًا من إرادة عسكرية محضة.[2]

### .7إقصاء المكونات الاجتماعية الأخرى

لم يكن للسكان المحليين أو الزعامات القبلية أو النخب الدينية دور يُذكر في عملية اتخاذ القرار داخل جهاز الآغا، إذ بقيت السلطة محتكرة في يد الإنكشارية. وحتى في حالات التفاوض مع الزوايا أو الوجهاء، كانت المفاوضات تجري تحت إشراف مباشر من ضباط عسكريين، ما يعكس الطبيعة الإقصائية للنظام السياسي القائم .[3]

---

[1] دي غرامون، هنري، *تاريخ الجزائر في العهد العثماني*، ترجمة بشير بن يحمد، دار الشروق، الجزائر، 1991، ص 207.

[2] مولاي، عبد الله، *الإدارة العثمانية في الجزائر*، مطبعة الشعب، الجزائر، 1996، ص 144.

[3] شارف، أحمد، *المجتمع والدولة في الجزائر العثمانية*، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص 169.

### .8عسكرة القرار السياسي

أسفرت هذه الآليات في النهاية عن عسكرة السياسة داخل الإيالة، بحيث أصبحت القرارات الكبرى تخضع لمنطق الانضباط العسكري لا للحسابات المدنية أو الشعبية، ما جعل السلطة مركزية، مغلقة، ولا تقبل المنازعة أو المشاركة الفعلية من خارج الجهاز الإنكشاري .[1]

## المطلب الثاني: العلاقة بين الآغا والديوان

**الآغا كصاحب السلطة الفعلية والديوان كهيئة استشارية**

في مرحلة الأغوات، برز الآغا بوصفه رأس السلطة الفعلية في إيالة الجزائر، حيث تمكّن من تركيز مختلف الصلاحيات السياسية والإدارية والعسكرية بين يديه، مما جعل دوره يتجاوز الدور التقليدي للقائد العسكري. في هذا السياق، أصبحت علاقة الآغا بالديوان قائمة على نوع من التبعية الشكلية، إذ احتُفِظ بالديوان كهيئة استشارية تسندها الشرعية التقليدية، لكن دون أن يكون لها تأثير حاسم في صناعة القرار السياسي. كان الآغا يستشير أعضاء الديوان في بعض المسائل الحساسة أو المرتبطة بالمصالح الكبرى للولاية، إلا أن هذه الاستشارة لم تكن ملزمة، ما يعكس ضعف الديوان أمام نفوذ الإنكشارية وتضاؤل مكانته كمركز للقرار بالمقارنة مع مرحلة الباشاوات والبيلربايات .[2]

**توازن هش بين التمثيل الرمزي والقرار السلطوي**

رغم انحسار السلطة الحقيقية للديوان، إلا أنّه احتفظ بدور رمزي، وخصوصًا عند اتخاذ قرارات كبرى مثل عزل أو تعيين الآغا نفسه، أو البتّ في قضايا ذات بعد حساس يمس استقرار الإيالة. ومع ذلك، فإنّ هذا التوازن بين الآغا والديوان لم يكن مستقراً، بل كان هشاً ومتغيراً بحسب شخصية الآغا ومدى تحكمه في مفاصل الجيش الإنكشاري. وقد سُجلت حالات تدخل فيها الديوان، خاصة الديوان

---

[1] بوعزيز، يحي، *دراسات في تاريخ الجزائر العثماني*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 189.

[2] عبد الجليل التميمي، *الجيش والسلطة في المغرب العربي العثماني*، منشورات مركز الدراسات العثمانية، ص 212 .

الكبير، لإسقاط بعض الأغوات عند شعورهم بأن سلطتهم مهددة، ما يدل على أن العلاقة بين الطرفين كانت تتراوح بين الهيمنة المطلقة من قبل الآغا، ومحاولات متقطعة من الديوان لاستعادة شيء من سلطته التقليدية .[1]

**أولا: تطور دور الديوان في ظل قيادة الآغا**

## 1-1-تطور دور الديوان في ظل قيادة الآغا

1. **تحول الديوان من مركز للسلطة إلى جهاز خاضع**

مع صعود الأغوات إلى رأس السلطة في إيالة الجزائر، شهد دور الديوان تحولات جوهرية مست هيكله ووظيفته. فبعد أن كان، خلال مرحلة الباشاوات، مركزًا فعليًا لصنع القرار السياسي والرقابة على الإدارة والجيش، أضحى تحت قيادة الآغا جهازًا خاضعًا إلى الإرادة الإنكشارية، دون صلاحيات تنفيذية مؤثرة. لقد فقد الديوان جزءًا كبيرًا من استقلاليته، وأصبح يضطلع بوظائف شكلية تُستدعى فقط لتزكية قرارات الآغا، أو لتأكيد الشرعية الشكلية لبعض التدابير السلطوية التي يتخذها الإنكشاريون من خلال الآغا.[2]

2. **الديوان كأداة شرعنة للقرارات العسكرية والسياسية**

استغل الأغوات مكانة الديوان الرمزية داخل البنية السياسية للإيالة، فعملوا على إفراغه من مضمونه كمؤسسة تداولية، وحوّلوه إلى أداة لتثبيت شرعيتهم السياسية والعسكرية، حيث كان يُستدعى لعقد جلسات تكميلية تضفي طابعًا من المشروعية على قرارات مثل إعلان الحرب أو توقيع اتفاقيات أو إقرار التعيينات. إلا أن هذه الجلسات كانت في الغالب صورية، تُوجَّه

[1] رابح لونيسي، *المرجع السابق*، ص 135.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 109 .

فيها مخرجات القرار من قبل الآغا مسبقًا، ما يدل على تراجع حقيقي في دور الديوان كمؤسسة تداولية مستقلة .[1]

### 3. التدخل الاستثنائي للديوان في لحظات الأزمة

رغم هذا التراجع، إلا أن الديوان، وخصوصًا "الديوان الكبير"، احتفظ ببعض القدرة على التدخل في لحظات الأزمات، لا سيما حين يظهر تململ داخل صفوف الإنكشارية أو تُسجّل تجاوزات حادة من الآغا تهدد استقرار السلطة أو وحدة الجيش. وقد سجلت بعض الحوادث التاريخية تدخلات مباشرة من أعضاء الديوان لعزل بعض الأغوات أو تعديل قرارات مصيرية، إلا أن هذه المبادرات كانت استثنائية ونادرة، ولا تعكس عودة دور الديوان بل تشير إلى احتفاظه بمكانة محدودة ضمن التوازنات السياسية الداخلية.[2]

### 4. تراجع البعد التمثيلي للديوان

انكمش البعد التمثيلي للديوان داخل المجتمع الجزائري، فبينما كان الديوان يُفترض أن يمثل مختلف شرائح الطبقة العسكرية والإدارية في الإيالة، أصبح مع الزمن يقتصر على فئة محددة من الضباط الإنكشاريين الموالين للآغا، ما جعله فاقدًا لصفة التمثيل الواسع ومقيدًا في تركيبته الوظيفية. هذا التقلص في الدور التمثيلي أدّى إلى عزلة الديوان عن المجتمع الحضري والعسكري، وأسهم في تركيز القرار بيد الآغا دون رقيب أو شريك فعلي .[3]

---

[1] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 227

[2] مصطفى غريب، النظام السياسي في الجزائر العثمانية، دار الأمة، الجزائر، ص 91

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 139.

**ثانيا: سيطرة الإنكشارية على التعيينات والمراسيم**

1. **احتكار سلطة التعيين في مفاصل الدولة**

مع تحوّل السلطة الفعلية إلى يد الأغوات خلال مرحلة حكمهم (1659–1671 إلى 1817)، أصبحت التعيينات الإدارية والعسكرية تتم حصريًا عبر الجهاز الإنكشاري. فقد تحوّل الآغا إلى صاحب القرار الأوحد في تعيين كبار المسؤولين كخوجة الخيل، البايليك، ضباط الديوان، وحتى الشيوخ المحليين في بعض المناطق. هذا الاحتكار ألغى تدريجياً كل أشكال المشاركة الأخرى التي كانت تمارسها السلطنة العثمانية أو الديوان سابقاً، مما جعل الوظائف العمومية أداة لإعادة إنتاج السلطة الإنكشارية داخل الإدارة .[1]

2. **المراسيم كوسيلة لتثبيت النفوذ**

أصبحت المراسيم السياسية والعسكرية في عهد الأغوات تصدر باسم الديوان أو السلطان العثماني، لكنها في واقع الأمر تعكس إرادة الآغا والقيادة الإنكشارية. وتم استغلال هذه المراسيم لإضفاء الشرعية الشكلية على التعيينات والقرارات التي تخدم مصالحهم، سواء تعلق الأمر بتبديل البايات، أو منح الامتيازات، أو إدارة الشؤون التجارية والمالية. وكانت هذه المراسيم تصاغ غالباً داخل القصر أو ثكنة الجيش، وتُمرَّر عبر الديوان دون نقاش فعلي .[2]

3. **التعيين كمكافأة ولاء وخضوع**

لم تكن التعيينات في عهد الأغوات خاضعة لمعايير الكفاءة أو الخبرة، بل أصبحت ترتبط بشكل وثيق بولاء الشخص المعني للسلطة الإنكشارية وخضوعه للأوامر. وقد سُجِّل أن العديد من المناصب أصبحت تُمنح مقابل دعم مالي أو سياسي للآغا، ما أدى إلى شيوع الزبونية داخل

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص 117.

[2] عبد الجليل التميمي، *المرجع السابق*، ص 231.

دواليب الدولة وتفكك الجهاز الإداري، خاصة في الولايات الداخلية التي بات فيها الباي تابعًا خاضعًا وليس شريكًا في الحكم .[1]

**4. أثر هذه السيطرة على استقرار الإيالة**

أدّت هذه الممارسات إلى نوع من الاستقرار السياسي المبني على القمع لا التوازن، إذ استبعدت النخب الحضرية والمحلية من دوائر القرار، مما فاقم الشعور بالتهميش السياسي. وفي ذات الوقت، جعلت من جهاز الدولة أداة تنفيذية تابعة لجهاز عسكري لا يهتم إلا بحفظ امتيازاته الاقتصادية والسياسية. وقد مهد هذا النهج لاحقًا لضعف مقاومة الإيالة أمام التهديدات الخارجية مع بداية القرن التاسع عشر .[2]

## المبحث الثاني: السلطة الاجتماعية للجيش الإنكشاري

مثّلت السلطة الاجتماعية للجيش الإنكشاري في مرحلة الأغوات بعد منتصف القرن السابع عشر إحدى أبرز أوجه نفوذه في إيالة الجزائر، إذ تجاوز هذا الجهاز العسكري حدود دوره القتالي التقليدي، ليُصبح فاعلاً أساسياً في البنية الاجتماعية الحضرية، وخصوصًا في مدينة الجزائر. وقد تجلى هذا النفوذ من خلال سيطرة الإنكشاريين على مراكز القرار المجتمعي، وفرض نمطهم الثقافي واللغوي والتواصلي، إضافة إلى تشكيلهم طبقة شبه مغلقة داخل المجتمع، تتمتع بامتيازات رمزية ومادية لا تتوفر لغيرها من الفئات .[3]كما لعبوا دورًا مهمًا في صياغة الأعراف السائدة ضمن المدينة، من خلال حضورهم المكثف في الأحياء، والأسواق، والحرف، مما منحهم سلطة غير رسمية على السكان[4].

---

[1] مصطفى غريب، *المرجع السابق*، ص 99.

[2] رابح لونيسي، *المرجع السابق*، ص 145.

[3] أبو القاسم سعد الله، *المصدر السابق*، ص 231

[4] مصطفى بوعزيز، *الجزائر في العصر العثماني*، منشورات دحلب، الجزائر، 2002، ص 174

وقد أسهمت البنية الانعزالية التي اتسم بها تنظيم الإنكشارية في تكريس نوع من التمايز الاجتماعي، تَمثَّل في ممارسات التفضيل الطبقي، والتمييز بين "القولقول" (أي أفراد الجيش) و"الأهالي" أو "العوام ."[1] ولم يقتصر هذا التمايز على المجال الحضري، بل امتد تأثيره إلى مختلف أنحاء الإيالة، حيث أصبح الانتماء إلى الجهاز الإنكشاري مصدر وجاهة ومكانة اجتماعية مميزة[2]. وهو ما سمح للجيش الإنكشاري بفرض نظام اجتماعي يخدم مصالحه، ويعيد إنتاج سلطته الرمزية عبر الأجيال. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة السلطة الاجتماعية للجيش الإنكشاري تكشف عن أبعاد عميقة من علاقة القوة بالمجتمع في الجزائر العثمانية، وتُبرز كيف تحولت هذه القوة العسكرية إلى فاعل اجتماعي مهيمن يعيد تشكيل التراتب الاجتماعي وفقًا لمصالحه[3].

## المطلب الأول: الوضعية الاجتماعية للإنكشارية داخل المدن

لقد شكلت المدن الجزائرية الكبرى، وعلى رأسها مدينة الجزائر، الفضاء الأساسي الذي تمركز فيه أفراد الجيش الإنكشاري، واتخذوه موطناً دائماً منذ بداية القرن السابع عشر. وقد كان لهذا التمركز أثر بالغ في رسم ملامح الوضعية الاجتماعية للإنكشارية، إذ تميّز أفراد هذا الجهاز العسكري عن بقية السكان المحليين سواء من حيث نمط العيش، أو الامتيازات الاجتماعية، أو شبكة العلاقات المدنية .[4]

أقام الإنكشارية عادة في ثكنات خاصة تسمى "القصبة"، وكانت هذه الفضاءات شبه مغلقة، ما ساعد على خلق نوع من الانعزال عن السكان المحليين، وبالتالي ساهم في تكريس الفجوة الاجتماعية

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، *المرجع السابق*، ص 98

[2] نور الدين بن زينب، *النظام الانكشاري في الجزائر العثمانية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 143.

[3] [5] Charles-Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, vol.1, PUF, Paris, 1964, p. 25.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 211.

والثقافية بينهم وبين الأهالي. وقد ساهم ذلك في نشوء فئة حضرية "عسكرية" ذات سمات مميزة، تعيش نمطاً مغايراً عن باقي الفئات .[1]

كان للإنكشارية وضع امتيازي داخل المدينة، تجلى في الإعفاء من بعض الضرائب، والحصول على مخصصات منتظمة من الخزينة، والاستفادة من المداخيل الجمركية، وهو ما مكّنهم من تعزيز مكانتهم الاقتصادية، وبالتالي ترسيخ سلطتهم الاجتماعية[3]. وقد تمتعوا أيضاً بسلطة شبه رسمية في الفضاء العام، إذ كان لهم دور في فضّ النزاعات المدنية، وفرض النظام في الأسواق، خصوصاً من خلال ما كان يعرف بـ"أعيان القولقول" .[2]

ومن الناحية السكنية، كانت الأحياء التي يقطنها الإنكشارية تتمتع بطابع خاص، حيث غالباً ما كانت تتوسط المدينة أو تطل على مواقع استراتيجية، ما يعكس ثقلهم الرمزي والسياسي والاجتماعي. كما كانت هذه الأحياء تتمتع بنوع من التنظيم الداخلي الذاتي، يحاكي في بنيته الانضباط العسكري[3].

اجتماعياً، كان يُنظر إلى أفراد الإنكشارية نظرة مزدوجة، فهم من جهة يُهابون لقوتهم وسلطتهم، ومن جهة أخرى يُحتقرون أحياناً بسبب سلوكياتهم الاستعلائية تجاه الأهالي، خصوصاً في أوقات الأزمات المعيشية، حيث يُتهمون باحتكار الموارد أو التصرف بتعسف[4]. ورغم هذا التوتر، فقد أُدمج بعضهم تدريجياً في الحياة المدنية، من خلال الزواج من نساء محليات، وتبنّي عادات معينة من المحيط الحضري.

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 104.

[2] نور الدين بن زينب، المرجع السابق، ص 151.

[3] مصطفى بوعزيز، المرجع السابق، ص 176.

[4] أحمد توفيق المدني، الحياة الاجتماعية في الجزائر العثمانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 97.

لكن رغم هذا الاندماج الجزئي، فقد ظلّت الهوية الإنكشارية مميزة داخل المدن، يُعاد إنتاجها عبر الأجيال الجديدة من أبناء الإنكشارية، حيث استمرّ التمايز الاجتماعي حتى مع تراجع القوة العسكرية للجيش في أواخر القرن الثامن عشر. وتدلّ هذه الديناميكية على أن الانتماء إلى الجيش لم يكن وظيفة فحسب، بل كان مقاماً اجتماعياً ووجاهةً تتوارث[1].

وقد ساعدت الطقوس والانضباط الجماعي داخل الثكنات والمناسبات العامة مثل الأعياد الدينية أو الاستعراضات العسكرية على ترسيخ هذه الهوية الخاصة. حيث كانت هذه المناسبات فرصة للإنكشارية لاستعراض هيبتهم وسط السكان، مما زاد من تجذر مكانتهم الاجتماعية ضمن الحيز الحضري[2].

**أولا: رمزية الانكشاري في الهرم الاجتماعي الحضري**

رمزية الإنكشاري في الهرم الاجتماعي الحضري

لقد شغل الإنكشاري في المجتمع الحضري للجزائر العثمانية موقعاً رمزياً بالغ الأهمية، حيث لم يكن مجرد جندي ضمن مؤسسة عسكرية، بل كان يمثل طبقة ذات نفوذ وهيبة داخل النسيج الاجتماعي للمدينة. وقد ارتبطت هذه الرمزية بتراكب عناصر السلطة، والثروة، والانتماء العثماني، مما منح الإنكشاري موقعاً متقدماً في الهرم الاجتماعي الحضري .[3]

كان الانتماء إلى الطائفة الإنكشارية يعني تلقائياً الارتقاء إلى مرتبة اجتماعية عليا مقارنةً بعامة السكان، وخاصةً الحرفيين والريفيين الوافدين إلى المدينة. فقد تميز أفراد هذه الطبقة بمكانة تُقاس لا

[1] Charles-Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, PUF, Paris, 1964, p. 28.

[2] André Raymond, Les villes arabes à l'époque ottomane, Sindbad, Paris, 1985, p. 121.

[3] ناصر الدين سعيدوني، *المرجع السابق*، ص 118.

فقط بقوتهم المسلحة، بل أيضاً بوضعهم المؤسسي كأعمدة للنظام القائم، مما جعلهم جزءاً من طبقة مهيمنة[1].

ومن مظاهر هذه الرمزية، أن الإنكشاري كان يُنظر إليه بوصفه تجسيداً للنظام العثماني داخل المدن، باعتباره ممثلاً مباشراً للباب العالي، ومشارِكاً في إدارة الحكم، سواء من خلال الجهاز الإداري أو من خلال أدواره الأمنية. وهذا ما جعل حضوره مرادفاً للسلطة الحاضرة في الحياة اليومية[2].

تميزت الرمزية الإنكشارية أيضاً بعناصر مادية ظاهرة في الحياة الحضرية، مثل اللباس الموحد، وحمل السلاح، والعيش في أحياء مخصصة، وهي مظاهر كانت تعكس بُعداً تمثيلياً يهدف إلى ترسيخ الهيبة في أعين السكان. فالثكنات والزي الرسمي لم يكونا فقط وظيفيين، بل حاملين لدلالات اجتماعية ترمز إلى التراتبية والانضباط[3].

وقد تعززت رمزية الإنكشاري في المدن عبر مشاركته في الطقوس العامة مثل الاستعراضات العسكرية، ومواكب الأعياد، ومراسم تنصيب الولاة، مما أضفى على حضوره بعداً احتفالياً سلطوياً، يُكرس هالته في أعين الحشود، ويُرسّخ مكانته ضمن تراتبية المجتمع الحضري .[4]

لم تكن رمزية الإنكشاري محصورة في المجال السياسي أو الأمني، بل امتدت إلى الحياة الاقتصادية، حيث كان العديد منهم يملكون الحوانيت والعقارات ويُمارسون التجارة، معتمدين في ذلك

[1] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق*، ص 93.

[2] نور الدين بن زينب، *المرجع السابق*، ص 133.

[3] أحمد توفيق المدني، *المرجع السابق*، ص 101.

[4] مصطفى بوعزيز، *المرجع السابق*، ص 154.

على امتيازاتهم العسكرية. وقد ساهم هذا الوضع في إدماجهم في النخبة الحضرية المالكة، ما أضاف بُعداً بورجوازياً إلى رمزيتهم الاجتماعية .[1]

لكن هذه الرمزية لم تكن مقبولة دوماً، إذ كانت محلّ رفض خفي أو علني من قبل بعض الفئات الاجتماعية، خاصة في فترات القمع أو الظلم، حيث كانت صورة الإنكشاري تتلون بالتعسف والغطرسة. ومع ذلك، ظل رمزه محفوظاً في وعي المجتمع كعنصر من عناصر النظام العام، حتى وإن شابه التوتر أو النفور في بعض الأحيان .[2]

إن رمزية الإنكشاري في الهرم الاجتماعي الحضري تعكس خصوصية المجتمع العثماني المحلي، الذي مزج بين الانتماء السياسي والامتياز الاجتماعي، وجعل من الانخراط في الجهاز العسكري سبيلاً للترقي الطبقي. وبذلك، فإن مكانة الإنكشاري لم تكن انعكاساً لسلطة مادية فحسب، بل لشرعية رمزية متجذّرة في البنية السلطوية للمجتمع العثماني الحضري.[3]

**ثانيا: امتيازاتهم الاجتماعية في الأحياء والأسواق**

**1. تميز الإنكشارية في التنظيم الحضري**

تمتع أفراد الجيش الإنكشاري بمكانة متميزة داخل التنظيم الحضري لمدن الإيالة، إذ خصصت لهم أحياء سكنية متمايزة تُعرف بـ"الرباع" أو "الربوع"، وهي فضاءات عمرانية تمركز فيها العسكريون مع عائلاتهم، فشكّلوا بذلك نواة شبه مستقلة داخل المدينة، ذات طابع اجتماعي وسياسي خاص.

---

[1] Charles-Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, PUF, Paris, 1964, p. 33.

[2] André Raymond, *Les villes arabes à l'époque ottomane*, Sindbad, Paris, 1985, p. 143.

[3] محمد أرزقي فراد، *تحولات المجتمع الجزائري في العصر العثماني*، دار الأمة، الجزائر، 2006، ص 77.

وقد عُدّت هذه الأحياء رمزًا للنفوذ العسكري داخل النسيج المديني، كما أنها ساهمت في فرض حضورهم داخل الحياة اليومية للسكان .[1]

### .2الامتياز السكني داخل الأحياء العتيقة

حاز الإنكشارية على مساكن داخل القصبة ومحيطها، حيث وفّرت لهم الدولة مساكن دون مقابل أو بأثمان رمزية، خاصة للعزاب والعزابين الذين يشكّلون جزءًا من التشكيلة الإنكشارية. وكان استغلالهم لتلك المساكن يتم وفق أنظمة داخلية يقرّرها الديوان، ما منحهم نوعًا من الحصانة المدنية تجاه عامة السكان .[2]

### .3الإنكشارية كقوة نظامية داخل الأحياء

مارس الإنكشارية نوعًا من الرقابة غير الرسمية على الأحياء التي يقطنون بها، حيث شكّل وجودهم عنصر ردع وحفظ للنظام، دون الحاجة إلى تدخل السلطة المدنية. هذا الوجود ساهم في تشكّل طبقة إنكشارية ذات سلطة غير رسمية على الجوار، سواء من خلال فرض النظام أو عبر احتكار بعض المهام النظامية .[3]

### .4الحضور الرمزي في الأسواق

كان للإنكشارية وجود قوي داخل الأسواق المركزية، ليس فقط كحراس نظام، بل أيضًا من حيث المكانة الاعتبارية. وقد احتلّوا مواقع قريبة من الأسواق أو ضمنها، وامتلكوا دكاكين وخانات تُكرى لعامة التجار، ما منحهم سلطة اقتصادية رمزية تكرّست اجتماعيًا .[4]

---

[1] شفيق الزمان، *الجيش والسلطة في الجزائر العثمانية*، دار الغرب، بيروت، 1990، ص. 73.

[2] عبد الجليل التميمي، *المرجع السابق*، ص. 41.

[3] أحمد توفيق المدني، *المرجع السابق*، ص. 85.

[4] سعد الله، أبو القاسم، *تاريخ الجزائر الثقافي*، ج 2، دار الأمة، الجزائر، 1998، ص. 212.

### .5السيطرة على مداخل الأسواق

امتدت امتيازاتهم لتشمل مداخل الأسواق الكبرى، حيث كان يُسمح لهم بفرض رسوم أو مراقبة السلع الوافدة، سواء لحساب الدولة أو لمصالحهم الخاصة، خاصة في أوقات التوتر الأمني أو الاضطرابات السياسية، ما عزز سلطتهم على المجال العام والاقتصادي[1].

### .6التماهي بين الانكشارية والحرفيين

نشأت بين بعض الفرق الإنكشارية وطوائف الحرف علاقة تعاون ومصاهرة، تمثّلت في حماية بعض الحرفيين من المنافسة الخارجية، مقابل خدمات تُقدَّم للجيش أو انخراط بعض أبناء الحرفيين في صفوف الإنكشارية، مما ساهم في دمجهم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي بشكل مزدوج[2].

### .7الامتيازات الاجتماعية في المناسبات العامة

تمتع الإنكشارية بحقوق تفضيلية في المناسبات الدينية والعامة، مثل المولد النبوي والأعياد، حيث كانوا يحتلون مواقع الشرف في الاحتفالات، كما كانوا يشرفون على النظام العام خلال هذه المناسبات، ما زاد من حضورهم الرمزي والاجتماعي في الوعي الجمعي[3].

### .8الحصانة من الملاحقة والضبط الاجتماعي

بسبب انتمائهم العسكري، تمتع أفراد الجيش الإنكشاري بحصانة اجتماعية تمنع محاسبتهم أمام السلطات المدنية في كثير من الأحيان، وهو ما مكّنهم من التدخل في الشؤون الاجتماعية والتجارية دون الخضوع الدقيق للقانون، ما عزز من سلطتهم الرمزية داخل الأسواق والأحياء[4].

---

[1] روبير مانتران، *الجزائر في ظل الحكم العثماني*، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص. 116

[2] حسين مزوز، *الاقتصاد الحضري في الجزائر العثمانية*، مجلة فكر، العدد 15، 2004، ص. 65.

[3] مراد بوفاتح، *الاحتفالات الرسمية والدينية في الجزائر العثمانية*، مجلة التراث، عدد 20، 2009، ص. 99.

[4] نور الدين عبيد، *الجهاز العسكري والسلطة الاجتماعية في الجزائر العثمانية*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2015، ص. 144.

## المطلب الثاني: العلاقة مع المجتمع المدني والمؤسسات الدينية

### .1تأثير الإنكشارية في النسيج المدني الحضري

مارس الجيش الإنكشاري دوراً فعّالاً في المجتمع المدني الحضري، إذ لم يقتصر حضوره على المجال العسكري، بل تجاوز ذلك ليصبح طرفاً مؤثراً في تنظيم الحياة العامة داخل المدن، سواء عبر الرقابة غير الرسمية على الأسواق والسلوك العام، أو من خلال مشاركته في إدارة الأحياء الحضرية، لا سيما تلك التي كان يقطنها أو يهيمن عليها أفراد من سلكه. وقد سمح له هذا التغلغل بأن يكون شريكاً في صنع القرار اليومي المرتبط بالأمن والانضباط الاجتماعي.[1]

### .2التفاعل مع المؤسسات الدينية والزوايا

سعى الإنكشارية إلى ترسيخ سلطتهم وشرعيتها الاجتماعية من خلال دعم المؤسسات الدينية، وبخاصة الزوايا والطرق الصوفية ذات الامتداد الشعبي. فقد شجّع بعض الآغوات إنشاء أوقاف لفائدة الزوايا والمساجد، كما تقربوا من شيوخ الطرق لضمان التأييد الروحي والرمزي، وهو ما ساعدهم على تحقيق شكل من أشكال "الهيمنة الرمزية" داخل المجتمع الحضري .[2]

### 3. لاستفادة من السلطة الشرعية للعلماء

أدركت السلطة الإنكشارية أهمية علماء الدين في تشكيل الرأي العام، فلجأت في كثير من الأحيان إلى استصدار فتاوى تبرر قراراتها الإدارية أو حملاتها العسكرية، وبهذا وظّفت الشرعية الدينية لتعزيز سلطتها السياسية. كما أقامت علاقات مصالح مع بعض العلماء من خلال تقديم الهبات أو المناصب، ما سمح لها بتعزيز نفوذها في المجالس العلمية[3].

---

[1] عبد الجليل التميمي، الحياة الدينية في الجزائر العثمانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص. 74.

[2] سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج3، ص. 210.

### 4. تناقض العلاقة بين القرب الروحي والقمع الاجتماعي

رغم هذه العلاقات الوثيقة مع المؤسسات الدينية، لم تكن صورة الإنكشاري دائماً إيجابية لدى العامة، إذ اقترنت أحياناً بالقمع والانتهازية، لا سيما في حالات التدخل العنيف لقمع الفتن أو فرض الضرائب. ومع ذلك، فقد حافظ الجيش الإنكشاري على موقعه بوصفه جزءاً من النظام الأخلاقي والاجتماعي، ما جعله يُهاب ويُحترم في الوقت ذاته[1].

### أولا: علاقة الإنكشارية بالزوايا وممثلي الطرق الصوفية

لم تكن العلاقة بين الجيش الإنكشاري والزوايا وممثلي الطرق الصوفية في إيالة الجزائر علاقة عرضية أو محايدة، بل اتسمت بطابع مزدوج يجمع بين المصلحة السياسية والشرعية الدينية. فمنذ مرحلة الأغوات، سعت السلطة الإنكشارية إلى توظيف القوة الروحية التي تمثلها الزوايا لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي، خصوصاً في ظل توتر العلاقة أحياناً مع الباشاوات العثمانيين وتزايد الاحتكاك مع السكان المدنيين.

### 1.تحالف استراتيجي ذو طابع وظيفي

عمل الإنكشارية على إقامة علاقات وطيدة مع شيوخ الطرق الصوفية، وعلى رأسهم ممثلو الطرق القادرية والرحمانية، وذلك لشرعنة سلطتهم وتخفيف حدة المعارضة الشعبية. وقد قدموا في سبيل ذلك امتيازات وأوقافاً للزوايا، كما دعموا إقامة بعض الزوايا الجديدة داخل المدن الكبرى مثل الجزائر وقسنطينة وتلمسان. وقد أسهم هذا التحالف في ترويج صورة "الآغا العادل" الذي يرعى الدين ويحمي العلماء والصلحاء[2].

[1] حسين بوعزيز، الجيش والسلطة في الجزائر العثمانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص. 179.

[2] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص. 156.

## 2. الزوايا كوسيط اجتماعي بين السلطة والشعب

استفاد الإنكشارية من الدور الاجتماعي والوسيط الذي كانت تقوم به الزوايا، فهي لم تكن مؤسسات دينية فقط، بل مثلت مراكز استشفاء وتعليم وتضامن، ما منحها شرعية شعبية واسعة. لذلك، اعتمدت السلطة الإنكشارية على هذه المؤسسات لتوجيه الرأي العام، وحل النزاعات المحلية، بل وحتى لتجنيد بعض الأفراد لصالح الجيش أو لمهام إدارية في المناطق الريفية .[1]

## 3.الرمزية الصوفية في الخطاب السياسي للإنكشارية

حرص بعض الآغوات على تقديم أنفسهم بوصفهم "خداماً" للزوايا، وظهرت في الوثائق والمراسلات الرسمية إشارات إلى "تبرعات" و"هدايا" للطرق الصوفية، بل كان بعض الإنكشاريين ينخرطون رمزياً في حلقات الذكر أو يحضرون الاحتفالات الدينية الكبرى كالسبوع والمولد النبوي. هذه الممارسات وإن لم تكن دائماً نابعة من تقوى حقيقية، إلا أنها كانت توظف لبناء نوع من "التدين السياسي" الذي يخدم بقاء النظام[2].

## 4.حدود العلاقة واحتكاك المصالح

ورغم هذا التحالف، لم تخلُ العلاقة من توترات، خاصة حينما كانت الزوايا تستقطب نفوذاً واسعاً في مناطق معينة، ما يُشعر السلطة الإنكشارية بوجود "سلطة موازية". لذلك، تدخلت أحياناً لقمع بعض التحركات التي رأت فيها تمرداً على النظام، كما حدث في بعض المناطق الداخلية مع زوايا صوفية اتُّهِمت بتحريض السكان على العصيان[3].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص. 143.

[2] سعد الله، أبو القاسم، المصدر السابق، ص. 220.

[3] بوعزيز، حسين، المرجع السابق، ص. 195.

## ثانيا: التأثير الأمني والاجتماعي للإنكشارية داخل النسيج الحضري

مارس الجيش الإنكشاري في إيالة الجزائر، لا سيما خلال مرحلة الأغوات، تأثيرًا بالغًا في بنية المجتمع الحضري، من خلال حضوره المكثف في الفضاءات العامة، واحتكاره للسلطة الأمنية، وهيمنته على الحياة اليومية للمدن الكبرى كالعاصمة الجزائر، قسنطينة وتلمسان وقد تجلى هذا التأثير في عدة مظاهر أمنية واجتماعية متداخلة، جعلت من الإنكشارية قوة فاعلة في تشكيل النسيج الحضري.

### 1.احتكار الأمن الحضري والرقابة

كانت الإنكشارية دورًا محوريًا في حفظ النظام داخل المدن، إذ كانوا يشرفون على نظام الحراسة الليلية، ويتولون تنظيم دوريات المراقبة في الأحياء والأسواق، وهو ما منحهم سلطة مباشرة على السكان. وقد أدى ذلك إلى نوع من الهيمنة اليومية، حيث كان حضورهم يبعث مزيجًا من الأمان والخوف في آنٍ واحد، نظراً لصلاحياتهم المطلقة في ضبط الأوضاع وحسم النزاعات الميدانية .[1]

### 2.فرض الانضباط الاجتماعي

أسهمت سلطة الإنكشارية في فرض نمط من الانضباط الاجتماعي، إذ لم تقتصر مهامهم على ضبط الجريمة أو قمع الفوضى، بل تعدت ذلك إلى مراقبة سلوك الأفراد، خاصة خلال المناسبات الدينية أو التجارية. وكانوا يتدخلون لفض النزاعات العائلية أو التجارية، ما جعلهم سلطة اجتماعية غير رسمية، تدخل في حياة السكان حتى في أبسط تفاصيلها[2].

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص. 121.

[2] بوعزيز، حسين، الجيش والسلطة في الجزائر العثمانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص. 144.

### 3.تواجد رمزي دائم في الحيز المدني

- تميّز الإنكشارية بتواجدهم المكثف في قلب المدن، من خلال ثكناتهم (القصبة ومناطق السلاح)، وتجمعاتهم قرب الأسواق والمساجد، مما جعلهم جزءاً من الفضاء العام. وقد لعب هذا التواجد المستمر دورًا في ترسيخ صورة السلطة العسكرية في وعي السكان، حيث ارتبط النظام والانضباط بالحضور الإنكشاري، حتى وإن كان ذلك على حساب الحريات الاجتماعية[1].

### 4.النفوذ في البنية المجتمعية والتراتبية

تحوّل الإنكشاري من مجرد جندي إلى عنصر فاعل في تراتبية المجتمع الحضري، فقد كان يُنظر إليه باحترام وهيبة داخل الأحياء، وأحيانًا يُستدعى للفصل في الخلافات. كما انخرط بعضهم في النشاط التجاري والحرفي، ما عمّق اندماجهم في البنية المجتمعية، وسمح لهم ببناء علاقات وشبكات مع وجهاء المدن والعائلات الكبرى[2].

### 5. العلاقة المركبة مع السكان

رغم هذا الدور البارز، لم تكن العلاقة بين الإنكشارية والسكان المدنيين دائمًا ودية؛ إذ اتّسمت أحيانًا بالتوتر والاحتقان، خاصة في ظل تجاوزاتهم أو استغلالهم لمواقعهم لفرض الإتاوات أو التدخل في شؤون غير عسكرية. ومع ذلك، فقد كان بعض الأهالي يرون فيهم "حماتها" من الفوضى أو النهب في زمن غياب الدولة المركزية[3].

---

[1] سعد الله، أبو القاسم، المصدر السابق ، ص. 212.

[2] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص. 87.

[3] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص. 234.

**التأثير في النسيج الثقافي والعمراني**

- أثر تواجد الإنكشارية في التوزيع العمراني للمدن، حيث نشأت أحياء بكاملها في محيط الثكنات والأسوار، كما ساهموا في الترويج لثقافتهم الخاصة (الموسيقى الإنكشارية، اللباس، الطقوس العسكرية)، ما خلق نوعًا من "العسكرة الرمزية" في وجدان المدينة. وكان لهذه الثقافة تأثيرها غير المباشر في سلوك السكان وأنماطهم الحياتية[1].

**المبحث الثالث: النفوذ الاقتصادي للجيش الإنكشاري**

لم يكن الوجود الإنكشاري في إيالة الجزائر مقتصرًا على أداء الوظائف العسكرية أو حفظ الأمن فقط، بل تجاوز ذلك ليشكّل طيفًا واسعًا من التأثيرات في البنية الاقتصادية الحضرية والريفية على السواء. فبفضل ما تمتّع به أفراد هذا الجيش من امتيازات قانونية واجتماعية، وما منحوه لأنفسهم من سلطة فعلية على حساب السلطة المركزية، استطاعوا التغلغل في مفاصل النشاط الاقتصادي بمختلف أشكاله، بدءًا من الجباية واحتكار الوظائف المالية، إلى السيطرة على مفاتيح التجارة والأسواق، وانتهاءً باقتناء الأراضي والعقارات. وقد ساعدهم على ذلك غياب مؤسسات رقابية صارمة، وتواطؤ بعض الموظفين الإداريين، إضافة إلى الطابع العسكري السلطوي الذي فرضوه على المجتمع.

إن دراسة هذا النفوذ الاقتصادي لا تكتسي أهمية في حد ذاتها فقط، بل لأنها تتيح أيضًا فهم البنية العميقة للسلطة في الجزائر العثمانية، وطبيعة العلاقة المتشابكة بين الهيمنة العسكرية والموارد المالية، وهي العلاقة التي كانت سببًا مباشرًا في استمرار السلطة الإنكشارية رغم التحولات السياسية التي عرفتها الإيالة عبر القرون.

[1] محمد الطاهر زبيري، الجزائر العثمانية: الحياة الاجتماعية والثقافية، دار الوعي، الجزائر، 2008، ص. 165.

## المطلب الأول: الامتيازات الاقتصادية للإنكشارية

استفاد الإنكشارية في مرحلة الأغوات من امتيازات اقتصادية واسعة ساهمت في ترسيخ هيمنتهم داخل المجتمع الجزائري، إذ لم تقتصر سلطتهم على الجانب العسكري أو الإداري، بل امتدت لتشمل حقول المال والتجارة والجباية، وهو ما مكّنهم من التحكم في الدورة الاقتصادية للبلاد، وتوجيهها بما يخدم مصالحهم الفئوية.

لقد تمتع أفراد الجيش الإنكشاري بمعاملة ضريبية تفضيلية، تمثّلت في إعفائهم من الكثير من الضرائب التي كانت مفروضة على عامة السكان، مثل ضريبة الأرض (الخَراج) أو المكوس المفروضة على الأنشطة التجارية، ما مكّنهم من تكوين ثروات معتبرة في ظرف وجيز، دون الخضوع لنفس الالتزامات المالية التي كانت مفروضة على الأهالي أو التجار المحليين .[1]

كما سُمح لهم بالانخراط في التجارة الداخلية والخارجية دون قيود تُذكر، حيث وُفرت لهم فرص التملك والاستثمار في الأسواق، بل واحتكروا بعض الأنشطة التجارية الحيوية مثل تجارة الحبوب والسلع المستوردة عبر الموانئ الكبرى، لا سيما في الجزائر العاصمة، التي تحوّلت إلى مركز اقتصادي تتحكم فيه النخبة الإنكشارية بفضل قربها من دار السكة والمخازن المركزية[2].

من بين الامتيازات الأخرى التي استفاد منها الإنكشارية ما تعلق بحقهم في الحصول على "منح" أو "غنائم" توزّع عليهم بعد الحملات البحرية أو المصادرات، وهي موارد اقتصادية موازية كانت توفر

[1] أبو القاسم سعد الله، *المصدر السابق*، ص 212.

[2] Charles André Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, t. 1, Presses Universitaires de France, 1964, p. 54.

لهم مداخيل غير منتظمة ولكنها كبيرة نسبيًا، ساعدتهم في بناء شبكات من الزبائنية داخل المجتمع الحضري[1].

كما امتدت امتيازاتهم لتشمل قطاع الأملاك العقارية، حيث منحوا حق تملك الأوقاف أو تأجيرها بأسعار رمزية، وأحيانًا دون مقابل حقيقي، ما وفّر لهم مصادر دخل إضافية عبر كراء الأملاك الوقفية، وهو ما أثار امتعاض الأعيان والتجار الأصليين[2].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الامتيازات لم تكن مسنودة دائمًا بنصوص قانونية رسمية، وإنما فُرضت بفعل الأمر الواقع الذي جسّده الانكشاريون بقوتهم العسكرية وتغلغلهم في دواليب الدولة، ما حوّلهم إلى طبقة شبه إقطاعية تستفيد من امتيازات ريعية غير متاحة لغيرهم من فئات المجتمع[3].

إنّ تراكم هذه الامتيازات الاقتصادية مكّن الإنكشارية من لعب أدوار حاسمة في توجيه الاقتصاد المحلي، وسمح لهم بالتحكم في حركة رؤوس الأموال والسلع، ما أثر في توازن السوق وأدى إلى اختلالات اقتصادية، ظهرت تبعاتها في شكل توترات اجتماعية متكررة خلال تلك الحقبة[4].

وقد ساعدتهم هذه السيطرة الاقتصادية في تعزيز سلطتهم السياسية، إذ وظفوا الموارد التي جَنَوها لإحكام القبضة على مفاصل الحكم، وتوسيع نفوذهم داخل الديوان ومراكز القرار، ما يُظهر الترابط العميق بين الامتياز الاقتصادي والهيمنة السياسية والعسكرية في تلك المرحلة من تاريخ الإيالة الجزائرية[5].

---

[1] أحمد توفيق المدني، *المرجع السابق*، ص 143.

[2] عبد الجليل التميمي، *المرجع السابق*، ص 89.

[3] ناصر الدين سعيدوني، *المرجع السابق*، ص 157.

[4] Randi Deguilhem, "Waqf and Ottoman Economies," in *The Ottoman World*, ed. Christine Woodhead, Routledge, 2011, p. 320.

[5] محمد بن الحبيب الهيلة، *الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث*، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002، ص 201

**أولا: الرواتب والإعفاءات الجبائية**

### 1.الرواتب النظامية كأداة لتثبيت الولاء

من بين أبرز الامتيازات الاقتصادية التي تمتع بها الجيش الإنكشاري، نظام الرواتب المنتظمة التي كانت تُصرف من بيت المال وفق جدول يُضبط داخل الديوان. وكان هذا الراتب يُعرف بـ"البرليك"، ويُمنح شهريًا أو كل ثلاثة أشهر حسب الظروف المالية للإيالة. وقد كان هذا الأجر يشكل موردًا قارًّا يضمن للإنكشاريين استقلالًا اقتصاديًا نسبيًا عن السكان المحليين ويُعزز ولاءهم لأغا الإنكشارية والداي .[1]

### 2.الفوارق بين الرتب في سلم الرواتب

لم يكن نظام الرواتب موحدًا بين كل الإنكشارية، بل كان مرتبًا بحسب الرتبة داخل الجيش، فالآغوات والكبار من ضباط الجيش يتقاضون أجورًا مرتفعة مقارنة بالجنود العاديين. كما كان لبعض الرتب الحق في علاوات إضافية نظير المهام الإدارية أو الحراسة أو الخدمة في دار السلطان، ما رسّخ طبقية داخلية داخل الصف الإنكشاري ذاته .[2]

### 3.الامتيازات غير النقدية: من السكن إلى المؤونة

إلى جانب الرواتب، كان الإنكشارية يستفيدون من امتيازات عينية تشمل المساكن (في القصبة أو الثكنات)، وحصصًا من المؤونة، خاصة القمح والزيت واللحم، تُوزع بشكل منتظم أو خلال المناسبات الدينية. وكانت هذه الامتيازات تُعتبر استحقاقًا إضافيًا يعوّض ضعف الأجر أحيانًا.[3]

---

[1] أحمد توفيق المدني، *المرجع السابق*، ص 143.

[2] ناصر الدين سعيدوني، *المرجع السابق*، ص 162.

[3] أبو القاسم سعد الله، *المرجع السابق*، ص 204.

### 4.الإعفاء من الضرائب كميزة حصرية

حظي الإنكشارية بإعفاء شبه كلي من الضرائب المفروضة على عامة السكان، مثل ضريبة الأرض (الخراج)، وضريبة الرؤوس (الجزية)، وهو ما أعفاهم من الالتزامات المالية للدولة مقابل الخدمات العسكرية التي يقدمونها. وكان هذا الإعفاء يُعدّ أحد المظاهر الصارخة للتمييز الاقتصادي في الإيالة.[1]

### 5.الامتياز في المعاملات التجارية

لم يكن الإعفاء مقتصرًا على الضرائب العقارية، بل شمل كذلك الرسوم الجمركية على السلع التي يتاجر بها الإنكشارية، خاصة أولئك الذين استثمروا في التجارة البحرية أو الحرف، حيث أُعفوا من أداء المكوس الجمركية عند دخول البضائع إلى الميناء، ما منحهم ميزة تنافسية على التجار المحليين[2].

### 6.نظام التقاعد والحقوق بعد الخدمة

كان بعض الإنكشارية، خاصة من كبار الضباط، يحصلون على منح أو أراضٍ أو حتى إيرادات من الأوقاف عند التقاعد، في شكل "وقف خاص" أو "منحة وفاء"، تكافئهم على سنوات الخدمة. وقد أسهم هذا النظام في تكريس شبكة من المصالح الممتدة داخل النخبة الإنكشارية.[3]

---

[1] عبد الجليل التميمي، *المرجع السابق* ، ص 94.

[2] Julien, Charles André. *Histoire de l'Algérie contemporaine*, t. 1, Presses Universitaires de France, 1964, p. 51.

[3] Randi Deguilhem, "Waqf and Ottoman Economies," in *The Ottoman World*, ed. Christine Woodhead, Routledge, 2011, p. 320.

Randi Deguilhem, cit op, p. 320.

### 7.الموارد الاستثنائية: الغنائم والمنح الموسمية

إلى جانب الرواتب النظامية، كان الإنكشارية يتحصلون على موارد استثنائية مثل الغنائم بعد الحملات البحرية أو المكافآت الموسمية التي توزّعها السلطة بمناسبة الأعياد أو المناسبات السياسية، ما جعلهم يتمتعون بدخل مرن يتجاوز أحيانًا ما يتحصّل عليه الموظفون المدنيون.[1]

### 8. أثر الامتيازات في تعزيز الطبقة الإنكشارية

أفضت هذه الامتيازات الاقتصادية والجبائية إلى تكوين طبقة عسكرية مغلقة احتكرت النفوذ الاقتصادي والسياسي، إذ مكّنها الدخل الثابت والمعفى من الضرائب من السيطرة على الموارد والإدارة، وساهم في إقصاء فئات واسعة من السكان من دوائر السلطة والثروة .[2]

### ثانيا: استغلال الغنائم والأسواق المحلية

### 1- الغنائم كمصدر أساسي للثروة الإنكشارية

اعتمد الإنكشاريون بشكل كبير على الغنائم الحربية باعتبارها موردًا ماليًا رئيسيًا، خاصة خلال الحملات العسكرية ضد القبائل أو في إطار المواجهات البحرية ضد القوى الأوروبية. وقد كان تقاسم الغنائم يتم بطريقة منظمة تُراعى فيها الرتب العسكرية، حيث يحصل الآغا وكبار الضباط على النصيب الأكبر، فيما يُوزع ما تبقى على الجنود حسب درجاتهم داخل التنظيم العسكري .[3]

---

[1] محمد بن الحبيب الهيلة، *الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث*، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002، ص 206.

[2] بوجمعة هيشور، *البنية الاجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني*، دار الأمة، الجزائر، 1996، ص 121.

[3] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 133.

### 2- الأسواق المحلية كامتداد للنفوذ العسكري

لم يقتصر نشاط الإنكشاريين على المجال العسكري، بل امتد ليشمل التحكم في الأسواق المحلية، خصوصًا في المدن الساحلية الكبرى كمدينة الجزائر ووهران. وقد شكل وجودهم في الأسواق نوعًا من الرقابة المفروضة بقوة السلاح، سمح لهم بالتحكم في الأسعار وتوجيه حركة السلع حسب مصالحهم، الأمر الذي أضر بالتجار المحليين ودفع البعض إلى التحالف مع الإنكشارية لضمان الحماية .[1]

### 3- فرض الإتاوات والرسوم غير الرسمية

مارس الإنكشاريون ضغوطًا مالية على التجار وأرباب الحرف من خلال فرض إتاوات غير قانونية أو جباية رسوم مقابل "الحماية". لم تكن هذه الرسوم منظمة من قبل السلطة المركزية، بل كانت بمثابة شكل من أشكال الجباية العشوائية المفروضة بقوة النفوذ العسكري .[2]

### 4- السيطرة على أسواق بيع الغنائم

خصصت في المدن العثمانية، لا سيما الجزائر العاصمة، أماكن لبيع الغنائم تُعرف باسم "سوق الغنيمة". وقد كانت هذه الفضاءات تحت الرقابة المباشرة للجيش الإنكشاري، بحيث يحتكر أفراده عرض وبيع الغنائم الواردة من الحملات البحرية، خصوصًا ما يُغنم من السفن الأوروبية في المتوسط .[3]

### 5- المنافسة غير المتكافئة مع التجار المحليين

أدى دخول الإنكشارية إلى النشاط التجاري إلى بروز منافسة غير متكافئة بين هؤلاء وبين التجار المدنيين، إذ أن امتلاك الإنكشاريين للسلاح والنفوذ الإداري سمح لهم بالاستحواذ على موارد الأسواق، بل وفرض أنفسهم كوسطاء أو شركاء قسريين في بعض الأحيان .[4]

---

[1] مراد بن سعيد، اقتصاد الجزائر العثمانية، منشورات جامعة الجزائر، 2002، ص 154.

[2] سعد الله، أبو القاسم، المصدر السابق، ص 88.

[3] عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص 210.

[4] نور الدين بلعابد، السلطة والاقتصاد في الجزائر العثمانية، دار الحكمة، الجزائر، 2005، ص 177.

### 6- التهريب والتجارة غير الرسمية

استفاد بعض أفراد الجيش الإنكشاري من علاقاتهم بالموانئ وسلطات الجمارك لممارسة أنشطة التهريب، خصوصًا في تجارة البارود والسلع الأوروبية الفاخرة. وقد ساهم هذا النوع من التجارة غير الرسمية في تقويض الاقتصاد النظامي وتعزيز شبكة المصالح غير القانونية .[1]

### 7- تحالفات داخل السوق مع جماعات المصالح

لم يكن الإنكشارية يعملون بمعزل عن بقية الفاعلين الاقتصاديين، بل نسجوا تحالفات مع بعض اليهود والتجار المسيحيين الناشطين في الأسواق المحلية، مستفيدين من خبراتهم وشبكاتهم التجارية العابرة للمتوسط.[2]

### 8-تأثير الهيمنة العسكرية على الحركة التجارية

أثرت هيمنة الجيش الإنكشاري على الأسواق والغنائم على توازن السوق المحلي، حيث برز نوع من الاحتكار المسلح للثروة، أدى إلى تغييب المنافسة وتراجع المبادرات الاقتصادية الحرة. كما أدى ذلك إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي بين الطبقة العسكرية وبقية السكان الحضريين .[3]

## المطلب الثاني: مشاركة الإنكشارية في النشاط التجاري

لم يقتصر دور الجيش الإنكشاري في إيالة الجزائر على المهام العسكرية والأمنية، بل امتد إلى النشاطات الاقتصادية، وعلى رأسها التجارة، حيث شكّل هذا المجال أحد أهم القنوات التي وظّفها الإنكشارية لتعزيز نفوذهم المالي والاجتماعي خلال مرحلة الأغوات. وقد دخل عدد كبير من أفراد الإنكشارية في عالم التجارة، إما بشكل مباشر بصفتهم تجارًا، أو بشكل غير مباشر من خلال تمويل

---

[1] مصطفى غريب، المرجع السابق ، ص 95.

[2] محمد بن علي الداي، حوليات دايات الجزائر، ترجمة وتحقيق عبد العزيز فيلالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 142.

[3] رابح بلعيد، البنية الاجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني، دار القصبة، الجزائر، 2008، ص 161.

الشركاء المدنيين، خصوصًا في القطاعات المربحة مثل تجارة الحبوب والجلود والزيوت، وكذلك في تجارة العبيد والسلع المستوردة من أوروبا .[1]

وكانت للموانئ الجزائرية، وفي مقدمتها ميناء الجزائر العاصمة، أهمية كبرى في هذا النشاط، حيث تحوّل العديد من الضباط الإنكشاريين إلى "تُجّار سلاح وبضائع"، مستفيدين من امتيازاتهم العسكرية، ونفوذهم الإداري، وعلاقاتهم مع موظفي الجمارك والخزينة، مما سمح لهم بتجاوز القيود القانونية والضريبية التي كانت مفروضة على عامة التجار [2]. كما مكّنهم هذا الوضع من احتكار بعض البضائع الأجنبية الثمينة، وبيعها بأسعار مرتفعة، دون أن يُواجهوا أي رقابة فعلية، نظرًا لمكانتهم داخل الدولة.

ومن جهة أخرى، كانت بعض الثروات المتأتية من الغنائم توظَّف في إنشاء مشاريع تجارية، أو شراء المحلات والمخازن في الأسواق المركزية للمدن الكبرى. وقد أفضى هذا إلى بروز طبقة من الإنكشارية "الأثرياء" الذين جمعوا بين القوة العسكرية ورأس المال، مما منحهم سلطة مزدوجة: سلطة السلاح وسلطة المال [3]

غير أن هذه المشاركة الواسعة في النشاط التجاري لم تكن خالية من الآثار السلبية، فقد أدت إلى تهميش فئات واسعة من التجار المحليين، وإلى تراجع مبدأ المنافسة الحرة، وتحولت السوق في كثير من الأحيان إلى فضاء خاضع لسلطة الأمر الواقع التي يفرضها الانكشاريون، وهو ما انعكس سلبًا على التنمية الاقتصادية الحضرية .[4]

---

[1] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق ، ص 148.

[2] مراد بن سعيد، اقتصاد الجزائر العثمانية، منشورات جامعة الجزائر، 2002، ص 165.

[3] رابح بلعيد، المرجع السابق ، ص 170.

[4] نور الدين بلعابد، المرجع السابق ، ص 189.

**أولا: احتكار التجارة البرية والبحرية**

في مرحلة الأغوات (1671–1830)، رسّخ الجيش الإنكشاري سلطته على مفاصل الحياة الاقتصادية في إيالة الجزائر، وكان من أبرز مظاهر هذا التمكين احتكاره شبه الكامل للتجارة البرية والبحرية. فعلى الصعيد البري، فرض الإنكشارية سيطرتهم على الطرق التجارية الداخلية بين المدن الساحلية والداخلية، خاصة تلك التي تمر عبر الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران، وقاموا بإنشاء نقاط مراقبة وجباية، مما سمح لهم باقتطاع ضرائب غير رسمية من القوافل والتجار المحليين[1]. كما تحكموا في الأسواق الأسبوعية والربوع الحضرية، حيث كان لا يُسمح بمزاولة التجارة إلا بإذن من الديوان أو من ضباطه المحليين، وغالبًا ما تُفرض "إتاوات حماية" ترقى إلى نوع من الاحتكار الممنهج .[2]

أما في الجانب البحري، فقد ازداد تدخل الإنكشارية في أنشطة الموانئ، لا سيما ميناء الجزائر العاصمة، الذي تحوّل إلى قاعدة بحرية وتجارية في آنٍ واحد. إذ تمكّن الإنكشارية، من خلال جهاز الديوان ورجال البحرية، من فرض سيطرتهم على الرسوم المينائية، وتنظيم عمليات الشحن والتفريغ، وتحديد من يُسمح له بتصدير أو استيراد السلع[3]. كما استحوذوا على معظم الوكالات التجارية الكبرى، واستفادوا من علاقتهم بالرياس والقراصنة البحريين للحصول على سلع نادرة وبأسعار رمزية، ثم بيعها في السوق المحلية بأرباح طائلة .[4]

وكان لهذا الاحتكار المزدوج للتجارة البرية والبحرية أثر بالغ في تمكين الطبقة الإنكشارية من مراكمة الثروات وتوسيع نفوذها الاجتماعي والاقتصادي، في حين أفضى إلى تهميش فئات من التجار الأصليين، وتعميق الفوارق الطبقية داخل المجتمع الحضري.

---

[1] رابح بلعيد، المرجع السابق ، ص 173.

[2] نور الدين بلعابد، المرجع السابق ، ص 194.

[3] مراد بن سعيد، المرجع السابق ، ص 171.

[4] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق ، ص 151.

**ثانيا: تأثيرهم في الاقتصاد الحضري من خلال الموانئ والأسواق**

كان للجيش الإنكشاري دورًا محوريًا في تشكيل الاقتصاد الحضري في مدن الإيالة الجزائرية، خصوصًا من خلال سيطرته على الموانئ والأسواق، وهما العصب الحيوي للحياة الاقتصادية الحضرية. فقد تمركزت النخبة الإنكشارية في المدن الساحلية الكبرى، وعلى رأسها الجزائر العاصمة، حيث أحكمت قبضتها على الميناء المركزي الذي كان البوابة الأساسية للتبادل التجاري الخارجي[1]. وسمحت هذه السيطرة بفرض رسوم جمركية وضرائب على السلع المستوردة والمصدّرة، إضافة إلى التحكم في نوعية البضائع التي تدخل السوق المحلي، وهو ما منحهم قدرة غير رسمية على توجيه العرض والطلب.[2]

أما الأسواق الداخلية، فقد كانت تخضع لنظام إداري مرتبط مباشرة بجهاز الديوان والضباط الإنكشاريين، الذين قاموا بتعيين "أمناء الأسواق" (أو الباش كاتب والسوقجي) لضبط الأسعار ومراقبة حركة التجار، مع ضمان امتيازات خاصة للجنود الإنكشارية وعائلاتهم، كالإعفاءات الضريبية أو أولوية التموين بالسلع الأساسية[3]. كما امتد التأثير الإنكشاري ليشمل الأسواق الأسبوعية والربوع الداخلية، التي كانت تخضع لحماية مسلحة يفرضها الإنكشارية مقابل جبايات .[4]

وقد أدى هذا النفوذ الاقتصادي إلى تحوّل المدينة إلى فضاء اقتصادي غير متوازن، تهيمن عليه شبكة من العلاقات الزبونية والمصالح المرتبطة بالسلطة العسكرية. وهو ما سمح للإنكشارية بمراكمة الثروات، وتعزيز نفوذهم الطبقي داخل النسيج الحضري، مع تهميش تدريجي للفئات الحرفية والتجارية التقليدية .

[1] نور الدين بلعابد، المرجع السابق ، ص 201.

[2] رابح بلعيد، المرجع السابق ، ص 182.

[3] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق ، ص 160.

[4] مراد بن سعيد، المرجع السابق ، ص 177.

## خلاصة الفصل

شهدت مرحلة حكم الأغوات في إيالة الجزائر (1671–1815) تعاظمًا غير مسبوق في نفوذ الجيش الإنكشاري، سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. فعلى المستوى السياسي، تمكّن الآغوات من تحويل الجهاز العسكري إلى أداة حُكم مطلقة، من خلال هيمنتهم على القرار السياسي والديوان، وتكريس آليات عسكرية بحتة في تسيير الشأن العام، ما أدى إلى تقويض سلطة الباشا الرمزية، وتعزيز مركزية القرار داخل جهاز الآغا والديوان العسكري.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد ارتقى الإنكشارية إلى مرتبة عليا في الهرم الحضري، مستفيدين من الامتيازات السكنية داخل المدن، واحتلالهم مواقع نفوذ في الأحياء والأسواق، إلى جانب علاقتهم المعقدة بالمجتمع المدني، والمؤسسات الدينية وعلى رأسها الزوايا والطرق الصوفية، التي كانت أحيانًا أداة تحالف، وأحيانًا أخرى مجالًا للصراع والتنافس الرمزي والاجتماعي.

اقتصاديًا، شكّل الإنكشارية طبقة ذات امتيازات واضحة، تمثّلت في الرواتب الدورية، والإعفاءات الجبائية، والمشاركة النشطة في التجارة البحرية والبرية، بل واحتكار بعض مسالكها، خاصة في الموانئ والأسواق المركزية. كما استفادوا من استغلال الغنائم والأسواق المحلية لتراكم الثروات، وهو ما جعلهم فاعلًا اقتصاديًا حاضرًا بقوة في النسيج الحضري.

وعليه، فإن الجيش الإنكشاري في مرحلة الأغوات لم يكن مجرد قوة عسكرية، بل تحوّل إلى مؤسسة شاملة تمارس السلطة بمختلف أشكالها، وهو ما مهّد لتحولات عميقة في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لإيالة الجزائر، وترك آثارًا واضحة على طبيعة العلاقة بين الحكم والمجتمع المحلي، في انتظار التحديات التي ستظهر في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

# خـــــــاتمة

**خاتمة:**

بعد دراستنا لموضوع نفوذ وسلطة الجيش الإنكشاري في إيالة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1519 و1671، تبيّن أن حضور الإنكشارية تجاوز الإطار العسكري ليصبح قوة سياسية واجتماعية واقتصادية مؤثرة في مسار الأحداث. فقد ساهموا من جهة في حماية الجزائر من التهديد الإسباني وتثبيت الحكم العثماني، لكن من جهة أخرى كان تدخلهم المفرط في شؤون الحكم مصدراً للاضطرابات.

**ومن أبرز النتائج المتوصلة من الدراسة:**

- شكّل الجيش الإنكشاري القوة الأساسية التي اعتمد عليها العثمانيون لترسيخ نفوذهم في الجزائر، وخاصة في مرحلة البايلربايات.
- لم يقتصر دورهم على الجانب العسكري، بل امتد إلى السياسة من خلال مشاركتهم في تعيين الحكام وعزلهم، وصياغة القرارات الكبرى.
- اكتسبوا مكانة اجتماعية داخل المدن الجزائرية، مستفيدين من امتيازات خاصة جعلتهم طبقة ذات نفوذ معتبر.
- لعبوا دوراً اقتصادياً بارزاً عبر تحكمهم في الغنائم والضرائب والأنشطة البحرية والتجارية، ما جعلهم في أحيان كثيرة يتجاوزون السلطة الرسمية.
- كان لتغولهم في شؤون الحكم أثر مزدوج: إيجابي في حماية البلاد من العدوان الأوروبي، وسلبي في إحداث اضطرابات داخلية وصراعات على السلطة.

وعليه، يمكن استخلاص أن الجيش الإنكشاري كان أكثر من مجرد قوة عسكرية؛ فقد كان مؤسسة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة، ساهمت بشكل مباشر في رسم ملامح إيالة الجزائر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وأثرت في توازن القوى بين العثمانيين من جهة والمجتمع المحلي من جهة أخرى. وهو ما يجعل دراسة هذه الظاهرة مدخلاً لفهم طبيعة العلاقة بين العسكر والسياسة في تاريخ الجزائر العثماني، وأحد المفاتيح الأساسية لفهم تحولات المنطقة في تلك الحقبة.

# قائمة البيبليوغرافيا

## قائمة البيبليوغرافيا:

### أولا: قائمة المصادر


- خير الدين بربروس، غاية في الاختصار الراية، تر: دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1991.
- دي غرامون، هنري، *تاريخ الجزائر في العهد العثماني*، ترجمة بشير بن يحمد، دار الشروق، الجزائر، 1991.
- روبير مانتران، *الجزائر في ظل الحكم العثماني*، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- ليفي بروفنسال، *تاريخ الجزائر في القديم والحديث*، ترجمة محمد العربي الزبيري، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، .
- محمد بن علي الداي، حوليات دايات الجزائر، ترجمة وتحقيق عبد العزيز فيلالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- محمد بن ميمون: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق بن عبد الكريم الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر:، 1981.
- نوردين، لوي، *الجزائر في ظل الحكم العثماني*، ترجمة عبد القادر زبادية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.


### ثانيا: قائمة المراجع


- إبراهيم بحاز، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى ، الجزائر: 2001
- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافة، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر:، 1981،
- أحمد توفيق المدني، الجزائر عبر التاريخ، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981،
- أحمد توفيق المدني، الحركة الوطنية للجزائريين، المكتبة العصرية، بيروت، 1961
- أحمد توفيق المدني، الحياة الاجتماعية في الجزائر العثمانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- أحمد توفيق المدني، الحياة الجزائر في العهد العثماني، دار الكتب الوطنية، الجزائر، 1969.
- أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج4، مطبعة الشعب، الجزائر، 1981.
- أحمد توفيق المدني، *حياة كفاح*، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- ارزقي شويتام، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي، الفترة العثمانية، (1519-1830)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر : ، 2010، ص13-14.

- بن نعمان، عبد الجليل، *السلطة والانكشارية في الجزائر العثمانية*، منشورات جامعة الجزائر، 2005.
- بوجمعة هيشور، *البنية الاجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني*، دار الأمة، الجزائر، 1996.
- بوعزيز، حسين، الجيش والسلطة في الجزائر العثمانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- بوعزيز، يحي، *دراسات في تاريخ الجزائر العثماني*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- حسن مؤنس، الجزائر في التاريخ العثماني، منشورات دار الكتب، القاهرة، 1968.
- حسين بوعزيز، الجيش والسلطة في الجزائر العثمانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- حنيفي هلايلي، بنية جيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ، الجزائر، 2007.
- عبد الجليل التميمي، احتلال الاسباني في المغرب العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
- عبد الجليل التميمي، الجيش في الجزائر العثمانية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي، تونس، 1984.
- عبد الجليل التميمي، *الجيش والسلطة في المغرب العربي العثماني*، منشورات مركز الدراسات العثمانية .
- عبد الجليل التميمي، *الجيش والسلطة في المغرب العربي خلال العهد العثماني*، منشورات مركز الدراسات العثمانية، تونس، 1991،
- عبد الجليل التميمي، الحياة الدينية في الجزائر العثمانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر الحديث، ج01، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.
- عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج02، دار الثقافة ، الجزائر ، 1977.
- عبد الرحمن الجيلالي، *تاريخ الجزائر العام، ج2*، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1980.
- عبد القادر زغام، المجتمع الجزائري في العهد العثماني، دار القصبة، الجزائر، 2010.
- علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2002.
- رابح بلعيد، البنية الاجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني، دار القصبة، الجزائر، 2008.
- رابح لونيسي، *السلطة والمجتمع في الجزائر العثمانية*، دار القصبة، الجزائر، 2012.
- رباح بونار، الجزائر العثمانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2004 .
- رمضان بشطارة، نظام الحكم في الجزائر خلال العهد العثماني، دار الهدى ، الجزائر : ، 2008.

- سعد الله، أبو القاسم، *تاريخ الجزائر الثقافي*، ج 2، دار الأمة، الجزائر، 1998.
- سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج3.
- سعدون عبد الكريم، إيالة الجزائرية في العهد العثماني، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر:،2000،
- سعيدوني ناصر الدين: ورقات في تاريخ الجزائر وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ، ط2 ، دار البصائر، الجزائر:، 2009، ص66.
- شارف، أحمد، *المجتمع والدولة في الجزائر العثمانية*، دار الهدى، الجزائر، 2002.
- شفيق الزمان، *الجيش والسلطة في الجزائر العثمانية*، دار الغرب، بيروت، 1990.
- شكيب أرسلان، *حاضر العالم الإسلامي*، ج1، المطبعة الأدبية، بيروت .
- عمار بلخوجة، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار القصبة، الجزائر، 2005.
- *مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، دار الفكر، الجزائر.*
- محمد أرزقي فراد، *تحولات المجتمع الجزائري في العصر العثماني*، دار الأمة، الجزائر، 2006.
- محمد الصغير الغانم، النظام الإداري في الجزائر العثمانية، منشورات جامعة الجزائر، 2003.
- محمد الطاهر زبيري، الجزائر العثمانية: الحياة الاجتماعية والثقافية، دار الوعي، الجزائر، 2008.
- محمد العجيمي، البحرية الإسلامية في العصر العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.
- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر الحديث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2004.
- محمد الناصر، الاقتصاد والمجتمع في الجزائر العثمانية، دار ابن خلدون ، الجزائر، 2012.
- محمد بن الحبيب الهيلة، *الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث*، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002.
- محمد بن عبد الكريم، *المجتمع والزوايا في الجزائر العثمانية*، دار الأمة، الجزائر، 2012.
- *محمد بن عبد الكريم، المجتمع والزوايا في الجزائر العثمانية*، دار الأمة، الجزائر، 2012.
- محمد صغير غانم، النظام الاقتصادي في الجزائر العثمانية ، منشورات جامعة الجزائر، 2005.
- محمود قنانش، الحياة الدينية والثقافية في الجزائر العثمانية، منشورات المركز البحث في التاريخ، الجزائر، 2015.
- مراد بن سعيد، اقتصاد الجزائر العثمانية، منشورات جامعة الجزائر، 2002.
- مراد بن سعيد، اقتصاد الجزائر العثمانية، منشورات جامعة الجزائر، 2002.
- مراد بوفاتح، *الاحتفالات الرسمية والدينية في الجزائر العثمانية*، مجلة التراث، عدد 20، 2009.

- مرزاق، حسين، *الجزائر في العصر العثماني*، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.
- مرزوقي، عبد الرحمن، *الجزائر في العصر العثماني*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
- *مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع*، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981.
- مصطفى الغريب، الجزائر في العهد الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985 .
- مصطفى بوعزيز، *الجزائر في العصر العثماني*، منشورات دحلب، الجزائر، 2002.
- مصطفى غريب، البحرية الجزائرية في العهد العثماني، دار القصبة، الجزائر، 2003.
- مصطفى غريب، *الجيش الإنكشاري ودوره السياسي في الجزائر العثمانية*، منشورات جامعة وهران.
- مصطفى غريب، النظام السياسي في الجزائر العثمانية، دار الأمة، الجزائر.
- مولاي، عبد الله، *الإدارة العثمانية في الجزائر*، مطبعة الشعب، الجزائر، 1996.
- مولود قاسم نايت بلقاسم، *تاريخ الجزائر العام*، ج3، وزارة الثقافة، الجزائر
- ناصر الدين سعيدون، الجزائر في تاريخ العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- ناصر الدين سعيدوني، *الجزائر في التاريخ العثماني*، منشوراتANEP ، الجزائر، 2005.
- ناصر الدين سعيدوني، تركيا والجزائر: دراسة في العلاقات السياسية 1518-1830، دار الأمة، الجزائر، 1993.
- نور الدين بلعابد، السلطة والاقتصاد في الجزائر العثمانية، دار الحكمة، الجزائر، 2005.
- نور الدين بن زينب، *النظام الانكشاري في الجزائر العثمانية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- نور الدين عبيد، *الجهاز العسكري والسلطة الاجتماعية في الجزائر العثمانية*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2015.
- يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ديوان المطبوعة الجامعية ، الجزائر: ، 1980..
- يوسف دادي عدون، الجزائر خلال العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.


**ثالثا: المذكرات الجامعية**


- جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث**، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم تاريخ والآثار، جامعة منثوري قسنطينة، 2007-2008.

- فهيمة عمريوي، الجيش الانكشاري في مدينة الجزائر خلال القرن 12هـ/18م الدراسة الاجتماعية-الاقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير**، كلية العلوم الاجتماعية والتاريخية قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- لخضر الدرياس، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، **الأطروحة المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ**، معهد تاريخ ، جامعة الجزائر، الجزائر:، 1989-1990.
- ويليام شالر، مذكرة قنصل أمريكا في الجزائر (1816 – 1824)، تح، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر


**رابعا: المجلات**


- حسين مزوز، *الاقتصاد الحضري في الجزائر العثمانية*، مجلة فكر، العدد 15، 2004.
- سعدون حمادي، دخول العثمانيين إلى الجزائر ، **المجلة التاريخية الجزائرية**، العدد 12، 1980


**خامسا: المصادر بالأجنبية**


- André Raymond, *Les villes arabes à l'époque ottomane*, Sindbad, Paris, 1985,
- Charles André Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, Paris, PUF, 1964
- Charles André Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, t. 1, Presses Universitaires de France, 1964,
- Charles-Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, vol.1, PUF, Paris, 1964,
- Randi Deguilhem, "Waqf and Ottoman Economies," in *The Ottoman World*, ed. Christine Woodhead, Routledge, 2011.

# الملاحق

## الملحق 01:

## وثيقة أرشيفية

## من أجل استعجال في دفع تسليم مراجيم المعاشي خاصة بالجزائريين

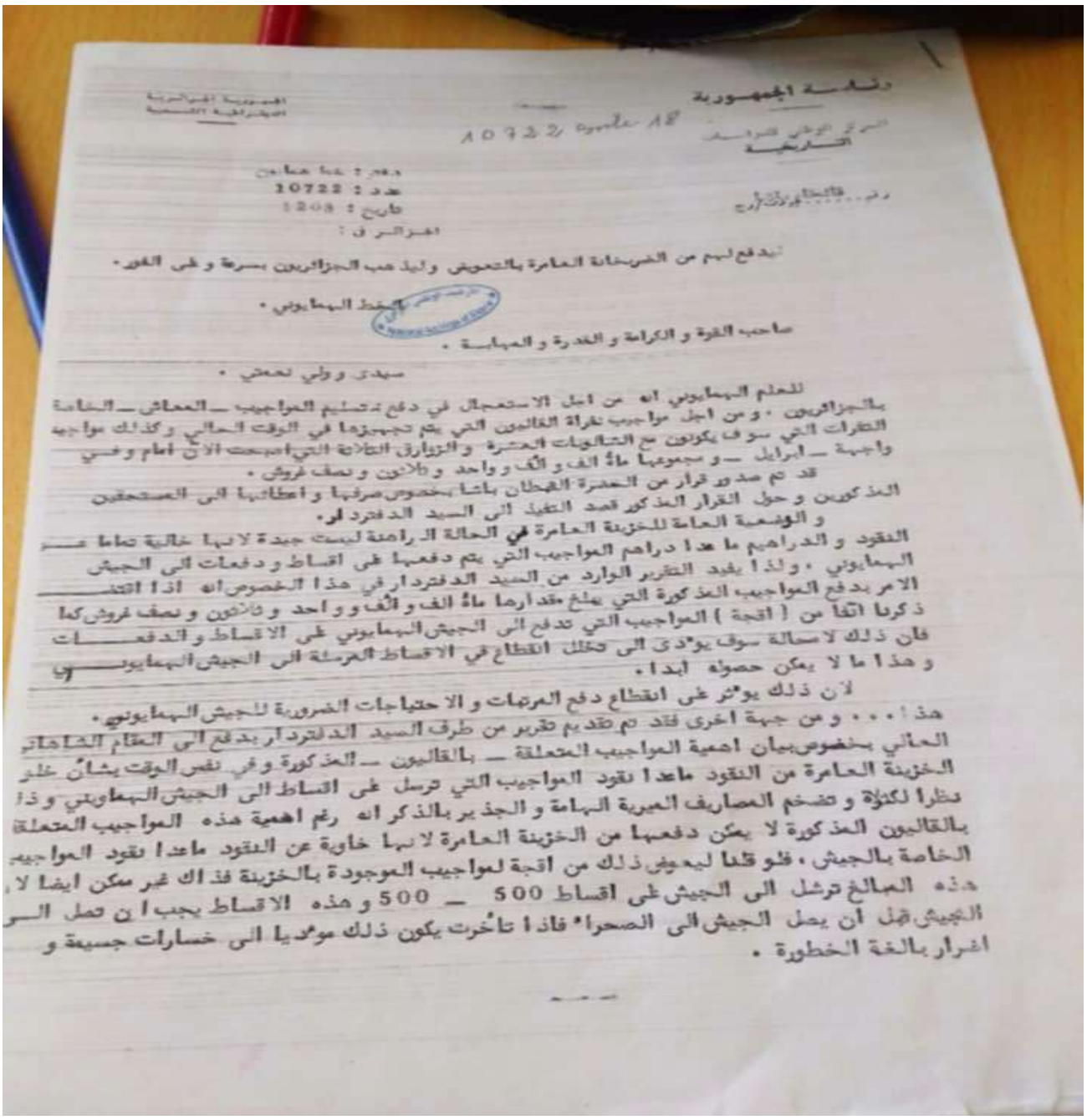

رئاسة الجمهورية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأمين العام للرئاسة

التاريخية

رقم : 10722

التاريخ : 1208

الموضوع :

يدفع لهم من الخزينة العامة بالتعويض وليذهب الجزائريون بسرعة و على الفور .

الخط الهمايوني .

صاحب القوة و الكرامة و القدرة و المهابة .

سيدي ولي نعمتي .

للعلم الهمايوني انه من اجل الاستعجال في دفع تسليم المواجيب ـ المعاش ـ الخاصة بالجزائريون . و من اجل مواجيب نقرة القالمون التي يتم تجهيزها في الوقت الحالي و كذلك مواجيب النقرات التي سوف يكونون مع الثالثيات العشرة و الزوارق الثلاثة التي اصبحت الان امام وهران واجهة ـ ابريل ـ و مجموعها مائة الف و الف و واحد و ثلاثون و نصف غروش .

قد تم صدور قرار من الحضرة الفخطان باشا بخصوص صرفها و اعطائها الى المستحقين المذكورين و حول القرار المذكور قصد التنفيذ الى السيد الدفتردار .

و الوضعية العامة للخزينة العامة في الحالة الراهنة ليست جيدة لانها خالية تماما عن النقود و الدراهيم ما عدا دراهم المواجيب التي يتم دفعها على اقساط و دفعات الى الجيش الهمايوني . ولذا يفيد التقرير الوارد من السيد الدفتردار في هذا الخصوص انه اذا التنفيذ الامر بدفع المواجيب المذكورة التي يبلغ مقدارها مائة الف و الف و واحد و ثلاثون و نصف غروش كما ذكرنا انفا من ( اقجة ) المواجيب التي تدفع الى الجيش الهمايوني على الاقساط و الدفعات فان ذلك لاسالة سوف يؤدي الى تخلل القطاع في الاقساط المرسلة الى الجيش الهمايوني و هذا ما لا يمكن حصوله ابدا .

لان ذلك يؤثر على انقطاع دفع المرتبات و الاحتياجات الضرورية للجيش الهمايوني .

هذا ... و من جهة اخرى فقد تم تقديم تقرير من طرف السيد الدفتردار يدفع الى المقام الشاهاني العالي بخصوص بيان اهمية المواجيب المتعلقة ـ بالقالمون ـ المذكورة و في نفس الوقت يشأن خلو الخزينة العامة من النقود ماعدا نقود المواجيب التي ترسل على اقساط الى الجيش الهمايوني و ذا نظرا لكثرة و تضخم المصاريف العبرية الهامة و الجدير بالذكر انه رغم اهمية هذه المواجيب المتعلقة بالقالمون المذكورة لا يمكن دفعها من الخزينة العامة لانها خاوية عن النقود ماعدا نقود المواجيب الخاصة بالجيش ، فلو قدنا ليعوض ذلك من اقجة لمواجيب الموجودة بالخزينة فذاك غير ممكن ايضا لان هذه المبالغ ترسل الى الجيش على اقساط 500 ـ 500 و هذه الاقساط يجب ان تصل الى الجيش قبل ان يصل الجيش الى الصحراء فاذا تأخرت يكون ذلك مؤديا الى خسارات جسيمة و اضرار بالغة الخطورة .

المصدر: نقلا عن الدكتور محمد دلباز، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الدكتور مولاي الطاهر

## الملحق 02 : وثيقة تاريخية أرشيفية

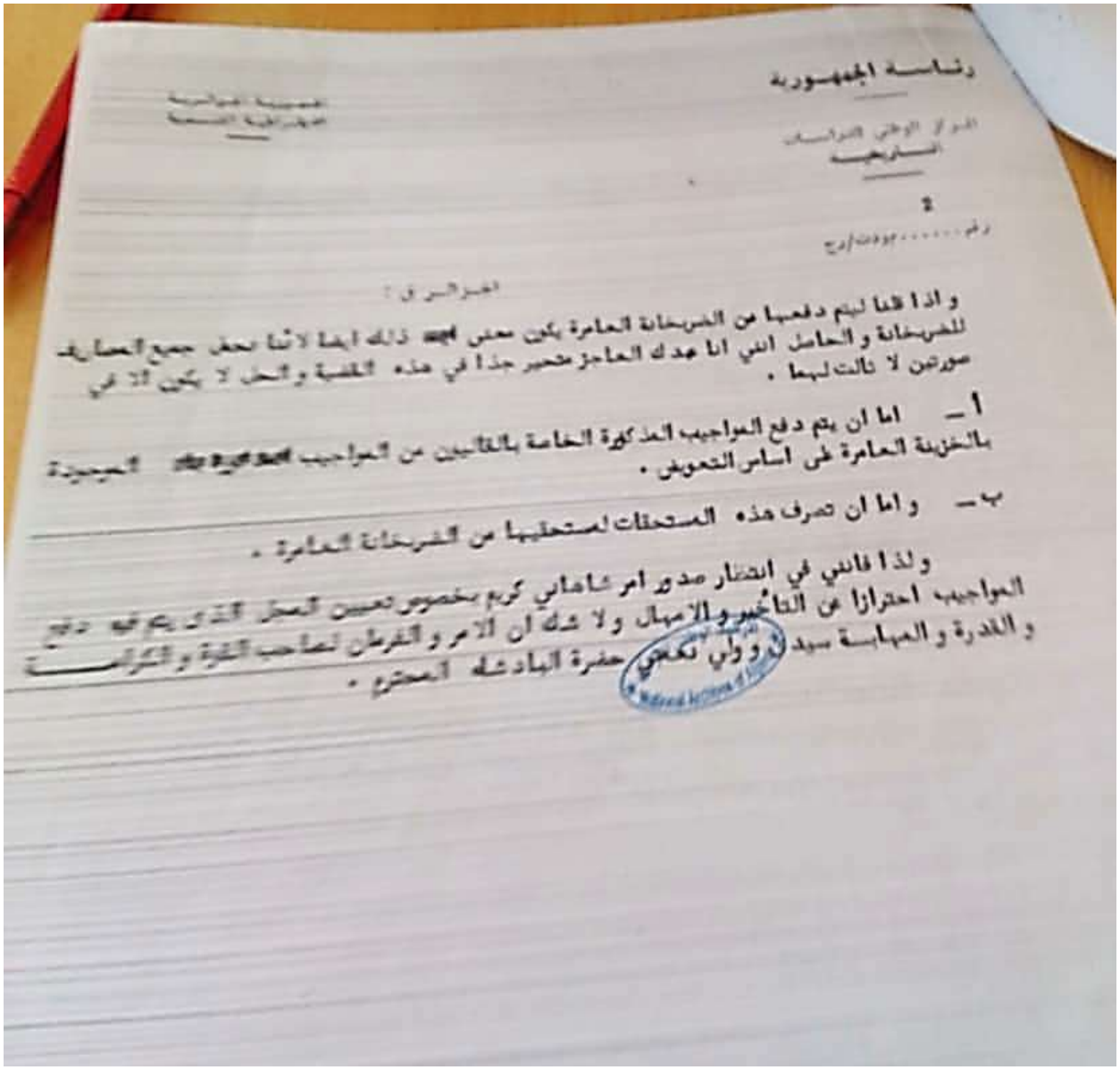

رئاسة الجمهورية

و اذا فما لم يتم دفعها من الخزينة العامة يكون معنى ذلك أيضا لاننا نحفظ جميع الحقوق للخزينة و الحاصل اني انا عبدك العاجز مخير جدا في هذه القضية و انحن لا يكون الا في صورتين لا ثالث لهما .

أ – اما ان يتم دفع الواجبات المذكورة الخاصة بالقابلين من الواجبات المحجوزة بالخزينة العامة على اساس التعويض .

ب – و اما ان تصرف هذه المستحقات لمستحقيها من الخزينة العامة .

و لذا فانني في انتظار صدور امر شاهاني كريم بخصوص تعيين المحل الذي يتم فيه دفع الواجبات احترازا عن التأخير و الامهال و لا شك ان الامر و الفرمان لصاحب القوة و الكرامة و القدرة و المهابة سيد الوزراء و ولي نعمتي حضرة البادشاه المحترم .

المصدر: نقلا عن الدكتور محمد دلباز، المصدر سابق

## الملحق 03: أسلحة الجيش الانكشارية

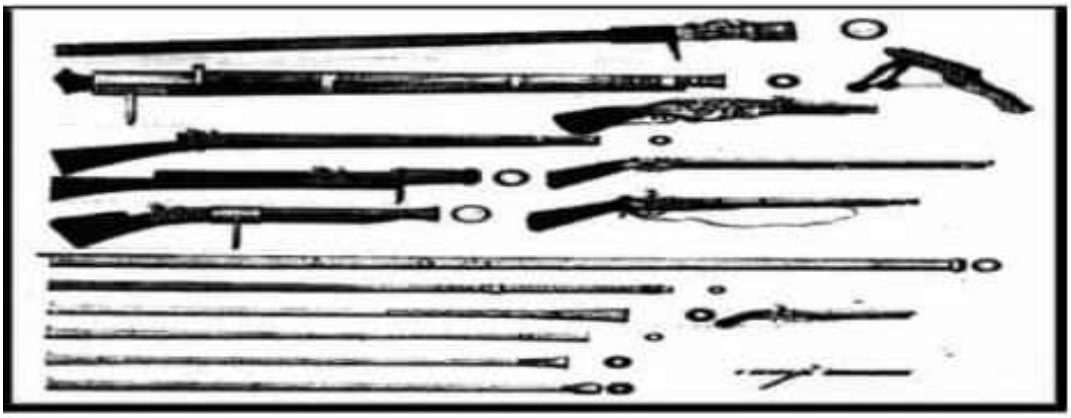

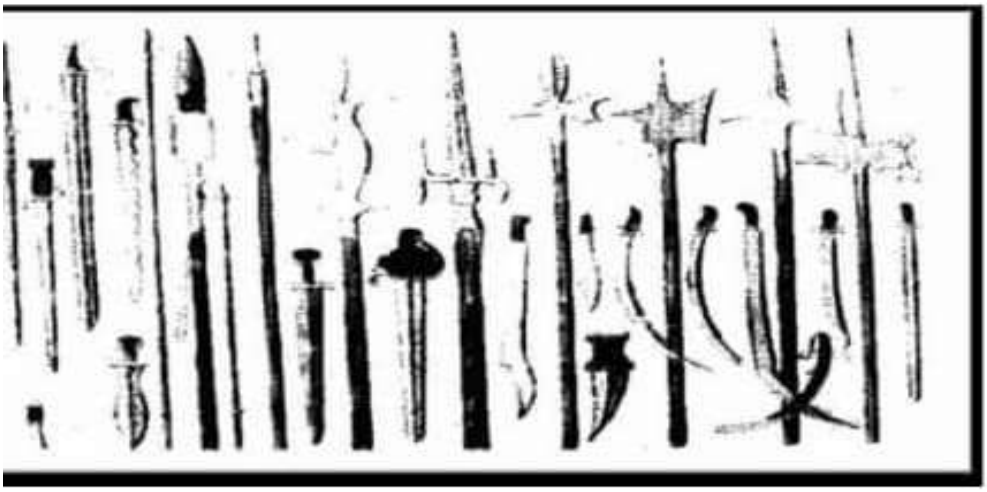

أماني بنت جعفر بن صالح العنزري، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، دار القاهرة ص 521-526.

# الفهرس

المقدمة: ..... أ

**الفصل التمهيدي**

المطلب الأول: الظروف العامة لسقوط الحكم الزياني والسيطرة الإسبانية على السواحل ..... 1

أولا: الأوضاع السياسية قبل العثمانيين ..... 2

ثانيا: التدخل الإسباني في شمال إفريقيا ..... 6

المطلب الثاني: الأصول التاريخية للجيش الانكشاري. ..... 8

تمهيد الفصل ..... 21

المبحث الأول: ظهور البيلربايات ودور خير الدين بربروس في تأسيس الحكم العثماني ..... 22

المطلب الأول: نشأة نظام البيلربايات ..... 23

المطلب الثاني: خير الدين بربروس كقائد عسكري ومؤسس فعلي للإيالة ..... 24

المبحث الثاني: النفوذ السياسي للجيش الإنكشاري خلال مرحلة البيلربايات ..... 25

المطلب الأول: دور الإنكشارية في تثبيت الحكم العثماني وبسط السلطة ..... 26

المطلب الثاني: تأثير الإنكشارية في صنع القرار السياسي المحلي ..... 31

المبحث الثالث: السلطة الاجتماعية والاقتصادية للجيش الإنكشاري ..... 36

المطلب الأول: الوضعية الاجتماعية للإنكشاريين داخل المجتمع الحضري ..... 36

المطلب الثاني: الامتيازات الاقتصادية للجيش الإنكشاري ..... 41

خلاصة الفصل: ..... 45

المبحث الأول: النفوذ السياسي للجيش الإنكشاري خلال مرحلة الباشوات ..... 48

المطلب الأول :دور الإنكشارية في تعيين الباشوات وعزلهم ..... 49

المطلب الثاني: تأثير الإنكشارية في القرارات السياسية ..... 54

المبحث الثاني: السلطة الاجتماعية للجيش الإنكشاري في عهد الباشوات ..... 60

المطلب الأول :الوضعية الاجتماعية للإنكشارية داخل المجتمع الحضري ..... 62

المطلب الثاني: دور الإنكشارية في ضبط النظام الاجتماعي ..... 69

المبحث الثالث: النفوذ الاقتصادي للجيش الإنكشاري في مرحلة الباشوات ..... 75
المطلب الأول :الامتيازات الاقتصادية للإنكشارية ..... 77
المطلب الثاني :مشاركة الإنكشارية في التجارة والموانئ ..... 84
خلاصة الفصل: ..... 91
تمهيد الفصل: ..... 93
المبحث الأول: النفوذ السياسي للجيش الإنكشاري في مرحلة الأغوات ..... 94
المطلب الأول: احتكار السلطة التنفيذية وصياغة القرار السياسي ..... 95
المطلب الثاني: العلاقة بين الآغا والديوان ..... 103
المبحث الثاني: السلطة الاجتماعية للجيش الإنكشاري ..... 107
المطلب الأول: الوضعية الاجتماعية للإنكشارية داخل المدن ..... 108
المطلب الثاني: العلاقة مع المجتمع المدني والمؤسسات الدينية ..... 115
المبحث الثالث: النفوذ الاقتصادي للجيش الإنكشاري ..... 120
المطلب الأول: الامتيازات الاقتصادية للإنكشارية ..... 121
المطلب الثاني: مشاركة الإنكشارية في النشاط التجاري ..... 127
خلاصة الفصل ..... 131
خاتمة: ..... 133
قائمة البيبليوغرافيا: ..... 135

## فهارس عامة

عروج بربروس.....2

الدولة البيزنطية.....8

خير الدين بربروس .....10

الدوشرمة..... 10

عملية التجنيد..... 12

الأغا.....29

**الملخص**

تتناول هذه الدراسة نفوذ وسلطة الجيش الإنكشاري في إيالة الجزائر بين 1519 و1671، في ظل السيادة العثمانية.

شكّل الإنكشارية القوة العسكرية الرئيسية التي صدّت التهديد الإسباني وثبّتت الحكم العثماني. غير أن دورهم تجاوز الجانب العسكري ليشمل السياسة والاجتماع والاقتصاد. تدخلوا في تعيين الحكام وعزلهم، وسيطروا على موارد الدولة من غنائم وضرائب وأنشطة بحرية وتجارية. كما تمتعوا بامتيازات اجتماعية جعلتهم سلطة فعلية تنافس الدايات والولاة. وقد حمل نفوذهم طابعاً مزدوجاً: حماية الإيالة من الأطماع الأوروبية من جهة، وخلق اضطرابات داخلية من جهة أخرى.

**الكلمات المفتاحية:** الجيش الانكشاري، الدولة العثمانية، إيالة الجزائر، البايلربايات، الباشاوات، الأغوات، النفوذ السياسي، النفوذ العسكري، النفوذ الاقتصادي، النفوذ الاجتماعي.

**Abstract**

This study examines the influence and authority of the Janissary corps in the Regency of Algiers between 1519 and 1671, under Ottoman rule. The Janissaries represented the main military force that repelled Spanish threats and consolidated Ottoman authority. However, their role extended beyond the military sphere to encompass politics, society, and the economy. They intervened in the appointment and dismissal of governors and controlled important state resources such as war spoils, taxes, maritime, and commercial activities. Moreover, they enjoyed social privileges that often turned them into a de facto authority competing with the Deys and Pashas. Their influence thus carried a dual character: on the one hand, defending the Regency against European ambitions, and on the other, provoking internal unrest that weakened its stability.

**Keywords**: Janissary corps, Ottoman Empire, Regency of Algiers, Beylerbeys, Pashas, Aghas, political influence, military power, economic influence, social influence.